الإثنين 1 آذار 2021
العدد 4283 السنة الخامسة عشرة
Lundi 1 mars 2021 nº 4283 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
من منكم لم يصبح فقيراً بعد؟

● **حسين شكر**
مسار التخلي عن دعم الكهرباء

● **حسن شقراني**
النفط مقابل الوباء

لجنة الحوار بين بكركي وحزب الله تجتمع قريباً
البطريرك يحاصر بعبدا! [2]

مفتاح مأرب بيد «أنصار الله»
[10 ـ 11]

تتجه قوات صنعاء نحو تحرير مدينة مأرب، بعدما أحكمت سيطرتها على معظم سلسلة جبال البلق، في موازاة استمرارها في استهداف العمق السعودي، لتضييق الخناق على المملكة (أ ف ب)

تقرير

استعادة أموال أصحاب المصارف
«الامتحان الحقيقي» لرياض سلامة

4

قضية

كارثة التلوث النفطي **ما خفي أعظم**

6

تقرير

حاكم المصرف يضيّع الوقت قبل العتمة الشاملة

7

المشهد السياسي

لجنة الحوار بين بكركي وحزب الله تجتمع قريباً

البطريرك يحاصر بعبدا!

السابقة التي سجّلها البطريرك الماروني بشارة الراعي كسرت كل قواعد بكركي. قبل البطريرك الراعي لم يسبق ان ارتضى احد ان يكون راس حربة في مواجهة الموقع الاول للمسيحيين. اقلّه منذ اربعين عاماً. لكن مع ذلك عرف الموارنة وحزب الله كيف يمتصون الموقف، مانعين قوى 14 آذار من التمادي في استغلال موقع بكركي لتنفيذ اجندتهم

بدا تجمّع بكركي يوم السبت محاولة لإعادة إحياء 14 آذار. الهدف الأساس هو مواجهة ميشال عون على الساحة المسيحية، في محاولة لنزع صفة تمثيله للمسيحيين. تلك محاولات ليست جديدة. لكن الجديد، والذي برقي ليكون سابقة، أن البطريركية المارونية بدت رأس حربة في مواجهة رئاسة الجمهورية. لطالما كانت البطريركية المارونية حارسة رئاسة الجمهورية، حتى عندما لم تلتق معها في الموقف. البطريرك نصر الله صفير كان خير مثال على ذلك. بالرغم من الخلاف الكبير مع الرئيس الأسبق إميل لحود، وقف سداً منيعاً ضد أي محاولة لإسقاطه، حتى في عزّ صعود قوى 14 آذار.

الحديث عن محاولة لتوريط البطريرك بشارة الراعي في الصراع ليس دقيقاً. الراعي بكامل إرادته، وبتنسيق مع محور عربي معاد لنصف اللبنانيين وافق على لعب هذا الدور. وهو لم يعترض على وصف فئة كبيرة من اللبنانيين بالإرهابية، ولم يحرك ساكناً عندما سمع أحد الشبان الذين التقاهم يقول إن رئيس الجمهورية إرهابي.

انتشى الراعي بالـ«15 ألفاً» الذين خرجوا و«قلوبهم ممتلئة رجاءً وشجاعة وأملاً»، على حدّ قوله، فطوّبوه زعيماً على ما بقي من «14 آذار». لكن الزمن ليس زمن 2005 ولا التوازنات هي نفسها. ولذلك، فإن مفعول كلام بكركي عن المؤتمر الدولي لن يختلف كثيراً عن مفعول الكلام عن الحياد. في الحالتين، المطلوب إجماع وطني يدرك الراعي أنه غير متوافر. لكن مع ذلك مضمون الكلام ليس مهماً. المهم رمزية اللقاء، سياق الأحداث يؤكد أن مفاعيل فاعلية بكركي انتهى في اليوم الذي تلا ثلاثة أطراف أسهموا في ذلك: رئيس الجمهورية وحزب الله والراعي نفسه. الخطاب العوني بدا مضبوطاً ولم يستدرج إلى سجال مع بكركي، بل على العكس أوحى العونيون منذ ما قبل المهرجان حتى أمس، أن البطريرك يقرأ من كتاب التيار. كما أبدوا الانفتاح على «مناقشة أي اقتراح من جانب الراعي انطلاقاً من السعي المشترك الصادق لحماية لبنان». أما حزب الله، فيدرك أنه في سبيل استهداف رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر في الشارع المسيحي، يتم التصويب عليه تارة بشكل مباشر، وتارة أخرى على سلاح المقاومة والاقتصادية، وللقول للمسيحيين إن حليف التيار هو المسؤول عن معاناتكم. النائب حسن فضل الله قال إن «هؤلاء استغلوا بكركي للتلطّي بها من أجل الهجوم على رئيس الجمهورية وحزب الله، ولكن لن يوصلهم مثل هذا الاختلاف في الرأي، نحن أهل الحوار والتلاقي والوصول إلى تفاهمات وطنية، فهذا هو الأساس لحل المشاكل الداخلية وليس استدعاء الدول الأخرى للتدخل، بل يمكن الاستعانة بها لتقديم العون والمساعدة لا أن تحل محل اللبنانيين».

> **الخازن وإبراهيم نقلا رسائل بين الراعي وحزب الله قبل يوم السبت**

ثالث من أحبط مفاعيل لقاء بكركي هو الراعي نفسه؛ إذ تشير المعلومات إلى أنه سيسعى في مقابلة تلفزيونية تبثّ اليوم إلى تصويب موقفه، ولا سيما لناحية تأكيد تحييد رئاسة الجمهورية عن أي صراع، ولا سيما أنه في خطابه لم يتطرق إلى رئيس الجمهورية أبداً، فيما أسهب في تحميل حزب الله المسؤولية.

مع ذلك، فإن خطوط التواصل بين بكركي وحزب الله لم تنقطع. فضل الله كشف أن لجنة الحوار بين الطرفين تواصلت منذ يومين لدرس إمكان معاودة اللقاءات المباشرة مع أخذ الاحتياطات اللازمة من كورونا. وفيما أكدت المعلومات أن لقاءً قريباً قد تعقده اللجنة، قال فضل الله إنه «على ضوء نقاشات اللجنة يمكن عقد لقاء مع البطريرك».

وقد علمت «الأخبار» أن الاتصال جرى بين عضوي اللجنة محمد الخنسا والأمير حارث شهاب. كما تبيّن أن النائب فريد الخازن قد نقل رسائل بين الراعي والحزب، تتعلق بتوضيحات متبادلة. فلا البطريرك الماروني طالب بالتدويل بمعنى الذهاب إلى مجلس الأمن واستخدام قوة السلاح، ولا السيد حسن نصر الله قصد الراعي عندما قال «ما حدا يمزح معنا في مسألة التدويل وأي كلام عن قرار دولي تحت الفصل السابع مرفوض ومستغرب ويعدّ دعوة إلى الحرب وغطاءً لاحتلال جديد». كذلك فإن زيارة المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم بكركي حملت «ما يسهم في تهدئة الأجواء» بين الحزب والراعي.

(الأخبار)

(أ ف ب)

مقال

خطاب الراعي و«الانبعاثة المسيحيّة»: مستقبل محفوف بالهواجس

هيام القصيفي

نجح من كان وراء اندفاعة البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي في تحقيق الخرق السياسي الذي أراده من خلال التجمّع الشعبي في بكركي، وفي الكلمة التي ألقاها أمام الرأي العام المحلي، إضافة الى الخارج العربي والدولي، لأن جزءاً أساسياً من هذا الاحتفال كان يحمل في طيّاته رسائل خارجية، حول هذا الانفصال الداخلي بين رؤيتين للبنان، في ظل اهتمام عواصم عربية بهذا التحرك. بطرح الراعي مجموعة عناوين سياسية عامة، تحتاج الى حوار هادئ ونقاش سياسي في تفاصيله، لكن هل ما حصل السبت يعني أن هذا الخرق هو الهدف بذاته، أم أن الرسائل الكثيرة التي حفل بها البيت البطريركي توسّس لمرحلة مختلفة تماماً عن مشهد 2005؟

أولاً، رغم التحفظات التي كان يبديها كثر من أصحاب الرأي والأنتلجنسيا المسيحية ورجال الإكليروس، على أداء الراعي ومسار بكركي منذ أن تولّى حبريّته وعدم تفعيله الإدارة البطريركية والانشغال بالاحتفاليات الكثيرة في لبنان والخارج، انقلب المشهد في الأيام الأخيرة، وبدا مستعرباً احتضان هؤلاء للراعي وطروحاته، بصرف النظر عن أحقيتها. فتحوّل رمزاً يقارنون بينه وبين سلفه البطريرك مار نصر الله بطرس صفير، الذي كان بالنسبة إليهم الأيقونة التي لا تشبه أحداً. ظهروا كأنهم يحتفلون بولادة قائد جديد لـ«المقاومة المسيحية»، زمن الأباتي شربل القسيس والأباتي بولس نعمان حين كانت الرهبانية على كتف «المقاومة»... والراعي ليس من تلك الطينة أبداً. وإذا كان ليس مستعرباً أن تتجمهر حول الراعي مجموعات وأشخاص من الذين يكنّون خصومة غير محدودة لحزب الله، ليستظلّ بعضهم بكركي للتصويب أكثر فأكثر على الحزب، فإنّ من الفاجئ أن تتحول شريحة أساسية وسياسية من أصحاب الوعي خلف الراعي، يميزون بين طروحاته السياسية، وتعطيله لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومسؤوليته عنه، باعتبار أن الانهيار المالي أيضاً يعالج بعد «فك سيطرة إيران على لبنان». وحجة هؤلاء، أن ما حققه الراعي من خلال ردة فعل حزب الله والتيار الوطني الحر، أعطى مفاعيل إيجابية، أكبر بكثير مما جرى حتى الآن في السنوات القليلة الماضية، ولا سيما أن الراعي لم يأت من مدرسة عام 2005 بمعناها السياسي. وهذا كاف حتى الآن ليؤسس لمرحلة مواجهة مبنيّة على الضغط في اتجاه عنوان واحد هو سلاح حزب الله، ولو لم يصل إلى خواتيمه المرجوة بالمطلق.

ثانياً، من الذي سيحمل مهمة متابعة ما قالته بكركي وما تطالب به؟ وأيّ جهة سياسية مخوّلة حمل هذا الشعار ورفعه كما حصل عام 2005؟ فيوم السبت أيقظت حالة مسيحية نفسها بمواكبة سياسية وإعلامية، من خط واحد، من دون أن يتّضح مستقبلها، وخصوصاً أن الحزبية القواتية، رغم وجود كتائبي متنوع، طفت على حالة الصف المسيحي المتنوع كما كانت حال عام 2005. فالقوات ارتدت لبوس التظاهرات بمعناها المختلف عن 17 تشرين، وهي كانت واضحة في تجييشها الميداني (جس نبض أوّلي عشية الاستعداد للانتخابات الفرعية)، لأول مرة من دون أيّ التباسات، في الحيّز الماروني الصافي، كما كان واضحاً رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع في استظلاله بكركي وتصويبه على العهد. ورغم أن ظروف وقوف جعجع الى جانب بكركي مختلفة عن مرحلة ما قبل الطائف، إلا أن النتيجة التي عكسها مشهد القوات في بكركي والتيار الوطني الحر في المقابل، تسفر عن النتيجة نفسها من تكريس حالة الانقسام في الشارع المسيحي. ورغم عدم دخول تيار المردة الجو التنافسي المحموم حول بكركي، إلا أن خطاب الراعي لا يتوافق معه مطلقاً. «المردة» بقي الى الآن محيّداً نفسه عن السجال مع بكركي ولو لم يكن بثنائيات أو رباعيات، وأن تجربة قرنة شهوان الفريدة بتمايزها لن تتكرر، وأن الانتخابات النيابية ستكرس هذا الجو الحزبي.

> **ما حصل السبت هو جزء من اصطفاف مسيحي يطال في نهاية المطاف الرئيس عون**

ثالثاً، رغم بعض المشاركة الطائفية والسياسية المتنوعة، إلا أن عصب ما حصل يوم السبت له بعد مسيحي صرف. نقل المواجهة السياسية كما حصل عام 2000، إلى مواجهة مسيحية مع الخصم السياسي. والمعني هنا عام 2021 حزب الله. حاول الرئيس سعد الحريري منذ تعثر مفاوضات تأليف الحكومة أن يبقي على «حلفه» مع بكركي وعدم قطع الخيط مع المسيحيين، الذين يستعملهم العهد والتيار الوطني كشعار في معركة استعادة الحقوق، نجح الحريري في كسر هذا الحاجز العوني. لكنه في المقابل بقي على مسافة آمنة في علاقاته مع حزب الله، الأمر الذي لم يلاقِ إيجاباً لدى معارضي الحزب من المسيحيين. بتحوّل بكركي رأس حربة في تحديد خيارات الحياد أولاً، والمؤتمر الدولي ثانياً بخلفية وضع سلاح حزب الله على الطاولة، فإن المشهد المسيحي انقسم بين فريق يعبّر صراحة عن خصومته للحزب، مع امتداد عربي جلي، وفريق يعبّر صراحة عن خصومته السياسية للحريري والمستقبل، مع خلفية إقليمية أيضاً عبّر عنها رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل في إطلالته الأخيرة، كما عبّر عنها أحد وزراء العهد السابقين. هذا الاصطفاف يشكل لحظة أكثر خطورة مما كان عليه الأمر عام 2005. لأنه يأتي في مرحلة أكثر قساوة سياسياً واقتصادياً ومالياً، فضلاً عن احتمالات مفتوحة على تسويات في ظل إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لا تدعو الى تفاؤل معارضي حزب الله.

رابعاً، في غمرة كل ما جرى، يبقى هناك شقّ أساسي يتعلق بعلاقة بكركي ورئاسة الجمهورية، ومن خلفها التيار كحزب العهد. ولو أن باسيل الذي يربط خيوطاً كثيرة مع مطارنة ومع رهبانيات، على عكس القوات اللبنانية، ويوجّه رسائل كثيرة الى الراعي ولن يقطع معه حواراً، إلا أن ما حصل السبت هو جزء من اصطفاف مسيحي يطال في نهاية المطاف العهد بتوجّهه السياسي. وهو يُبرز للمرة الأولى بهذه الحدّة ـ بعد قطيعة عيد الميلاد وما تبعها من رسائل ـ حجم الهوّة بين بكركي وبعبدا في ما تبقّى من ولاية رئيس الجمهورية العماد ميشال عون.

ابراهيم الأمين

أسئلة إلى بشارة الراعي

لندَع جانباً كلّ الفولكلور الذي يعمي الأبصار... شكل الحشد وحجمه ومقدّمة الحضور والصور والرايات والشعارات الكبيرة.

ولندَع جانباً كلّ التطلّعات عند الراغبين بتغيير الوقائع السياسية القائمة على صعيد تركيبة السلطة وموقع القرار.

ولندَع جانباً عمل المستشارين التاريخيّين أو المستجدين، أو من المتطوعين لحبّ لبنان الكبير.

ولندَع جانباً، حتى الطموح الشخصي للبطريرك بشارة الراعي نفسه، بلعب دور استثنائيّ يجعله في مصاف آخرين من أسلافه الذين رُفعت صورهم في حفلة السبت، باعتبارهم مصدر الحريّة الحقيقيّة.

ولندَع جانباً حتى الأعيب «جل الديب» التي تبدأ بالشعارات والهتافات، مروراً بلعبة التعمية على تركيبة الحضور ومصادر حشده.

ولنذهب مباشرة إلى صاحب المناسبة ونسأله على سبيل الاستيضاح لا أكثر:

أولاً: إن شعار الحياد، بمعزل عن قبحه، يمثّل استراتيجية متكاملة لها بعدها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري أيضاً، ولها آلياتها التي تقوم على وحدة وطنيّة متكاملة، وتفاهم حقيقيّ لا صوريّ على مفهوم للهوية الوطنية. ومجرّد القيام بمراجعة تاريخيّة تعود حتى إلى قرنين، يتّضح لكلّ باحث أن الحياد لم يكُن يوماً ليقوم بمجرّد إبداء الرغبة. فالحياد مثل الزواج، لا يمكن أن يتحقّق بمجرّد أن أعجِبتَ بصبية وأقنعتَ والدَيك والجيران وحتى الشيخ... هل سألتها إنْ كانت موافقة أولاً؟

ثانياً: إن من يرفع شعار الحياد، يكون قوياً جداً، حتى يقدر على حماية قراره بالحياد. لكن في حالة الضعف، التي تصيب هذه البلاد أولاً، وتصيب رافعي الشعار نفسه، تتحول إلى مطلب حماية ووصاية، لا إلى مطلب حياد. في حالة لبنان وحالة من ينطق الراعي باسمهم، الحياد يعني مناجاة طرف قوي، خارجي بالتأكيد، أن يحضر ليفرض علينا الحياد. والخارج لا يعمل مجاناً. هكذا علّمنا التاريخ. وعندما تطلب من خارج ما أن يوفّر لك الحماية والحياد، فهذا يعني أنك ستكون في فلكه... وعندها، عن أيّ حياد تتحدث؟

> **هل يمكن للبطريرك ان يكون اكثر تواضعاً، وان يشرح لنا كيف يقول إنه ينطق باسم جميع او غالبية اللبنانيين؟**

ثالثاً: إن جوهر الموقف الذي يقف خلف فكرة الحياد، لا يمكن أن تغطّيه بعبارات وشعارات لم تعُد تصلح لأيّ نوع من الاستهلاك السياسي. إن جوهر الموقف في حالتنا هذه، هو أن الفريق المطالِب بالحياد، يشعر بأنه مطرود من جنة الحكم، أو أنه خائف على مصيره أو دوره، أو أنه يشعر بإحباط العاجز عن القيام بأمر يمنحه فرصة تغيير الوقائع القائمة. وفي حالتنا، فإن رافعي شعار الحياد، هم الذين يريدون فعلاً ما قاله الراعي في شرحه لما أسماه المطالب من المؤتمر الدولي وتدخل العالم، وهو محصور في أمور محدّدة، أساسها فرض الوصاية الدولية على الإدارة العامة للدولة، لأن الحكم والسلطة عندنا فشلا والفساد يحكم. وبالتالي، لا بدّ من مدّ يدٍ لطلب المساعدة، بما يسمح بأن يقبلنا العالم عاملين في مصانعه ومؤسّساته حتى يعطينا خبزنا كفاف يومنا، على أن نمنحه في المقابل السلطة التنفيذية لإدارة ما بقي من موارد الدولة. ثم إنه دعوة للعالم بأن يفرض علينا طريقة إدارة مصالحنا الخارجية مع جيراننا، سواء كانوا أشقاء أو أعداء. ومع هذا الطرح، يكون اقتراح انضواء المقاومة ضمن الجيش اللبناني مجرد دخان، فيما الهدف الفعليّ هو التخلص من المقاومة، والحجة هنا، أن الحياد لا يتطلّب وجود قوة عسكرية تمنع الأعداء من النيل من بلادنا، أو حتى تمنع الأشقاء والأصدقاء من التحرش بنا. وفوق كلّ ذلك، فإن المؤتمر الدولي لا يمكن أن يُنتج غير صيغة لحكم طائفيّ جديد، توزّع فيه المصالح وفق نسب لا نعرف كيف ستتم مع التغييرات الحاصلة على أكثر من صعيد..

ألم يتّعظ أحد من مطالعة إيمانويل ماكرون في لقاءات قصر الصنوبر عن وقائع التمثيل الشعبي في لبنان؟

رابعاً: هل يمكن للبطريرك أن يكون أكثر تواضعاً، وأن يشرح لنا كيف يقول إنه ينطق باسم جميع أو غالبية اللبنانيين، وهو لم يحظَ أصلاً بموافقة أو تغطية جميع أو غالبية المسيحيين أصلاً، ليس السياسيون منهم حصراً، بل حتى المرجعيات الدينية أيضاً؟ وبالتالي، فإن موقف بكركي يعبّر عنها وحدها، ولا يمكنها - من أجل أن لا تخطئ الحسابات - أن تدّعي النطق باسم أكثر مِن مَن باركوا ما قام ويقوم به الراعي وصحبه.

خامساً: إن الفكرة من أساسها، من الخطاب والبرنامج إلى الاحتشاد والحفل وما سنشهده لاحقاً، كل ذلك لا يكفي لفرض وقائع جديدة. سيكون هناك مؤتمرات وقيام أطر ولقاءات وتجمعات، وستصدر بيانات ومواقف وتصريحات وتعجّ المنابر بالخطباء. لكن، هل كل ذلك يكفي لعكس الوقائع الصلبة، بمعزل عن جودتها أو رداءتها؟ ألم نتعلم من آخر دروس الفوضى الشعبوية التي رافقت البلاد منذ 17 تشرين؟ هل يعتقد الراعي أنه ينطق بربع من نطق باسمهم شارع 17 تشرين؟ لكن إلى ماذا انتهى؟ هل صحيح أن اعتقالات «عادية» ومطاردات أمنية من شأنها كبح جماح ثورة شعبية، أم أن خللاً جوهرياً أصاب هذا الحراك فانتهى إلى ما انتهى إليه، قبل أن يأتي سبت بكركي ليقضي عليه نهائياً؟

سادساً: إذا كانت بكركي تشعر بالقلق على المسيحيين أو على لبنان، وإذا كانت تعتقد أن عليها القيام بدور ما، فلماذا تقبل أن تتحوّل إلى طرف خلافيّ؟ هل في بكركي من يصدّق أن الغالبية اللبنانية، طائفية أو مدنية أو عقائدية، ستقبل بأن تكون بكركي قائدة لها أو ناطقة باسمها؟ أم أن الراعي سيقبل، راغباً أو مُرغماً، بأن ينتهي به الأمر ممثّلاً لفئة محدّدة من المسيحيين لا أكثر؟

سابعاً: إن الراعي يمثّل في موقفه رأيَ الكنيسة التي يقف على رأسها. وهي كنيسة تخصّ مؤمنين مسيحيين ينتشرون في أنطاكية وسائر المشرق. وهو بالتالي، يتحمّل مسؤولية معنويّة عن جميع رعايا هذه الكنيسة. وعندما يوحي بأنه يتحدث باسم المسيحيين عموماً، فعليه أن يتحمّل مسؤولية معنوية وربما أكثر عن المسيحيين المنتشرين من الأردن إلى فلسطين إلى سوريا والعراق... فهلّا يقول لنا كيف سيكون موقفه من أحوالهم في ظل ما يتعرّضون له منذ سبعة عقود على الأقل؟ أم سيطلب منهم التزام الحياد أيضاً تجاه الاحتلال الصهيوني والتهديد التكفيري أو في مواجهة أنظمة القمع والاستبداد؟ أم أنه يعكس استراتيجية الفاتكيان باعتبارها تمثّل – فعلاً لا قولاً - موقع «الوليّ الفقيه» للكنيسة في لبنان، وهي من اختارت أصلاً الراعي، وتقدر على عزله في لحظات، أفلا يسأل البطريرك وفريقه أنفسهم عن أيّ حياد يتحدثون فيما هم لا يقدرون على الذهاب نحو دولة مدنيّة تمنع ربط مصير زواج أو طلاق بقرار من روما؟

ثامناً: إن نقاشاً كبيراً سيحصل في البلاد، وسنشهد «طلعات ونزلات» وتوترات وانفعالات وخطابات ومواقف وردود وخلافه، لكن، ما يفترض بالكنيسة وبالراعي الإجابة عليه وسريعاً والتصرف على أساسه: كيف تكون شريكاً حقيقياً وفق ما تمثله فعلياً، وليس وفق ما تعتقد إنك تمثله، أو وفق ما قرر أحد ما أنك تمثله؟

أفضل ما في الأمر الآن هو الهدوء، وعدم الانفعال، ومراجعة تاريخ مئتي عام من طلب الحماية الخارجية، وما هي نتائج ذلك على هذه البلاد أولاً، وعلى من يقول الراعي إنه ينطق باسمهم ثانياً. وإلى ذلك الحين، فليأتِنا الراعي بأمرَين: الأول، تصوّره العملاني لمعالجة التهديدات الإسرائيلية على بلادنا، وإعادة الفلسطينيين إلى بلادهم. والية لضمان عودة النازحين السوريين. والثاني: كيف تطوّر الكنيسة دورها في التكافل الاجتماعي مع المقهورين من رعاياها اليوم في لبنان، وأن تتجرّأ هذه الكنيسة لمرة واحدة، على اتّخاذ قرار باستخدام جزء، ولو بسيط مما تكدسه من ثروات من أجل تثبيت القوم في أرضهم، قبل الحديث عن أيّ حكم يختارونه!

قضية اليوم

استعادة أموال أصحاب المصارف
«الامتحان الحقيقي» لرياض سلامة

التحدّي الأساسي أمام مصرف لبنان، وباقي الجهات الرقابية، ليس التأكّد من زيادة رساميل المصارف بنسبة 20٪ أو تأمينها سيولة بـ3٪، بل التزامها بشرط إعادة 30٪ من قيمة الأموال المُحوّلة من قبل أصحاب المصارف وكبار الموظفين والمُساهمين والأشخاص المُعرّضين سياسياً. عدم الاستجابة يعني اعتراف أصحاب المصارف بإفلاسها. ويوجب الادعاء عليها بموجب قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

(مروان طحطح)

ليا القزي

تنصّ المادّة الثانية من التعميم أساسي الرقم 154 (إجراءات استثنائية لتفعيل عمل المصارف العاملة في لبنان) الصادر عن البنك المركزي، أنّ على المصارف «حثّ» عملائها الذين «قام أيّ منهم بتحويل ما يفوق 500 ألف دولار أميركي أو ما يوازيه بالعملات الأجنبية إلى الخارج من 1 تموز 2017 حتى تاريخ صدور هذا القرار (27 آب 2020)، على أن يودعوا في «حساب خاص» مُجمّد لمدّة خمس سنوات، مبلغاً يوازي 15٪ من القيمة المُحوّلة». كما أنّ على المصارف «حثّ» عملائها من المُستوردين أن يُحوّلوا من الخارج إلى «حساب خاص» مبلغاً يوازي 15٪ من قيمة الاعتمادات المُستندية «المفتوحة في أي من السنوات 2017، 2018 أو 2019». أما رؤساء وأعضاء مجالس إدارة وكبار مُساهمي المصارف والإدارات العُليا التنفيذية للمصارف والأشخاص المُعرضون سياسياً (PEPs)، «وذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبواسطة شركات يمتلكها أي منهم». يُفترض «حثّهم» على إعادة مبلغ يوازي 30٪ من القيمة المُحوّلة بدلاً من 15٪. مثلاً، إذا حوّل أحد العملاء 500 ألف دولار إلى الخارج في السنوات الثلاث الأخيرة، فعليه أن يُعيد إلى لبنان 75 ألف دولار. أما إذا كان العميل لدى المصرف هو شخص مُعرّض سياسياً أو من رؤساء وأعضاء مجالس إدارة المصرف أو كبار المُساهمين فيه، فيُعيد مبلغ 150 ألف دولار من أصل الـ500 ألف دولار. مُهلة التنفيذ انتهت أمس في 28 شباط، ويُفترض أنّ المصارف التي تتقاعس عن تطبيق القرار مُعرّضة لأن تفرض بحقّها «التدابير والعقوبات المنصوص عليها في قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب».

هذه المادّة هي «الامتحان الحقيقي» الذي يواجهه المجلس المركزي لمصرف لبنان، ولجنة الرقابة على المصارف، وهيئة التحقيق الخاصة، والهيئة المصرفية العليا، وهيئة الأسواق المالية. فحَلّ هذه الهيئات الرقابية ستبدأ اليوم اجتماعاتها «المُكثّفة» لدراسة ملفّات المصارف، للتحقيق في مدى التزامها بزيادة رساميلها بنسبة 20٪، وضخّ الدولارات في حساباتها لدى المصارف المراسلة بنسبة 3٪ (للمصارف مُجتمعة)، واسترداد الأموال المُحوّلة إلى الخارج بين 2017 و2020. الأساسي في المادّة الثانية المذكورة أعلاه، ليس في العملاء الذين يجب أن يُعيدوا 15٪ من القيمة المُحوّلة، بل أولئك «البارزين» الذين حُدّدت لهم نسبة 30٪. فهؤلاء هم أصحاب المصارف والدائرة اللصيقة بهم من كبار المودعين وسياسيين ومساهمين ومديرين رصدوا قدوم «التسونامي» فاستبقوه بتهريب الدولارات من لبنان، أو حوّلوها من حساب المصرف لدى مصارف المراسلة في الخارج إلى حساباتهم الخاصة في الدول الأجنبية. أعضاء «نادي الـ30٪» يسهل الوصول إليهم و«إجبارهم» على إعادة الأموال المُحوّلة، وليس الاكتفاء بصيغة «الحثّ» التي لا مفاعيل قانونية لها، وتفتح مساراً قضائياً بوجود من سيُدافع عن نفسه على اعتبار أنّه لم يُقرّ سابقاً قانون يمنع تحويل الأموال. والقوانين لا تكون بمفعول رجعي. الطريقة التي ستُقارب بها الجهات الرقابية المادّة الثانية تحديداً، ستعكس مدى جدّية مصرف لبنان أو عدمها في «إعادة تفعيل عمل المصارف»، وهي العبارة المُكرّرة في تعاميمه الأخيرة، خاصة أنّ «زيادة الـ20% وسيولة الـ3%، هي أدنى المطلوب من المصارف كالتزامات، في حين أنّ الـ30% تُشكّل التحدّي الأساسي»، بحسب أحد المسؤولين الرقابيين السابقين. غياب القانون لا يُبرّر عدم الالتزام، «لأنّ الدافع يجب أن يكون أدبياً، ولا سيّما من جانب رؤساء المصارف الذين يُفترض بهم إنقاذ مصارفهم واستعادة القليل من ماء وجهها». ويجب التوضيح أنّ «استعادة الـ30% لا تعني ردّ الودائع بالدولار إلى أصحابها، بل تحسين وضعية المصارف قليلاً». لذلك، يعتبر المصدر نفسه أنّ الالتزام «مطلوب بهذا الشرط ويجب أن يكون فاتحة الالتزامات الكبرى المطلوبة من المصارف»، إلا أنّه يُصوّب على «خلل» في التعميم. فإذا كان مصرف لبنان «يعتبر تحويل الأموال عملاً خاطئاً يجب تصحيحه، فلماذا تحديد نسبة الـ30%؟ ولماذا لم يُفرض عليهم استعادة كامل المبالغ المُحوّلة خلال هذه المُهلة؟».

كلّ المصارف أرسلت كُتباً إلى المودعين والمُستوردين «تحثّهم» فيها على تطبيق تعميم مصرف لبنان: «أقل من 1% كانت نسبة التجاوب. لا بل كنا ننصح المودعين، ولا سيّما التجّار، بعدم إعادة دولار واحد إلى القطاع المصرفي، خاصة إذا لم يكن ملفهم مشبوهاً، عدا عن أنّ هناك من استثمر تلك الأموال في الخارج، فما هي الآلية التي سيُطبّقها لإعادة السيولة؟ سيبيع بدأت الأحاديث المسهبة عنه، ارتبطت بالوباء المتفشي وبالخلاف على قانون الانتخاب النافذ وتعذّر الاتفاق على سواه، وصولاً إلى حجج الأمن المضطرب والاقتصاد المتهاوي.

مذ أصبح عدد مجلس النواب 118 نائباً بأستقالة ثمانية نواب ووفاة اثنين، يكون قد خسر أقل من عُشر أعضائه، بينما خسر المسيحيون 14% من مقاعدهم الـ 64. لكن الأهم أن النصاب القانوني للمجلس، العادي كما الموصوف، لم يعد نفسه: بخلوّ مقاعد هؤلاء، تدنّى نصاب الغالبية المطلقة من 65 نائباً (في برلمان 128) إلى 60 نائباً (في برلمان 118). كذلك نُصاب الثلثين بتراجعه من 86 نائباً إلى 79 نائباً، ما يعني أن أي استحقاقات دستورية حالية أو مقبلة باتت جزءاً لا يتجزّأ من التطور الذي طرأ على بنية مجلس النواب حسابياً، في معزل عن الجانبين التمثيلي والسياسي فيه.

بعدما استقال النواب الثمانية بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب، ثم أخذت الهيئة العامة للمجلس في جلسة 13 آب علماً بالاستقالات بعد تلاوتها، وتالياً أضحت سارية مذذاك (مع أن الثمانية لا يزالون يصرّون على نعت أنفسهم مستقيلين، فيما أضحوا نواباً سابقين)، تردّد كلام على مستويات مختلفة في السلطة الاشتراعية وخارجها، مفاده أن شغور المقاعد الثمانية، ثم بعدما صارت عشرة، يعدّل النصابين العادي والموصوف على نحو يجعل احتسابهما يخضع لعدد «الأعضاء» الأحياء الحاليين، وقد نقص إلى 118 نائباً، لا إلى عدد «المقاعد» المنصوص عليها في قانون الانتخاب وهو 128 مقعداً. بذلك ينخفض نصاب اجتماع البرلمان عملاً بالمادة 34 من الدستور الملزمة حضور النصف +1 وإقرار القوانين في حضور هذا النصاب، كذلك الأمر بالنسبة الى الحالات الملزمة اعتماد نصاب الثلثين كانتخاب رئيس الجمهورية (المادة 49) واتهامه بالخيانة العظمى وخرق الدستور (المادة 60) واتهام رئيس مجلس الوزراء والوزراء بالخيانة العظمى أو الإخلال بالواجبات المترتّبة عليهم (المادة 70) وتعديل الدستور (المادة 79).

يتمسك أصحاب هذا الرأي بالنصاب العادي الجديد وهو 60 نائباً، وبالثلثين الجديد وهو 79 نائباً، دونما مسارعة المجلس الى تأكيد الطبيعة القانونية لهذا النصاب من خلال إقرار قانون أو اتخاذ قرار بذلك. كلاهما، القرار والقانون، في وثائق السلطة الاشتراعية.

في 29 أيار 1980، اتخذت الهيئة العامة لمجلس النواب برئاسة الرئيس كامل الأسعد قراراً في حصيلة اجتماعين لهيئة مكتب المجلس ولجنة الإدارة والعدل ولجنة النظام الداخلي في 28 كانون الثاني 1980 والأول من شباط، حسم السجال الدائر حول احتساب نصاب البرلمان الذي كان قد فقد حتى ذلك الوقت خمسة نواب، وتدنى عدد أعضائه من 99 نائباً الى 94. استندت اللجان المشتركة الى رأي للعالم الدستوري الفرنسي جورج فيديل بإزاء تفسير المادة 57 من الدستور لدى احتساب نصاب قانون اعاده رئيس الجمهورية. خلاصة قرار المجلس حينذاك لتبرير تناقص الأعضاء، احتساب الغالبية من عدد النواب الأحياء حاضرين ومتغيبين من دون المتوفين، على أن تُحتسب الغالبية أيضاً من العدد الكامل الصحيح الذي يأتي بعد النصف، لا على أساس النصف زائداً واحداً.

مذذاك اعتمد المجلس المبدأ له حتى عام 1992 نصاب «الأعضاء» لا نصاب «المقاعد»، في معرض تفسير العبارة الواردة في المادة 57 «الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً».

استمر اعتماد احتساب النواب الأحياء في السنوات التالية، سواء في انتخاب رؤساء الجمهورية المتعاقبين أو في إقرار القوانين، الى ما بعد الوصول الى تسوية الطائف عام 1989 وإعادة بناء السلطة اللبنانية. عام 1990، كان قد أضحى عدد الأعضاء الأحياء 70 نائباً بتناقص 29 نائباً، قبل وضع الإصلاحات الدستورية المنبثقة من اتفاق الطائف موضع التطبيق بدءاً من 21 أيلول 1990، وأولها تعيين 40 نائباً لملء الشغور وتحقيق المناصفة في المقاعد ما بين المسيحيين والمسلمين، بجعل البرلمان من 108 نواب.

قبل الوصول الى موعد التعيين في حزيران 1991، أقرّت الهيئة العامة، هذه المرة، قانوناً يثابر على قرار 1980 ويثبّته، باحتساب النواب الأحياء نصاباً قانونياً، في جلسة عقدتها في 21 تموز 1990 برئاسة الرئيس حسين الحسيني. بيد أن القانون المقرّ هذا كان مشروطاً بعامل الاستثناء، ومرتبطاً بمهلة سريان تنتهي عند أول انتخابات نيابية عامة أو فرعية

قرار 1980 وقانون 1990 ثبّتا نصاب النواب الأحياء حتى زوال الاستثناء

تجرى في البلاد.

في الجلسة، طُرح اقتراح قانون نص على:

«المادة الأولى: بصورة استثنائية وحتى إجراء انتخابات فرعية أو عامة وفقاً لأحكام قانون الانتخاب، وبالنسبة إلى النصاب فقط المقرر في الدستور، يعتبر عدد أعضاء مجلس النواب سبعين نائباً.

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره».

نوقش الاقتراح، فأثير أكثر من تحفّظ حيال تدوين الرقم 70 لعدد النواب، وهو رقم مرشح للتزايد، واتفق أخيراً على إدخال تعديل يقضي باستبدال رقم 70 نائباً كي تحلّ محلّه عبارة «عدد الأحياء».

وافقت الهيئة العامة على التعديل، فأقرّ الاقتراح بالأكثرية، وما لبث أن أصدره رئيس الجمهورية إلياس الهراوي في قانون رقمه 11 مؤرّخ في 8 آب 1990، وقد نشر في الجريدة الرسمية في اليوم التالي.

في فحوى القانون الرقم 11 أن نصاب النواب الأحياء يبقى ساريا إلى موعد إجراء أول انتخابات نيابية عامة أو فرعية في المرحلة التالية لصدوره.

ما حصل في ما بعد، أن أجريت انتخابات نيابية عامة في سنوات 1992 و1996 و2000 و2005 و2009 وأخيراً 2018. ناهيك بفرعية أكثر من مرة.

لا حاجة إلى كل هذه الاستحقاقات لتأكيد وقف مفاعيل قانون احتساب نصاب الأحياء، والعودة الى احتساب نصاب الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب تبعاً لقانون الانتخاب. الاحتساب الأصلي، غير الاستثنائي المشروط، هو الذي يفترض سريانه اليوم على البرلمان الحالي وإن بعد فقدانه أقل من عُشر أعضائه، ما لم يبادر الى استعادة سابقة قرار 1980 أو قانون 1990 أو ما يماثل.

(الأخبار)

تقرير

نصاب المجلس النيابي: احتساب المقاعد لا الأحياء

مع أن مجلس النواب يحتسب الآن نصابه القانوني وفق عدد أعضائه الأحياء، بيد أنه يتجاهل قانوناً مثبتاً عام 1990. يعيد احتساب نصاب الأعضاء الذين يتألف منهم قانوناً فور زوال الاستثناء. وقد زال الاستثناء منذ عام 1992

تؤكّد مصادر سلامة أنّ المُخالفين سيُحالون على الهيئة المصرفية العليا

نقولا ناصيف

خسارة البرلمان الحالي عشرة من نوابه، من دون أن يبدو جدياً التزام حكومة الرئيس حسان دياب المادة 41 من الدستور بإجراء انتخابات فرعية، يطرح مشكلة ليست جديدة في تاريخ السلطة الاشتراعية. برّرت الحرب الطويلة تناقص عدد النواب بالوفاة أو الاغتيال، فأمكنها تداركه بتمديد الولاية 8 مرات ما بين عامَي 1976 و1990. بيد أن تعمّد تعطيل انتخاب فرعي اليوم، هو أقرب الى ما شاب نهاية ولاية البرلمان المنتخب عام 2009، بأن صار الى تمديد ولايته مرتين ما بين عامَي 2013 و2018. التجربة الجديدة المستعارة تمديد شغور المقاعد.

المعلوم أن ثمة توافقاً مكتوماً بين غالبية القوى الرئيسية على تجاهل الانتخابات الفرعية، ومحاولة إمرار الأشهر المقبلة من دونها حتى الوصول الى كانون الأول المقبل. إذذاك يكتسب التعطيل شرعية دستورية مع دخول البلاد في مهلة الأشهر الستة التي تسبق موعد الانتخابات العامة في أيار 2022. في ذلك الوقت، يبدأ التفكير في سبل «تسميم» الداخل بتبرير تمديد ولاية البرلمان الحالي، بمَن حضر، بذرائع شتى. بعضها بدأت الأحاديث المسهبة عنه، ارتبطت بالوباء المتفشي وبالخلاف على قانون الانتخاب النافذ وتعذّر الاتفاق على سواه، وصولاً إلى حجج الأمن المضطرب والاقتصاد المتهاوي.

مذ أصبح عدد مجلس النواب 118 نائباً بأستقالة ثمانية نواب ووفاة اثنين، يكون قد خسر أقل من عُشر أعضائه، بينما خسر المسيحيون 14% من مقاعدهم الـ 64. لكن الأهم أن النصاب القانوني للمجلس، العادي كما الموصوف، لم يعد نفسه: بخلوّ مقاعد هؤلاء، تدنّى نصاب الغالبية المطلقة من 65 نائباً (في برلمان 128) إلى 60 نائباً (في برلمان 118). كذلك نُصاب الثلثين بتراجعه من 86 نائباً إلى 79 نائباً، ما يعني أن أي استحقاقات دستورية حالية أو مقبلة باتت جزءاً لا يتجزّأ من التطور الذي طرأ على بنية مجلس النواب حسابياً، في معزل عن الجانبين التمثيلي والسياسي فيه.

بعدما استقال النواب الثمانية بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب، ثم أخذت الهيئة العامة للمجلس في جلسة 13 آب علماً بالاستقالات بعد تلاوتها، وتالياً أضحت سارية مذذاك (مع أن الثمانية لا يزالون يصرّون على نعت أنفسهم مستقيلين، فيما أضحوا نواباً سابقين)، تردّد كلام على مستويات مختلفة في السلطة الاشتراعية وخارجها، مفاده أن شغور المقاعد الثمانية، ثم بعدما صارت عشرة، يعدّل النصابين العادي والموصوف على نحو يجعل احتسابهما يخضع

علم وخبر

ترسم الحدود: دياب يخشى اشتباكاً مع برّي

فيما لا تزال المفاوضات غير المباشرة مع العدو الإسرائيلي على ترسيم الحدود البحرية مع فلسطين المحتلّة متوقفة، لا يزال هذا الملف مثار جدل بين الرؤساء الثلاثة، خاصة في ما يتعلّق بأمر تعديل المرسوم 6433 (الصادر عام 2011) لناحية حدود المنطقة البحرية، وتضمينه 1430 كيلومتراً مربعاً إضافياً جنوبي النقطة 23 القريبة من الحدود، وإبلاغ الأمم المتحدة بذلك؛ فقبل يُصرّ رئيس الجمهورية العماد ميشال عون على إصدار المرسوم، يقف رئيس الحكومة حسان دياب الذي يُفضّل تأمين إجماع داخلي عليه، مرتبكاً أمام رفض رئيس مجلس النواب نبيه برّي، من دون أن تُعرف حتى الآن الأسباب الحقيقية التي تقف خلف هذا الرفض. وعلمت «الأخبار» أن دياب يشكو من الضغط الذي يتعرّض له، خاصة أن هناك من يحاول إقناعه بالقول إن «عدم التوقيع على المرسوم هو بمثابة خيانة، وأن هذا الأمر سيفقد لبنان الكثير من المساحة البحرية التي تعود له في المنطقة الاقتصادية». ومع اقتناعه بأن «كل الدول تلجأ إلى الأمم المتحدة في مثل هذه النزاعات»، غير أنه يتخوّف من أن يؤدي توقيعه الى اشتباك سياسي مع عين التينة.

مستشفى ميداني في البيال؟

تعمل وزارة الصحة على إعداد الأوراق الخاصة بمستشفى ميداني ستقدّمه دولة الإمارات الى لبنان، تحت عنوان «المساعدة في مواجهة جائحة كورونا». وقد وافقت الإمارات على الهبة بعد مسعى قام به رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري خلال زيارته الأخيرة ولقائه ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد. وعلمت «الأخبار» أن الحريري تواصل مع رئيس مجلس إدارة شركة سوليدير، ناصر الشماع، وتباحث معه في إمكان إقامة المستشفى في منطقة الواجهة البحرية لبيروت، قرب «البيال».

ممنوع التلقيح في «مستشفى حمود»!

لا يزال مستشفى صيدا الحكومي المركز الوحيد في قضاء صيدا الذي يستقبل الراغبين في تلقّي لقاح فيروس كورونا منذ انطلاق المرحلة الأولى من حملة التلقيح. المستشفى ذو الإمكانات المحدودة مرشح لاستقبال الآلاف، في مقابل غموض في مصير المستشفى التركي الذي أعلنت اللجنة الوطنية للقاح كورونا استخدامه للتلقيح. لكن حتى الآن، لم تنجز خطة الإعداد اللوجستية وتأمين الكادر الوظيفي. وكانت صيدا على موعد مع إدخال مستشفى حمود الجامعي ضمن لائحة المراكز التي تقدم التلقيح. وقد من وزارة الصحة صادق بعد الكشف على جاهزية المستشفى لتقديم اللقاح بعد تدريب عدد من موظفيه لهذه لغاية. وبعد إدراجه في اللائحة الأولية غير النهائية، أزيل اسمه لأسباب غير واضحة. مصادر صيداوية ربطت الخطوة بانتقال ملكية «حمود الجامعي» من عائلة مؤسّسه غسان حمود إلى عائلة عميس من خارج المدينة، وهو ما لم تنته تداعياته المذهبية والمناطقية والسياسية.

قضية رغم التكتّم الذي رافق التسرّب النفطي الذي ضرب الشاطئ الفلسطيني وامتدّ إلى لبنان، بسبب الحظر الإسرائيلي على نشر المعلومات حوله، ما هو مؤكد أن الكارثة كبيرة، وقد وصفتها الصحافة الإسرائيلية بأنها «الأكبر في تاريخ» الكيان. إذ إن المؤشرات الأولية تدل على انتشار البقع النفطية على مساحة واسعة وتسبّبها بإختناق الكثير من الكائنات الحية على الشاطئ وفي الأعماق. وقياساً إلى حوادث أخرى مشابهة حصلت في العالم، فإن الخشية من أن ما خفي أعظم

كارثة التلوث النفطي... ما خفي أعظم

حبيب معلوف

بعيداً عن الحملة الرسمية والشعبية التي انطلقت قبل يومين لإزالة آثار التسرّب النفطي الذي رُصد على السواحل الجنوبية، ومصدره كيان الاحتلال الإسرائيلي، فإن السؤال الأساس الذي تنبغي الإجابة عنه ما إذا كان مصدر البقع النفطية عرض البحر أو مكاناً قريباً من الشاطئ، وما إذا كانت ناتجة من حادثة انسكاب عرضية (تسرّب من بواخر أو خزّانات ومحطات)، أم عن تدفق من مصادر ثابتة بسبب انفجار أثناء عمليات التنقيب والحفر على سبيل المثال؟ إذ لا يمكن استبعاد أن يكون التسرب من واحد من المواقع (المتعددة والسرية) التي يتم الحفر والتنقيب فيها، وربما يُفسّر ذلك الكتمان الذي فرضته سلطات الاحتلال.

الإجابة عن هذا السؤال تحدث فارقاً كبيراً لأنه في الحال الثانية سنكون أمام كارثة أكبر مما يمكن تصوره، وقد يحتاج وقف التدفق إلى زمن طويل. إذ إن عمليات الحفر والتنقيب في أعماق بعيدة تحتاج الى تقنيات عالية وتنطوي على مخاطر يصعب ضبط نتائجها في وقت قصير. وتفيد المقارنة هنا مع حادث التسرّب في خليج المكسيك عام 2010، حين لم تستطع شركة عملاقة كـ«بريتيش بتروليوم» السيطرة عليه إلا بعد 87 يوماً!

حُدّدت البقع النفطية بأنها نفط خام تفكّك وتحوّل بعد اختلاطه بمياه البحر الى نوع من القطران أو الزفت. التقرير الأولي الذي أعدّه المجلس الوطني للبحوث العلمية ويصدر اليوم، بعد مسح ميداني وجوي شمل الشاطئ من الناقورة الى صيدا، بيّن وجود مادة القطران بكثافة عالية قبالة الناقورة والبياضة ومحمية صور، وتخف كثافتها تدريجيا بدءاً من الشاطئ قبالة العباسية وتندر قبالة شاطئ عدلون. قدرت كميات الكتل النفطية التي تجمعت على رمل شاطئ صور بنحو طنين، علماً بأن روايات شهود أكّدت انتشار البقع في بعض الأماكن بعمق يراوح بين 70 و80 متراً عن الشاطئ، ورؤية بقع نفطية صغيرة على شاطئ الرملة البيضاء في بيروت. ويُرجح أن البقع بدأت بالوصول الى الشاطئ اللبناني بين 6 و10 شباط الماضي، عندما كانت اتجاهات الرياح جنوبية شرقية خلال العاصفة الماضية.

المسح الجوي لم يقدّم معطيات كثيرة لأن القطران، بعدما اختلط بالمياه ونقلته الأمواج الى الشاطئ، تحوّل الى كتل صغيرة يغطّيها الرمل. إلا أنه أكّد عدم وجود بقع في عمق البحر، ما يعدّ مؤشراً جيداً بالنسبة إلى صيادي الأسماك. إذ إن التسربات النفطية لا تؤثر عادة كقنافذ البحر والمحار.

> **إذا كنا أمام تسرب من أحد مواقع الحفر والتنقيب فسنكون أمام كارثة أكبر مما يمكن تصوره**

على الثروة السمكية، لأن الأسماك تسبح بعيدة عنها، إلا أن الضرر الأكبر يقع على الحيوانات البحرية التي لا تستطيع السباحة بعيداً على غرق ناقلة نفط قبالة الشاطئ. تصنّف المواد النفطية عادة كـ«مواد مسرطنة محتملة». وقد بدأت عمليات التنظيف من دون وجود خطة طوارئ كاملة، لعدم وجود هيئة مختصة ومدربة على مواجهة هذا النوع من الكوارث، ما يثير المخاوف من مخاطر معالجة التسرب بعد مخاطر التسرب نفسه. إذ تؤكد مصادر مشاركة في عمليات التنظيف أن كتل القطران التي تجمعت في الرمل، يسهل تمشيطها وغربلتها وسحبها صباحاً عندما تكون متجمدة، ولكن يصعب ذلك عندما تبدأ بالتحلل والسيلان مع تعرضها لحرارة الشمس خلال النهار. لذلك، فإن المطلوب تسريع هذه العملية قبل وصول أي عاصفة جديدة تزيد من اختلاطها بالرمل، كما حصل عام 2006. أما في الأماكن الصخرية فلم تبدأ عمليات التنظيف بشكل جدي كونها أكثر تعقيداً في هذه المناطق.

وتفترض عمليات التنظيف وضع المواد النفطية المجموعة (من القطران) في أكياس محكمة الإقفال وتجميعها في هنغار آمن. إلا أن السوابق لا تبشّر بالخير، وخصوصاً طريقة إدارة معالجة كارثة التسرب عام 2006، عندما ساد التخبط حول طرق التنظيف، والخلافات على الاستفادة من الهبات المقدمة، والتباين حول مصير المواد التي جمعت، بين ترحيلها الى الخارج أو معالجتها محلياً. وقد غلب يومها خيار الترحيل لأن فيه إفادة مادية، بدل التفكير في إيجاد حلول علمية ووطنية دائمة، لأن هكذا حوادث قد تتكرر في أي لحظة، وخصوصاً أن المنشآت الكبيرة وخزاناتها، منذ أن تقرر أن يكون بلداً مستورداً للمشتقات النفطية، وضعت كلها على الشاطئ. ورغم أن لبنان بعدّ نفسه لكي يصبح بلداً نفطياً لم يفطن أحد الى ضرورة وجود هيئات متخصصة تفتقدها دائماً... بعد وقوع الكارثة!

(أ ف ب)

عدوان متكرر

يفترض أن يبدأ لبنان بالإعداد لرفع دعوى تعويض ضد «إسرائيل» أمام الأمم المتحدة. علماً أن الجمعية العامة للمنظمة الدولية أدانت كيان العدو الأمم المتحدة أكثر من 12 مرة وطالبته بدفع 856 مليون دولار بعدما أدى القصف الاسرائيلي لمحطة توليد الكهرباء في الجية خلال عدوان تموز 2006، إلى تسرّب 15 ألف متر مكعب من مادة الفيول إلى البحر، وتضرر نحو 150 كيلومتراً من شواطئ لبنان، وصولاً إلى الشواطئ السورية.

وزارة البيئة «مش عَ السمع»

غاب وزير البيئة المستقيل دميانوس قطار عن الصورة تماماً، ولم يُسجّل للوزارة المعنية أساساً بمثل هذه الكوارث أي نشاط، باستثناء ظهور خجول عبر تلفزيون لبنان لمديرها العام برج هاتجيان الذي يتحمل مسؤولية الغاء «لجنة الطوارئ لمنع ومكافحة تلوث البحر بالنفط» التابعة للوزارة لأسباب غير مفهومة. وقد تأسست اللجنة عام 1998 بمبادرة من مسؤول التلوث النفطي في الوزارة آنذاك سميح وهبة، وكانت تضم ممثلين عن الوزارات المعنية (البيئة والدفاع والنقل والداخلية والطاقة والزراعة) وعن القطاعين العام والخاص. وقد أعدّت اللجنة خطة متكاملة لمكافحة التلوث النفطي عام 2001 ونظّمت دورات تدريب مع طلب معدات خاصة للمعالجات الطارئة، لاسيما الـ«بامب» (مضخات) الاسفنجية التي تُرمى قرب البقع لامتصاصها قبل سحبها ومعالجتها. وقد تبيّن خطأ هذا الالغاء بعد كارثة التلوث النفطي عام 2006، من دون أن يفكر أي من الوزراء الذين تعاقبوا على الوزارة ولا مديرها العام بأن العودة عن الخطأ فضيلة.

تقرير

سلفة الكهرباء في بازار السياسة
سلامة يضيّع الوقت قبل العتمة الشاملة

الخلاف بين وزارة الطاقة ومصرف لبنان بشأن تمويل حاجة القطاع مستمر. منذ أكثر من أسبوع قيل إن الاتفاق أنجز، لكن مطالب مصرف لبنان تتوالى. وآخرها الطلب من وزير الطاقة إرسال كتاب يطلب فيه تأمين الاعتمادات الدولارية. رفض الوزير ريمون فجر تحمّل المسؤولية، من دون أن يتضح مآل الأمور بعد. إلى ذلك، لا تزال السلفة المطلوبة لكهرباء لبنان عالقة. الاستغلال السياسي يهدد بالعتمة أيضاً. لكن لأن الضرر لن يطال فريقاً دون آخر، فإن المساعي منصبّة حالياً على توقيع اقتراح نيابي من أكثر من كتلة

إيلي الفرزلي

حاكم مصرف لبنان لم يعد يُمانع الدفع لشركة «برايم ساوث» المشغّلة لمعملي دير عمار والزهراني، لكنه يشترط أن يرسل له وزير الطاقة كتاباً يطلب منه ذلك. الأسبوع الماضي، رفض الوزير ريمون فجر هذا الطلب، معتبراً أنه لم يسبق أن أرسل كتاباً مشابهاً، وبالتالي يكفي أن تطلب «كهرباء لبنان» فتح الاعتماد بالليرة، كما جرت العادة، حتى يعمد مصرف لبنان إلى تحويله إلى الدولار.

عملياً، هذا ما كان يحصل منذ تشرين الأول 2019 (قبل ذلك لم يكن مصرف لبنان يتدخل في عمليات تحويل الاعتمادات إلى الدولار، بل كانت المصارف تتولى المهمة، في ظل ثبات سعر الصرف). الفرق هذه المرة أن المطلوب التزام بتأمين نحو 60 مليون دولار من مستحقات الشركة بالدولار النقدي مسبقاً. وحتى لو كان الدفع سيتم على فترة 14 شهراً، كما ينص الاتفاق، إلا أن الشركة وافقت على توقيع العقد مقابل الحصول على تعهد بالدفع.

يبدو جلياً أن فجر يرفض تحمّل المسؤولية، رغم أنه وزير وصاية وتوقيعه لا يرتّب عليه أي التزام. والأمر نفسه يسري على سلامة الذي يؤكد عارفوه أنه لم يعد الحاكم الأوحد للمصرف، بل يفضّل أن يتحمّل أخرون المسؤولية معه، وهو لذلك يغطي معظم قراراته بموافقة المجلس المركزي. لكن، بحسب المعلومات، فإن سلامة يتحفّظ عن السير في الاتفاق بحجة الشائعات عن أن العقد مع الشركة المشغّلة يزيد بنحو 30 في المئة عن السعر العادل للخدمة. المشكلة أن المصرف لم يتطرق إلى هذه الشكوك أو لغيرها في أي من الكتب الرسمية التي يتبادلها مع «كهرباء لبنان»، بل على العكس، تؤكد مصادر مطلعة أن المؤسسة أرسلت إلى المصرف كتاباً يتضمّن تقرير الاستشاري السويسري الخاص بتحليل الأسعار وتفاصيل الصرف ووجهتها. ولم يصلها، في المقابل، أي اعتراض أو استفسار يتعلق بالفواتير أو الدفعات. لذلك، تدعو المصادر مصرف لبنان إلى وقف تضييع الوقت وإبلاغ الوزارة و«كهرباء لبنان» بما يريده فعلاً ليُصار إلى تلبية مطالبه لتسيير عمل القطاع. المصادر تُذكّر بأن التعامل بين «كهرباء لبنان» ومصرف لبنان ليس خياراً بل هو موجب قانوني. فالمؤسسة العامة لا يمكن أن تفتح حساباً إلا في مصرف لبنان، ولا يمكنها اللجوء إلى أي مصدر آخر لتأمين الدولارات، والمصرف ملزم بتحويل الأموال لها على سعر الصرف الرسمي. هذا يعني أنه إذا كان يمكن لشركة خاصة أن تتخلى عن «الدعم» الذي يؤمّنه مصرف لبنان للتحويلات، وأن تلجأ إلى مصادر أخرى لتأمين حاجتها من الدولارات، فإن هذا ليس ممكناً بالنسبة إلى الإدارات والمؤسسات العامة. باختصار، تقول المصادر إذا لم يؤمّن مصرف لبنان حاجة المؤسسة من الدولارات، لمواصلة تشغيل المعامل وتشغيل الشبكة وصيانتها، فهو كمن يتخذ القرار بإطفاء الكهرباء. إلا إذا كان فعلاً لم يعد يملك الدولارات ويسعى إلى اختراع عراقيل أمام المؤسسة. أكثر من ذلك، تدعو المصادر المصرف إلى التدقيق في أي فاتورة أو عقد قبل أن يدفع، مشيرة إلى أنها تقدّر سعي المصرف إلى ضمان عدم تبديد الدولارات أو تهريبها.

بالتوازي، لم تصل وزارة الطاقة إلى حلّ لمعضلة السلفة أو المساهمة المطلوبة لتغطية نفقات الفيول لزوم مؤسسة كهرباء لبنان عن عام 2021. فبعدما اصطدم فجر بموقف متصلّب من الرئيس نبيه بري تجاه إقرار قانون لإقرار السلفة، مستغلاً

> **مناقصة الفيول مهددة بالإلغاء إذا لم تقرّ مساهمة «كهرباء لبنان»**

الطلب لتمرير رسائل في السياسة، لم يحصل أي تطور ينهي حال القلق. اللافت أن أغلب الكتل لا تعارض إقرار سلفة خزينة في المبدأ. ويدرك الجميع أن لا بديل من إقرارها لتجنب العتمة. لذلك، بدأت مساع لتقديم اقتراح قانون بالسلفة لا يوقّع عليه نواب من تكتل لبنان القوي فقط، بل يُشاركهم في التوقيع نواب من كتل أخرى. هذه المساعي لا تزال في بداياتها، وهي على ما يتوقع مصدر مسؤول لن تنضج إلا حين يتحول شبح العتمة إلى تهديد جدي، وحين يتأكد الجميع من أن ورقة الكهرباء غير صالحة للاستغلال السياسي.

إلى ذلك الحين، ثمة من بدأ يبحث عن حلول مؤقتة إلى حين حسم مسألة السلفة وقيمتها. فإذا كانت وزارة الطاقة تطلب 1500 مليار ليرة (المبلغ المرصود في موازنة 2021)، ثمة من يقترح تخفيض قيمتها، لأسباب عدة، أبرزها انتظار ما سيحمله الاتفاق مع العراق من فرص لخفض كلفة استيراد الفيول. المشكلة الأساس أن المماطلة في الملف ليست لمصلحة أحد، وخاصة المشتركين. فمؤسسة «كهرباء لبنان»، استمراراً لسياسة الحذر وتحسباً لتأخر أو عدم إقرار السلفة، لن تزيد التغذية بشكل ملحوظ، رغم وصول باخرة فيول أمس. لكن مستوى التغذية سيشهد تحسّناً طفيفاً، من أقل من 1000 ميغاواط أمس إلى نحو 1300 ميغاواط في الأيام المقبلة، علماً بأن المؤسسة تملك القدرة لرفع الإنتاج إلى نحو 1800 ميغاواط.

عدم إقرار السلفة قبل منتصف نيسان سيعني حكماً إلغاء مناقصة الفيول التي أطلقتها إدارة المناقصات منذ أيام. إذ في العادة ترفض الإدارة إطلاق أي مناقصة لم يفتح اعتماد لها، لكن مناقصة الفيول أطلقت من دون حجز نفقة، أولاً لأن الفيول هو من النفقات الدائمة التي تقضي المصلحة العامة باستمرارها، وثانياً لأنه لا يمكن للإدارة أن تطلب حجز نفقة، لأن تكاليف الفيول لا تُدفع عبر اعتمادات في الموازنة، بل تُغطى من خلال سلف خزينة أو مساهمات. وبالتالي، في حال عدم إقرار أيّ اعتماد لمصلحة شركة الكهرباء قبل موعد المناقصة، لن يكون أمام إدارة المناقصات سوى إلغائها، علماً بأن القيمة المتوقعة للصفقة لم تتضح بعد، بانتظار أن تعلن وزارة الطاقة اقتراح قانون بالسلفة لا يوقّع عليه نواب من تكتل لبنان القوي فقط، بل يُشاركهم في التوقيع نواب من كتل أخرى. هذه المساعي لا تزال في بداياتها، وهي على ما يتوقع مصدر مسؤول لن تنضج إلا حين يتحول شبح العتمة إلى تهديد جدي، وحين

كورونا

تخفيف مزيد من القيود اليوم... و«الفتح التدريجي» يُنسف تماماً!

(أ ف ب)

خلافاً لما كان مُقرّراً في خطة إعادة الفتح التدريجي التي تنصّ على دخول المرحلة الثالثة لإنهاء الإقفال العام بدءاً من الاثنين المُقبل، تستأنف عشرات المحال والمؤسسات التجارية عملها اليوم، بموجب تعديل أُدخل على الخطة بفعل تفاقم الضغوط الاقتصادية، علماً بأنه، فعلياً، لا وجود لأي «هبية» للخطة وإجراءاتها في ظلّ عودة الحياة إلى طبيعتها منذ أكثر من أسبوع، في وقت لا تزال فيه أعداد الإصابات اليومية بفيروس كورونا بالآلاف (2258 إصابة أمس و40 وفاة). ورغم أن نسبة إيجابية إلى عمليات التلقيح بوصفها «سبيل الخلاص» الوحيد، ما يستوجب الحرص على حسن سيرها وفق الخطط التي وضعتها اللجنة الوطنية للقاحات التي صاغت المعايير المرتبطة بالأولويات، بعيداً من القرارات «السيادية» بـ«بَعْزَقة» اللقاحات على غير مستحقّيها. وزارة الصحة العامة أعلنت، أول من أمس، وصول الشحنة الثالثة (42120 جرعة) من لقاح «فايزر»، ليصل مجموع اللقاحات التي تسلّمتها الوزارة حتى الآن إلى 101790 لقاحاً، على أن تنشر الوزارة جدولاً أسبوعياً يتضمّن تفاصيل حملات التلقيح في المراكز المعتمدة وتحديد كمية المخزون وعدد اللقاحات المسلّمة الى المراكز وعدد من تلقّوا اللقاح وعدد المسجّلين على المنصة. ولفتت الوزارة الى أنها «تتطلّع إلى أن تضع هذه المعطيات حداً للهواجس الناتجة من حملات إعلامية مغرضة وممنهجة وغير ذات صدقية».

إلى ذلك، سمحت وزارة الصحة لسبع شركات خاصة باستيراد لقاح «سينوفارم» الصيني، و11 أخرى باستيراد لقاح «سبوتنيك ـ في» الروسي، وشركتين باستيراد لقاح «أستارزينيكا» البريطاني. وبذلك، تكون الوزارة قد وافقت على استخدام اللقاح الصيني، على أن تعلن ذلك رسمياً «خلال الأيام المُقبلة»، بحسب رئيس اللجنة الوطنية للقاحات الدكتور عبد الرحمن البزري. وفي ظل إصرار شركات اللقاحات العالمية على حصر تعاملها مع الدول والسلطات الرسمية التي تمثلها، تطرح تساؤلات حول الآلية التي ستُعتمد لاستيراد اللقاحات. البزري أوضح أن وزارة الصحة عرضت على المؤسسات الراغبة في تأمين اللقاحات التفاوض نيابة عنها، «ولكن نتيجة إصرار الشركات الخاصة على قدرتها على استيراد اللقاح منفردة، قررت الوزارة السماح لها ضمن آلية تتيح لها الإشراف على ذلك، من ضمن خطة متكاملة بهدف الوصول الى هدف التمنيع المجتمعي المطلوب».

(الأخبار)

أوجيرو
من عندنا
مناقصة عمومية
لتوريد وتركيب مولدات كهربائية لزوم مختلف المراكز الهاتفية
تدعو هيئة أوجيرو الشركات المتخصصة إلى تقديم عروض بالظرف المختوم وذلك لتوريد وتركيب مولدات كهربائية لزوم مختلف المراكز الهاتفية.
يمكن الحصول على دفتر الشروط الخاصة بذلك من مركز اوجيرو الرئيسي في بئر حسن ـ مقابل المدينة الرياضية ، الطابق الأول ـ الغرفة ١١٨ اعتباراً من نهار الإثنين الواقع فيه ٢٠٢١/٣/١ وذلك خلال الدوام الرسمي، على أن يكون آخر موعد لقبول العروض الساعة الثانية عشرة من نهار الإثنين الواقع فيه ٢٠٢١/٣/١٥.
تجري جلسة فض العروض الساعة العاشرة صباحاً من نهار الثلاثاء الواقع فيه ٢٠٢١/٣/١٦.
ملاحظة: تقدم العروض لدى أمانة سر الهيئة في الطابق الثاني ـ الغرفة رقم ٢١٩.

ربما كانت انتخابات اللجنة الاولمبية اللبنانية مجزد بداية لتغيير في النمطية المتبعة (طلال سلمان)

سبوت لايت

الانتخابات الرياضيّة: الديمقراطيّة قبل التعيينات السياسيّة

حتى في الانتخابات الرياضية يخرج لبنان عن القواعد الطبيعية. هنا في بلادنا نخاف من الديمقراطية. فيطلّ الكلام عن نهاية الدنيا في حال عدم التوصل إلى توافق. وكأنّ تسمية الانتخابات هي مجرد كلمة مقنّعة لعنوان واحد هو التعيينات. في ظل اتفاقات رياضية بالظاهر وسياسية في الباطن

شربل كريّم

لماذا نسميها انتخابات إذا كنا نرفض صناديق الاقتراع؟ سؤالٌ مطروح من قبل المؤمنين بالديمقراطية وبالرياضة النظيفة من أي ارتباطات خارجة عن إطارها. هو سؤالٌ مشروع بالتأكيد لأن الانتخابات عادةً تعني اقتراعاً وأصواتاً ولوائح متنافسة بروح رياضية، لكن ليس في لبنان حيث اعتاد الرأي العام الرياضي غالباً على تزكية من هنا وتعيينات من هناك، والأسوأ أنها لحظت التوزيع الطائفي والحزبي، فبقي أحياناً أصحاب الاختصاص أو من يستحق خارج دائرة المناصب. من هنا، يعتبر كثيرون بأن انتخابات اللجنة الأولمبية اللبنانية التي أجريت قبل أيام سجّلت انتصاراً لمحازبي الديمقراطية قبل المرشحين الحزبيين الناجحين، وخصوصاً بعدما أجريت انتخابات صورية في العديد من الاتحادات الرياضية، فبدا الأمر أشبه بالتعيينات التي تبرع الأحزاب السياسية في ترجمتها من خلال الدوائر والوظائف الرسمية، التي ذهبت في بعض الأحيان إلى أناسٍ غير متخصصين أو لا يستحقون ما وصلوا إليه، فكانت النتيجة مأساوية بشكل عام للبلاد الرازحة تحت ضربات الهدر والسرقة والفساد.

صحيحٌ أن تجارب عدة في الاتحادات المحلية التي وُلدت من خلال اتفاقات بين الأطراف المختلفة، أرست سلاماً واستقراراً خلال ولاياتها، لكن لا يخفى أن اتحادات أخرى عاشت عواصف داخلية وسط صراعات قاسية بين أقطابها رغم وصولهم سوياً من خلال الاتفاقات نفسها. وهذا يعني أن التوافق لا يؤمّن الهدوء والاستقرار دائماً بل إن الاختلاف في وجهات النظر قد يكون حاضراً ويرسّخ انشقاقاً داخلياً يعطّل آلية العمل ويضرّ بالمصلحة العامة، وهي مسألة شهدناها في فترة من الفترات في واحدٍ من أكبر الاتحادات.

جولةٌ على عالم الرياضة في البلدان المتقدّمة تترك المتابع أمام مشهدين أساسيين في بلدانٍ تترجم فعلاً معنى الديمقراطية في انتخاباتها.

المشهد الأول هو عدم ارتباط أي انتخابات رياضية بالأحزاب السياسية، وهو الأمر الذي تحرّمه أصلاً المؤسسات الرياضية الكبرى، أي الاتحادات الدولية، حيث تنادي دائماً بإبقاء أي دولةٍ في حال كان هناك أي تدخل سياسي في أي شأن رياضي. طبعاً يأتي هذا الأمر في إطار ضغطٍ حكومي أو غيره للتأثير في عمل اتحادٍ ما، لكن لا يخفى أنه

> الانتخابات عادةً تعني اقتراعاً وأصواتاً ولوائح متنافسة لا تعيينات وتزكية

توزيع المناصب في الأولمبية اللبنانية

عقدت اللجنة الأولمبية اللبنانية المنتخَبة حديثاً أول جلسة لها برئاسة أكبر الأعضاء سناً الدكتور بطرس جلخ، خلال عطلة نهاية الأسبوع، وقد استهلّها مرحّباً وأعلن أخذ العلم باستقالة السيدَين جهاد سلامة رئيس اتحاد المبارزة وروكان سعادة رئيس اتحاد ألعاب القوى ثم جرى توزيع المناصب وجاءت على النحو التالي:

الدكتور بطرس جلخ (رئيساً) المهندس هاشم حيدر والسادة جاك تامر وسامي قبلاوي وأسعد النخل (نواباً للرئيس)، العميد المتقاعد حسان رستم (أميناً عاماً)، السيد خضر مقلّد (أميناً للصندوق)، الكومودور ربيع سالم (محاسباً)، المهندس مازن رمضان والمهندس محمود حطاب والسيدان رافي مومجوغليان ووليد دمياطي (أعضاء مستشارين).

بعدها وجّه رئيس اللجنة التهنئة والمباركة لأعضاء اللجنة التنفيذية متمنّياً لهم التوفيق والنجاح في مهامهم، ومشدّداً على وجوب اعتماد روحيّة العمل الجماعي، شاكراً ومقدّراً غالياً لأعضاء الجمعية العمومية على ثقتهم مؤكّداً انتهاج العمل البنّاء لما فيه خير الرياضة والحركة الأولمبية في لبنان.

وختم منوّهاً بجهود اللجنة الأولمبية السابقة برئاسة السيد جان همام والأعضاء خلال السنوات الماضية على الصعد والمجالات كافة. تجدر الإشارة إلى أن رئيس اللجنة الدكتور بطرس جلخ هو الشخصية الثامنة في سجل رؤساء اللجنة الأولمبية اللبنانية بدءاً من عام 1947 ولتاريخه وهم السادة: غبريال الجميل. حسين سجعان. خليل حلمي. طوني خوري. اللواء سهيل خوري. أنطوان شارتيه. جان همام.

NBA

مافريكس يضع حداً لانتصارات بروكلين

قاد العملاق السلوفيني لوكا دونتشيتش فريقه دالاس مافريكس إلى وقف الانتصارات المتتالية لمضيفه بروكلين نتس عندما تغلّب عليه (115-98) في دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين. وسجّل دونتشيتش 27 نقطة مع سبع تمريرات حاسمة وست متابعات ليساهم في الفوز السادس عشر في 32 مباراة حتى الآن لفريقه، وإلحاق الخسارة الأولى ببروكلين نتس، ثاني المنطقة الشرقية، بعد ثمانية انتصارات متتالية والثالثة عشرة في 35 مباراة هذا الموسم.

واستغل مافريكس جيداً غياب نجمَي بروكلين نتس، كايري إرفينغ وكيفن دورانت بسبب الإصابة، الأول في الكتف اليمنى والثاني في أوتار الركبة اليسرى، ليفرض سيطرته على أغلب مجريات المباراة حيث تفوق في الأرباع: الأول (38-26) والثالث (26-18) والربع الأخير (21-16)، فيما تفوق نتس في الربع الثاني فقط بحسمه في مصلحته (38-30).

وكان جيمس هاردن أفضل مسجّل في صفوف بروكلين نتس بتسجيله 29 نقطة مع 7 متابعات وست تمريرات حاسمة، ووحدهما جف غرين وبروس براون نجحا معه في تخطي حاجز العشر نقاط، فيما تالق أكثر من لاعب في صفوف مافريكس إلى جانب دونتشيتش حيث سجل اللاتفي كريستابس العائد من الإصابة 18 نقطة والبديلان جايلن برونسون وتيم هارداواي 14 و13 نقطة على التوالي ودوريان فايني-سميث 12 نقطة وجوش ريتشاردسون 11 نقطة.

> سقط فيلادلفيا أمام ضيفه كليفلاند كافالييرز بعد التمديد

ولم تكن حال فيلادلفيا سفنتي سيكسرز، متصدّر المنطقة الشرقية، أفضل من مطارده المباشر بروكلين نتس، حيث خسر أمام ضيفه كليفلاند كافالييرز (109-112) بعد التمديد. ولم تنفع سيكسرز النقاط الـ42 والـ24 التي سجلها نجماه الكاميروني جويل إمبيد والأسترالي بن سيمونس على التوالي مع 16 متابعة للأول، فمُني بخسارته الثانية عشرة في 34 مباراة حتى الآن هذا الموسم. وعلى الرغم من خوضه المباراة بتسعة لاعبين فقط، نجح كليفلاند في حسم الربع الأول في مصلحته (28-23)، ثم الشوط الأول (56-47).

وانتفض سيكسرز في الربع الثالث وتقدم (18-9) ونجح في إدراك التعادل (65-65)، ثم تبادل الفريقان التقدم 8 مرات في الربع الأخير حتى نجح إمبيد في إدراك التعادل (92-92) قبل 1,38 ثانية من نهاية الوقت الأصلي، لكنه أهدر فرصة حسم النتيجة مع الصافرة النهائية.

وضرب كليفلاند بقوة في بداية الشوط الإضافي بتسجيله 5 نقاط متتالية وحافظ على تقدمه حتى حسمه في مصلحته (20-17).

وفي باقي المباريات، فاز نيويورك نيكس على إنديانا بايسرز (110-107)، وسان أنتونيو سبيرز على نيو أورليانز بيليكانز (117-114)، وواشنطن ويزاردز على مينيسوتا تمبروولفز (128-112)، فيما خسر أورلاندو ماجيك أمام يوتا جاز (109-124)، وأوكلاهوما سيتي ثاندر أمام دنفر ناغتس (96-126).

استغل مافريكس غياب كايري إرفينغ وكيفن دورانت (أ ف ب)

الكرة الألمانية

لوف يتراجع عن خطاه

فتح مدرب المنتخب الالماني لكرة القدم يواكيم لوف الباب للمرة الاولى أمام إمكان عودة المخضرمين توماس مولر وجيروم بواتينغ وماتس هومل الى صفوف المانشافت للمشاركة في نهائيات كأس أوروبا الصيف المقبل. وقال لوف في تصريحات صحافية، "عندما نبدأ التجديد يجب ألا نقطعه ونعود بالكامل الى الخلف". وأضاف لوف الذي تشبث سابقاً بقرار استبعاد المخضرمين بعد الخروج الكارثي من دور المجموعات لمونديال 2018 في روسيا، "لكن الحقيقة هي أن الوباء (كورونا) حرمنا ما يقرب من عام من الاستعداد، وبالتالي يمكننا أن نتساءل الآن عمّا إذا يتعين علينا إيقاف هذا التجديد في حال أصبح ذلك ضرورياً جداً".

وتعرض لوف لانتقادات كثيرة بسبب العروض المخيبة للمنتخب عقب قراره الرهان على الجيل الجديد، من خلال استبعاد العديد من الركائز الاساسية التي صنعت أمجاد المانشافت في مونديال البرازيل عام 2014.

وتبدو كلمات المدرب الالماني وكأنها بداية لتحول في قرار لوف تحت ضغط من وسائل الإعلام في بلاده، بإعادة نجمي بايرن ميونيخ توماس مولر وجيروم بواتينغ اللذين تألقا بشكل لافت وقادا فريقهما الى التتويج بلقب دوري ابطال اوروبا الموسم الماضي، وقطب دفاع بوروسيا دورتموند ماتس هومل.

وتم استبعاد هذا الثلاثي من قبل لوف في آذار/ مارس 2019، وتضاعفت الدعوات لعودتهم إلى المنتخب الوطني بعد عروض مخيبة عديدة، خصوصاً خسارته المذلة امام اسبانيا بنصف دزينة نظيفة من الاهداف في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، والتي كادت تكلف لوف منصبه.

وأوضح لوف أنه يريد اتخاذ قرار بعودتهم في ايار/مايو المقبل، وأنه لا ينوي استدعاءهم الشهر المقبل استعداداً لبدء مباريات التصفيات المؤهلة لمونديال 2022 في قطر. وقال لوف الذي يشرف على تدريب المانشافت منذ عام 2006، إنه يمكن للاعبين مثل مولر وهومل وبواتينغ، إذا لزم الأمر، "العودة بسرعة الى صفوف المنتخب. نحن ندرك ذلك تماماً، ونعلم أنه داخل المنتخب الوطني لن يكون ذلك مشكلة".

يذكر أنه في الايام الماضية تم ربط اسم مدرب نادي ليفربول الانكليزي الحالي يورغن كلوب بتدريب منتخب ألمانيا خلفاً ليواكيم لوف. ويعتبر كلوب صاحب شعبية كبيرة في ألمانيا، خاصةً بعد الفترة الناجحة التي قضاها في بوروسيا دورتموند.

استراحة

كلمات متقاطعة 3680

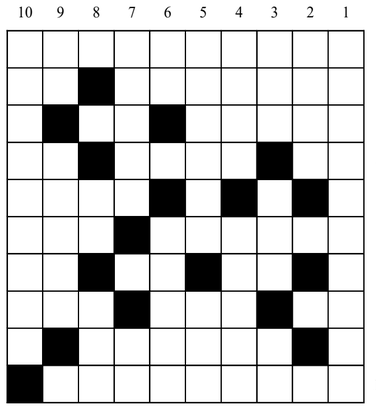

أفقيا

1- قصة من كتاب العواصف للأديب اللبناني جبران خليل جبران – 2- أغنية لأم كلثوم – صوّت استوْنيا – برد شديد – 4- طعم الحنظل – وكالة أنباء عربية – ماوى الدجاج – 5- جزيرة في اليمن – 6- دولة أوروبية – طائر صغير يُشبه الغراب – 7- إسم بوذا في الصين – حفر البئر – هرب – 8- حرف نصب – ضرب برجله في الصدر – مدخل البيت – 9- سفن هوائية بأحجام مختلفة تعمل بغاز الهليوم أو الهيدروجين – 10- عاصمة أفريقية

عمودياً

1- شاعر جاهلي إشتهر بشجاعته وبسخائه وكرمه وضُرب المثل بجوده – 2- مشعل ومنارة – 3- أرخي الحبل في البئر – هلاك وموت – متشابهان – 4- عائلة وزيرة خارجية أميركية سابقة – عائلة عالِم صيدلة فرنسي راحل رائد العلاج الكيميائي – 5- حزب هتلر – مدينة مغربية – 6- لاصق النسب – فيلسوف يوناني – 7- حذاء من خشب – ثُقال في لعبة الطاولة – 8- من الحبوب – قمر ممتلئ – 9- للندبة – شخصية من كتاب الإنجيل – 10- إعلامية ومغنية وممثلة لبنانية في لبنان والوطن العربي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جسر الشغور – 2- وجار – الأرض – 3- رد – وهران – 4- سا – عس – جر – 5- قيادي – كوبا – 6- رسن – بلوط – 7- بكين – أسِنَ – 8- اليمن – سوني – 9- حمار – تقي – 10- يسر – الفطور

عمودياً

1- جورج قرداحي – 2- سجد – يس – لمس – 3- را – سان بيار – 4- أرواد – كمر – 5- بيَنَ – 6- شارع – لن – تل – 7- غلاسكو – سقف – 8- وان – وطاويط – 9- ر ر – جب – سن – 10- ضهر البيدر

3680 sudoku

5	6		4	3	2		1	
9		1	7	5			2	
2			8		9			3
7								1
4			6		3			5
	3			4	1	7		8
	7		3	6	5		9	2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3679

8	4	3	1	5	7	6	2	9
6	9	2	8	4	3	7	1	5
5	7	1	6	9	2	3	8	4
4	3	6	2	8	1	9	5	7
9	2	5	3	7	4	1	6	8
1	8	7	9	6	5	2	4	3
2	6	8	4	3	9	5	7	1
7	1	9	5	2	8	4	3	6
3	5	4	7	1	6	8	9	2

مشاهير 3680

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رئيس وزراء عراقي سابق من الأعضاء البارزين في حزب الدعوة الإسلامية. إختير كأبرز المفكرين لعام 2017 في مجلة فورين بوليسي الأميركية

5+6+7+8+7+4+2 = الرائحة الزكية ■ 1+3+9+10 = معالج الحديد ■ 4+11 = سقي النبات

حل الشبكة الماضية: **بلغرينو روسي**

إعداد
نعوم مسعود

على الغلاف مع إحكامها سيطرتها على معظم سلسلة جبال البلق القبلي، باتت قوات صنعاء ممسكة بأحد أهمّ مفاتيح مدينة مأرب. تطوّرٌ ينبئ بأن معركة تحرير المدينة تتّجه نحو الدخول في فصل أكثر دراماتيكية، خصوصاً أن السيطرة على البلق الأوسط - الذي انتقلت إليه المواجهات أخيراً - والضفة الشرقية لسدّ مأرب ستتيح قطع جميع خطوط إمداد القوات الموالية لـ"التحالف". في خضمّ ذلك، تشي المعطيات الواردة من دوائر القرار في العاصمة بأن الترتيبات جارية حتى لما بعد استعادة المحافظة بشكل كامل، في وقت تتواصل فيه عمليات استهداف العمق السعودي، بهدف تضييق الخناق على المملكة، التي تجد نفسها خاسرة ومحاصَرة على أكثر من جبهة.

سقوط جبال البلق
مفتاح مأرب بيد «أنصار الله»

صنعاء ـ رشيد الحداد

أحكمت قوات الجيش و"اللجان الشعبية"، خلال الساعات الـ72 الماضية، سيطرتها على معظم سلسلة جبال البلق القبلي المطلّة على مدينة مأرب من الجهة الشمالية الغربية، وتمكّنت بعد مواجهات عنيفة مع القوّات الموالية للرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، من نقل المعركة إلى البلق الأوسط الواقع في الضفة الجنوبية لسد مأرب، بعدما سيطرت على نحو 70% من بحيرة السد، لتنقل المعركة من شرق جبهة صرواح غربي مدينة مأرب، إلى أقصى جنوب شرق صرواح.

ونظراً إلى الأهمية الاستراتيجية لجبال البلق، التي تمهّد للسيطرة على الطلعة الحمراء وتبة المصارية، آخر التباب المحيطة بمدينة مأرب، رمت قوات هادي التي لا تزال تسيطر على أجزاء من سلسلة البلق القبلي، بثقلها العسكري خلال اليومين الماضيين، في محاولة لاستعادة المرتفعات التي سقطت بيد قوات الجيش و"اللجان الشعبية" فجر أول من أمس، بعد مواجهات عنيفة استخدم فيها الطرفان مختلف أنواع الأسلحة، واستمرّت أكثر من 20 ساعة، ثمّ انتهت بمصرع قيادات عسكرية عليا في قوات هادي.

التقدّم العسكري الجديد في محيط مدينة مأرب أسقط ما تبقى من خطوط الدفاع لقوّات هادي هناك، وأصابها بالارتباك الشديد، نظراً إلى كونها أهمّ حاميات المدينة. ويضاف إلى هذا التقدّم استكمال السيطرة على الأجزاء الغربية من سدّ مأرب وصولاً إلى السدّ القديم، لنقل المعارك إلى مناطق الأشراف ومنطقة الجفينة، ولتأمين خلفية الجبهات من أيّ عملية التفاف عسكري من جبهات مراد جنوب مأرب. ومن خلال السيطرة على البلق الأوسط والضفة الشرقية لسد مأرب، سيُمهّد الطريق لقوات الجيش و"اللجان الشعبية" للوصول إلى الخط الرابط بين شبوة ومأرب، لقطع كافة خطوط الإمدادات العسكرية لقوات هادي من المحافظات الجنوبية ومن جبهات جنوب المدينة. وقد وصف مصدر قبلي المعارك التي دارت في جبهات شرق صرواح بـ"الطاحنة"، مؤكداً أنها "أدّت إلى سقوط مناطق استراتيجية واسعة تحت سيطرة قوات الجيش و"اللجان الشعبية" في سلسلة جبال البلق القبلي". وأشار إلى أنّ المعارك "لا تزال مستمرّة حتى مساء أمس، وسط محاولات مستميتة مسنودة بغارات مكثّفة من قبل طائرات العدوان السعودي". كذلك، لفت إلى "فشل قوات هادي في استعادة ما خسرته عسكرياً في سلسلة جبال البلق القبلي". وأكد المصدر "تمدّد المواجهات نحو محيط الطلعة الحمراء، منذ مساء السبت، فيما تمكّنت قوات الجيش واللجان الشعبية من السيطرة على منطقة الأثلة جنوب الطلعة فجر أمس، بمشاركة واسعة من أبناء قبائل مأرب". وفي جبهة الكسارة ووادي نخلا، اعترفت قوات هادي بمقتل العميد عبد الله المرقشي المكنى "بابو منيرة"، قائد جبهة الكسارة، في حين يؤكد تمدّد المواجهات إلى هذه المنطقة اقترابها من البوابة الغربية للمدينة بشكل أكبر.

> خسرت قوات هادي عدداً كبيراً من القيادات العسكرية العليا خلال المواجهات الأخيرة

في هذه الأثناء، انحسرت، أمس، المواجهات بين الطرفين في جبهات العلمين الأبيض والأسود، بالواقعة بالقرب من الطريق الدولي الرابط بين محافظتي حضرموت ومأرب شرق منطقة صافر النفطية، وذلك بعدما حقّقت قوات الجيش و"اللجان الشعبية"، مساء الخميس، تقدّماً عسكرياً في جبهات الأقشع، وصدّت عدداً من الهجمات التي شنّتها قوات هادي في الجبهة نفسها.

في موازاة ذلك، تمكّنت القوة الصاروخية، التابعة لقوّات الجيش و"اللجان الشعبية" من تعطيل فاعلية قاعدة صحن الجن، ومقر المنطقة العسكرية الثالثة التابعة لقوات هادي، بعد استهدافها بعدّة صواريخ باليستية، خلال اليومين الماضيين. وقد دفعت هذه الهجمات بقيادة قوات هادي إلى البحث عن مقرّات بديلة في وسط الأحياء السكانية.

قوات هادي خسرت، أيضاً، عدداً كبيراً من القيادات العسكرية العليا، خلال مواجهات مأرب الأخيرة التي دخلت أمس الأسبوع الرابع، ومن بينهم قائد قوات الأمن الخاصة التابعة لحزب "الإصلاح"، عبد الغني شعلان المكنّى بأبو محمد شعلان، والذي يعدّ أبرز قائد عسكري للإصلاح، والحاكم السرّي لمدينة مأرب. وبعد التكتّم على خبر مقتله، اعترفت قوات هادي، أول من أمس، بالأمر، زاعمة أنه قُتل خلال قيامه بصدّ هجوم لقوات الجيش و"اللجان الشعبية" في جبال البلق. إلّا أنّ أكثر من مصدر أكّد أنه "لم يُقتل في المواجهات، لكونه قُتل بمعية نائبة وقائد كتيبة المهام الخاصّة وضبّاط آخرين تابعين له". وترجّح أكثر من رواية مقتل شعلان ورفاقه في عملية استخبارية دقيقة نفّذها جهاز استخبارات صنعاء في عمق مدينة مأرب، بتعاون من قبليين. وكان نائب وزير خارجية صنعاء، حسين العزي، قد لمّح، في تغريدة له على موقع "تويتر"، إلى أنّ مقتل شعلان كان نتيجة لتبادل استخباري رفيع المستوى مع أحد الأطراف الموالية للعدوان.

وصف مصدر قبلي المعارك التي دارت في جبهات شرق صرواح بـ«الطاحنة» (أ ف ب)

هجومٌ جوّي واسع على السعوديّة

دشّنت القوة الصاروخية وسلاح الجو المسيّر التابع لقوات الجيش و"اللجان الشعبية"، مرحلة جديدة من توازن الردع الاستراتيجي، باستهدافها أول من أمس، عدداً من أهم المطارات السعودية. وقال المتحدث الرسمي باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، إنّ "سلاح الجو المسيّر والقوة الصاروخية شنّا عملية هجومية كبيرة ومشتركة باتجاه العمق السعودي". وأكد سريع، في بيان نقلته وكالة الأنباء اليمنية "سبأ"، أنّ "العملية نُفّذت بواسطة صاروخ بالستي من نوع ذو الفقار وخمس عشرة طائرة مسيّرة، منها تسعُ طائراتٍ مسيّرة من نوع صماد 3 استهدفت مواقعَ حساسة في عاصمةِ العدوِّ السعودي الرياض". كذلك، استهدفت العملية التي وصفها بـ"عملية توازن الردع الخامسة"، مواقع عسكرية في مناطق أبها وخميس مشيط، بواسطة طائرات مسيّرة محلية الصنع من نوع قاصف 2k، وكانت الإصابة دقيقة.

(الأخبار)

تقرير

بايدن يروّض ابن سلمان

ربّما يكون وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، نجا من العقاب المباشر، بعدما وجّه تقييم الاستخبارات الأميركية اتهام إليه في جريمة اغتيال جمال خاشقجي، لكن ذلك لا ينسحب على علاقات الحليفتَين التي تشهد تحوّلات ملحوظة يُراد منها «ترويض» آل سلمان، وإفهامهم أن العهد السابق انتهى إلى غير رجعة

تشهد العلاقات الأميركية - السعودية تحوّلات يستحيل في ظلّها ضبط عقارب الساعة والعودة بها إلى أيّام خلت. وإذ تأمل المملكة تجاوز «قطوع» تقييم الاستخبارات الأميركية لجريمة مقتل جمال خاشقجي الضالع فيها وليّ عهدها، محمد بن سلمان، وفق الخلاصات المُفرَج عنها أخيراً، فهي لا تتوهّم أنّ في مستطاعها إصلاح أعطاب عزّزتها سنوات دونالد ترامب الأربعُ في البيت الأبيض. وإزاء ذلك، لا مناص من انتظار الخطوات المقبلة للرئيس الجديد، جو بايدن، الذي طمأن حليفته إلى أن معاقبة وريث العرش ليست على جدول أعمال إدارته، وإنْ كان تحجيمه بشكّل، في الوقت الراهن، أولويّة لهذه الأخيرة. أمام هذه التطوّرات، يسود الترقّب الرياض، في انتظار صدور إعلان، اليوم، سيُحدّد «ما ستفعله مع السعودية بوجهٍ عام»، كما أكّد بايدن في أعقاب رفع السريّة عن تقييم الاستخبارات الأميركية الذي خلص إلى أن ابن سلمان أعطى الضوء الأخضر لقتل خاشقجي. وعلى رغم الانتقادات الكثيرة التي واجهتها الإدارة الأميركية في ضوء قرارها عدم معاقبة وليّ العهد السعودي، إلّا أن مسؤولاً أميركياً لفت إلى أن بلاده لن تتّخذ خطوات كبيرة، بل ستكتفي بتفصيل الإجراءات العقابية المُعلَنة ضدّ مسؤولين سعوديين. وأعاد البيت الأبيض التشديد، يوم أمس، على هدفه القاضي بإعادة ضبط العلاقات مع الرياض و«ألا تستمرّ على ما كانت عليه في خلال السنوات الأربع الماضية»، مشيراً إلى محادثات دبلوماسية عُقدت خلف الكواليس مع السعوديين، لإبلاغهم أنّ العلاقات ستكون مختلفة في ظلّ الإدارة الجديدة. وفي هذا الإطار، قالت الناطقة باسم البيت الأبيض، جين ساكي: «لم نخفِ على أيّ أحد أننا سنُحاسب السعوديين علناً وعلى المستوى العالمي، وبإجراءات مباشرة»، غير أنها دافعت عن قرار عدم فرض عقوبات على ابن سلمان، على اعتبار أن «هناك طرقاً فعّالة أخرى لمحاسبة السعوديين لعدم تكرار هذه الجريمة مرّة أخرى من جهة، وترك مساحة العمل معهم في القضايا ذات الاهتمام المشترك» من جهة أخرى. وهو الأمر نفسه الذي أكّده بايدن في مقابلة تلفزيونية، حين قال: «تحدّثت (الخميس) إلى الملك (سلمان) وليس الأمير، وأوضحت له أن القواعد تتغيّر»، مضيفاً: «سنحاسبهم على انتهاكات حقوق الإنسان، وسنتأكّد من أنهم إذا كانوا يريدون التعامل معنا، فعليهم التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان. نحن نحاول القيام بذلك في جميع أنحاء العالم».

> دافع البيت الأبيض عن قرار الامتناع عن معاقبة ابن سلمان على اعتبار أن هناك طرقاً أخرى للمحاسبة

وكشف امتناع الإدارة الأميركية عن اتّخاذ تدابير عقابيّة بحقّ ابن سلمان غداة نشر تقرير الاستخبارات الوطنيّة، عن مقاربة حذرة لواشنطن لتجنّب أيّ شرخ دبلوماسي مع الرياض، خصوصاً أنها تريد تغيير أولويس «قطيعة» في العلاقات مع المملكة، على حدّ تعبير وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكين. وأفاد دبلوماسي غربي، تحدّث إلى «فرانس برس»، بأن الولايات المتحدة «تدرك أن محمد بن سلمان يمكن أن يستمر في حكم المملكة لنصف القرن المقبل، ولهذا لا يمكنها تحمُّل إبعاده تماماً... ولكنها توضح أيضاً بأنها لن تقوم بمنحه تفويضاً مطلقاً»، كما فعل ترامب. وانسحبت خيبة الأمل هذه على قيادات الديموقراطيين في الكونغرس، إذ دعا رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، آدم شيف، الرئيس الأميركي إلى معاقبة وليّ العهد السعودي، لأن بدَي الأمير «ملطّختان بالدماء».

(الأخبار)

أكد بايدن أنه سيُحاسب السعوديين على انتهاكات حقوق الإنسان (أ ف ب)

مقالة تحليليّة

وصفة لخراب سوريا: استراتيجيّة الحرمان من الموارد

وليد شرارة

تعليقاً على الغارة الأميركية على مواقع في سوريا، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إنّ لديه بيانات عن أنّ أميركا لا تخطّط لمغادرة هذا البلد، وترغب في «تخريبه». وقد سبق للافروف أن اتّهم واشنطن، في مرّات عدّة في عهد دونالد ترامب، بالسعي إلى تقسيم سوريا، وإنشاء كيان انفصالي في شمالها الشرقي، لكنّ تصريحه الأخير يشي باقتناعه بأنّ إدارة جو بايدن مستمرّة بالسياسة ذاتها. صحيح أنّ هذه التصريحات تأتي في سياق التصعيد في مواقف أقطاب الإدارة الجديدة، بدءاً من الرئيس الأميركي نفسه، ضدّ روسيا، وتصنيفها على أنّها تهديد استراتيجي مركزي للولايات المتحدة، وأنّ لافروف لن يفوّت فرصة، كالغارة مثلاً، لمهاجمة السياسة الأميركية، غير أنّ الأمر لا يقف عند هذا الحد. فروسيا، بعد تدخّلها العسكري الحاسم في الحرب السورية، والذي ساهم في تغيير مجراها، باتت معنيّة بمستقبل هذا البلد، وبضمان وحدته الترابية واستعادة دولته لسيادتها على أراضيها. وبطبيعة الحال، فإنّ مثل هذه المقاربة، التي تندرج في سياق عودة روسيا كلاعب من الدرجة الأولى في الشرق الأوسط، تتناقض مع تلك التي سادت في عهد ترامب، والتي كان المشرفون على الملف السوري خلاله يقرّون بأنّ التسبّب بتفكيك سوريا نتيجة لسياساتهم يخدم استراتيجيّتهم العليا. وقد رشحت معلومات من واشنطن، في بدايات هذا الشهر، عن أنّ فريق بايدن شرع في إعادة تقييم السياسة الأميركية حيال سوريا، فيما سبقتها تقارير عن قراءات توصي باتباع توجّهات أقل عدائية تجاه الدولة السورية.

> لم تتقبل الدولة العميقة الأميركية تغير مجرى الحرب لمصلحة الدولة وحلفائها

إلّا أنّ ما يظهر، إلى الآن، هو أنّ عناصر الاستمرارية في هذه السياسة هي الطاغية، وأنّ المعنيين بالملف السوري في الفريق الجديد، وأغلبهم من أصحاب «الهوى الكردي»، يعزّزون مثل هذه الاستمرارية.

لم تتقبل الدولة العميقة الأميركية، وفي مقدّمتها الجيش، ولا التيار الرئيسي في إدارة ترامب، تغيّر مجرى الحرب في سوريا لمصلحة الدولة وحلفائها الإقليميين والدوليين. التحدّي الأبرز بالنسبة إلى هؤلاء، كان النجاح في بلورة استراتيجية تضمن رفع أكلاف انتصارات الجبهة المعادية لتتحوّل مع مرور الزمن إلى هزيمة. جميع الإجراءات التي اتُّخذت بحق سوريا من عقوبات وحصار وقوانين، كـ«قانون قيصر» مثلاً، اندرجت في هذا الإطار، غير أنّ الخطوة الأهم تمثّلت في دعم وتثبيت سيطرة «قسد» على الشرق السوري، أهم خزان للموارد الطبيعية في البلاد، أو «سوريا المفيدة» بعرفهم. آمَنت الحرب على «داعش» ذريعة لتطوير هذا الدعم نوعياً، واعتبار أنّ «قسد» ليست مجرّد حليف في الحرب على الإرهاب، بل ورقة قوة استراتيجية بالنسبة إلى واشنطن في سعيها لتحجيم «تمدّد نفوذ إيران» في الإقليم. تحقيق هذا الهدف لم يقتصر على تكريس سيطرة «قسد» على الشرق السوري للحؤول، قدر المستطاع، دون عودة التواصل الجغرافي بين سوريا والعراق، وبالتالي إيران، بل عبر استراتيجية حرمان الدولة السورية من موارد هذه المنطقة الحيوية. بكلام آخر، كانت غاية هذه الاستراتيجية هي المزيد من خنق الدولة السورية اقتصادياً لإضعافها إلى أقصى حدّ، والعمل على تآكل سلطتها في المناطق المحرّرة للدفع نحو انهيارها، إن كان ذلك ممكناً. المكلّفون بالملف السوري من أمثال جويل رايبورن، المبعوث الخاص الأميركي السابق إلى سوريا، اعترفوا أمام الكثيرين بأن «لا ضير من صوملة سوريا»، إن كان ذلك سيفضي إلى كسر الحلقة المركزية في محور المقاومة. قد يكون المعنيون بالملف السوري في الإدارة الحالية، وتحديداً في مجلس الأمن القومي، أقلّ تطرّفاً ممّن سبقهم، غير أنّهم يشتركون معهم في هدف إضعاف محور المقاومة إلى درجة تفكيكه إن استطاعوا، وفي انحيازهم إلى مشروع الإدارة الذاتية الكردية في الشرق السوري، التي يعتبرونها شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة. استعداد إدارة بايدن، المبدئي للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، وإن لم تتضّح جميع شروطه حتى اللحظة، لا يتنافى مع ما يسمّونه «تحجيم نفوذ إيران» في سوريا والإقليم. فبريت ماكغورك، مسؤول الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي راهناً، كان قد شدّد في مقالاته التي نشرها في مجلّة «فورين أفيرز»، في العامين الماضيين، على محورية دور «قسد» في التصدّي لعودة «داعش» وفي المشاركة في معركة إضعاف النفوذ الإيراني في سوريا. حماسة ماكغورك لـ«قسد» عندما كان مبعوثاً رئاسياً للحرب على «داعش»، قبل استقالته أواخر عام 2018 احتجاجاً على قرار ترامب الذي لم يُنفّذ بالانسحاب من سوريا، أدّت إلى تدهور كبير في علاقاته مع لاعب وازن في الأزمة السورية، كتركيا. الأمر نفسه ينطبق على زهرة بيل، مسؤولة ملف سوريا والعراق في المجلس إياه، والتي تعتبر من «مدرسة ماكغورك» بحسب مصادر مطّلعة على ما يجري في واشنطن. بيل، الموظفة السابقة في وزارة الخارجية الأميركية، التي عملت ضمن فريق «المساعدة على الانتقال في سوريا» خلال السنوات الماضية، المكلّف فعلياً بدعم الإدارة الذاتية الكردية، أضحت مقرّبة جدّاً من قائد «قسد»، مظلوم عبدي، و«مستشارة غير رسمية له» وفقاً للمصادر المذكورة سابقاً. تشير هذه المصادر إلى أنّ ماكغورك وبيل، كانا من أنصار «صفقة» بين دمشق و«قسد» تتمّ في إطارها مقايضة قسم من موارد الشرق السوري في مقابل شرعنة الإدارة الذاتية فيه، على عكس توجّهات جويل رايبورن، الذي كان يحاول التقريب بين «قسد» وتركيا. تثبيت سلطة «قسد» عبر تأمين جميع مقوّمات استمرارها المادية والعسكرية، والسعي لانتزاع اعتراف الدولة السورية بها، من خلال المضيّ بتنفيذ سياسة حرمانها من مواردها الوطنية، التي أصبحت تداعياتها الكارثية، والمتفاقمة، على حياة المواطنين السوريين اليومية معروفة، تأتي ضمن مشروع لتكريس التقسيم كأمر واقع في سوريا. ومع أنّ المصادر تؤكّد وجود تباينات في وجهات النظر داخل فريق الإدارة بشأن هذا الموضوع، إلّا أنّها ترجّح في المدى المنظور استمرار سياسة الحرمان من الموارد. إفشال هذه السياسة هو بين التحدّيات الخطيرة المطروحة أمام أطراف محور المقاومة، وربما يشكّل العمل على المزيد من التنسيق بين دول الإقليم المتضرّرة من هذا المخطّط التقسيمي الأميركي، رغم ما بينها من خلافات وصراعات، ضرورة حيوية تمليها مقتضيات أمنها القومي.

ما قل ودل

علمت «الأخبار» أنّ مجلس جامعة الدول العربية، الذي يبدأ أعمال دورته الـ 155 اليوم في القاهرة، برئاسة قطر، سيمرّر قرار إعادة انتخاب الأمين العام للجامعة العربية، أحمد أبو الغيط، لولاية ثانية، استجابة للطلب المصري الذي أرسله الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى القادة العرب، بداية الشهر الحالي.

ومن المقرّر أن يلتقي وزير الخارجية المصري مع نظيره القطري، خلال الاجتماعات التحضيرية التي تنتهي باجتماع وزراء الخارجية العرب، الأربعاء. وبحسب مصادر «الأخبار»، فإنّ الموافقة القطرية على قرار التمديد جاءت بعد وساطة كويتية، فيما تدخّلت السعودية لإقناع الجزائر بإرجاء أيّ اعتراضات.

تحليل إخباريّ

إسرائيل تخشى مواجهة بحريّة مع إيران

منذ استهداف إحدى السفن الإسرائيلية في خليج عمان، قبل يومين، تتأرجح التعليقات الإسرائيلية بين الصمت والتلميح إلى وقوف إيران وراء الهجمات. وهو ما يدلّ على عدم رغبة تل أبيب في الدخول في الاتجاه إلى ردّ قد يتطوّر إلى مواجهة بحرية مفتوحة مع طهران

يحيى دبوق

هل تتحمّل إسرائيل حرباً بحرية مفتوحة مع إيران؟ هل لديها مصلحة في فتح جبهة كهذه؟ وماذا عن تقدير الخسائر إن "تدحرجت" الأمور إلى مواجهة، ولا سيّما أنّ 90 في المئة من مواردها ترد إليها عبر البحار؟ هي أسئلة ضمن أخرى، تتمركز، هذه الأيام، على طاولة القرار في تل أبيب، بعد هجمات صاروخية استهدفت إحدى سفنها، قبل يومين في خليج عمان، اتهمت إسرائيل إيران بالمسؤولية المباشرة عنها.

تردُّد إسرائيل الرسمية، والامتناع عن التعليق على استهداف إحدى سفنها قبل أيام، كانا دالّين على أنّ الاستهداف فاجأ تل أبيب، وإن كانت قد أنكرت ذلك لاحقاً. التردّد كان لافتاً، بل إنّ وزارة النقل الإسرائيلية أشارت إلى أنّها لا تعلم شيئاً عن سفينة إسرائيلية استُهدفت في الخليج، فيما كان الخبر، والتعليقات عليه، يتقدّمان أنباء وسائل الإعلام العبرية. وعاد هذا التردّد ليتراجع، مع بدء إطلاق اتّهامات إلى إيران، بشكل شبه رسمي، وهو ما ورد على لسان كبار المسؤولين في تل أبيب، وإن عبر تلميحات كادت أن تكون مباشرة.

اللافت في الاتهامات أنّها شملت رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي، في إشارة تأكيدية إلى أنّ الاستهداف موضع اهتمام المؤسّسة العسكرية، الأمر الذي يدلّ أيضاً على وجهة المداولات في تل أبيب ومضمونها.

الواضح، إلى الآن، أنّ الصمت والتعليق الرسميين في إسرائيل، انقلبا إلى اتّهام، وإن عبر تلميحات. فهل يشير ذلك إلى أن إسرائيل قرّرت الرد، بشكل أو بآخر، على ما تتّهم به إيران؟ أم أنّ الأمور تتّجه إلى خيارات أخرى؟ اتخاذ القرار غير سهل، ويحمل تعقيدات كثيرة ومتشعّبة، ليس في ما يتعلّق بالرد نفسه ومستواه وتناسبيّته، أو التعقيد المتعلّق بضرورة أن يكون كفيلاً بردع إيران من دون أن يتسبّب في تصعيد شامل معها، بل أيضاً في ما يتعلّق بالظرف الإقليمي والدولي المبني على التغيير في توجّهات الإدارة الأميركية تجاه المنطقة، وتحديداً رغبة واشنطن في العودة إلى مسار التفاوض والحلّ الدبلوماسي مع الجانب الإيراني. وهو أمر يعقّد مهمّة الرد الإسرائيلي إن تقرّر، ويمنع أن يتجاوز حده.

واحدة من العراقيل التي من شأنها منع الرد، أو الحد منه إلى مستوى غير تناسبي، هي إمكان أن يتسبّب في مواجهة بحرية مفتوحة، عبر الرد الإيراني على الرد، وما يعقبه من ردود متبادلة، لا يصعب التقدير أنّها ستكون سلبية، وسلبية جداً على إسرائيل. واحدة من هذه السلبيات، أنّ قدرة إيران على استهداف السفن الإسرائيلية، أو تلك المتوجّهة إلى إسرائيل، أعلى وأكثر اتّساعاً من تلك التي لإسرائيل في مواجهة إيران. لدى إيران تماسّ مباشر مع الطرق البحرية على اختلافها، داخل الخليج وخارجه وصولاً إلى المحيط الهندي الأوسع. كما أنّها صاحبة تأثير أكثر من مباشر، يمكّنها من استهداف تمكين السفن التجارية من التوجّه إلى إسرائيل. كما أنّ رفع ثمن الشحن والتأمين عليه إلى حدود خيالية، واحد من الاعتبارات التي ستكون موجودة على طاولة القرار الإسرائيلي، قبل أن يتبلور.

> قدرة إيران على استهداف السفن الإسرائيلية أعلى بكثير من تلك التي لإسرائيل

كلّ ما يعبر باب المندب، بوابة البحر الأحمر جنوباً، وهو أهم الطرق البحرية المؤدّية إلى إسرائيل. وما هو موضع تداول ونقاش في تل أبيب (بحسب صحيفة "هآرتس")، ومن شأنه تكبيل يد صاحب القرار، أنّ المواجهة البحرية تمنع عدداً كبيراً جداً من شركات الشحن البحري، وكذلك شركات التأمين البحري، من إيران بصوت مرتفع جداً، وبالاكتفاء بالتلميحات.

في المقابل، فإنّ الا رد يعني دفع إيران إلى مزيد من الهجمات، التي يمكن أن تزداد بوتيرة متصاعدة، مع نيات مسبقة بالحاق خسائر بشرية ومادية هائلة بالسفن الإسرائيلية. وهو عامل قلق وخشية مسبقَين، سيكونان أيضاً حاضرَين، وبقوة، على طاولة القرار قبل تبلوره. كلّ ذلك إلى جانب عامل الكبح، الذي من المفترض أن يكون أميركياً، ليس باتجاه الرد، بل بما يتعلّق بمستواه وحدوده، وهو ما لا ترغب واشنطن أن يخرج عن التناسبية، وربما أيضاً أن لا يجبر إيران على الرد، الأمر الذي لا يتوافق مع إرادة الردع الإسرائيلية.

إذاً، يتجاذب الرد الإسرائيلي بين المانع والدافع. وفي حال تقرّر، سيظهر تجاذب من نوع آخر يتعلّق بمستواه وفاعليته، وربما هذا ما تسبّب، إلى الآن، في امتناع إسرائيل عن اتّهام إيران بشكل مباشر حتى الآن.

اتخاذ القرار يحمل تعقيدات كثيرة في ما يتعلّق بالظرف الإقليمي والدولي (أ ف ب)

ليبيا

السلطة الانتقالية تترنّح: خفتر يفخّخ «التفاهمات»

دخلت السلطة الانتقالية المنتخَبة في ليبيا مرحلة انتزاع شرعيّتها من قِبَل الأطراف المتحاربين في هذا البلد، والذين يسعون إلى عرقلة تسلُّم السلطات الجديدة مقاليد الحكم، وفق ما هو مقرّر. ويَضع كلّ طرف مزيداً من العراقيل، مِن البرلمان بقيادة عقيلة صالح الذي كان طامحاً إلى رئاسة «المجلس الرئاسي» ولكنّه خسر في الجولة الأخيرة، وحتّى قيادة الجيش المنضوية تحت لواء خليفه حفتر. وعلى رغم ترحيب هذا الأخير بفوز رئيس «المجلس الرئاسي»، محمد المنفي، في انتخابات «ملتقى الحوار السياسي»، واستقباله له في بنغازي بعد عودته إلى ليبيا، إلّا أن مدير إدارة التوجيه المعنوي، خالد المحجوب، فجّر مفاجأة برفض الجيش تسليم قيادته لرئيس «المجلس الرئاسي»، مع تسلُّم السلطة الانتقالية لمقاليد الحكم بحلول النصف الثاني من الشهر الجاري كحدّ أقصى، مؤكّداً أن قيادة الجيش لن تسلِّم إلّا لرئيس منتخَب ديموقراطياً من قِبَل الشعب الليبي. تصريحات المحجوب تعني أن المنفي الذي يفترض أن يكون - بحكم منصبه - قائداً أعلى للجيش، لن يتمكّن من أداء مهمّته، وهو ما يهدم كل محاولات توحيد المؤسّسة العسكرية خلال المرحلة الانتقالية، ويرجئ هذه الخطوة إلى أجل غير مسمّى، ما قد يعني تهديد العملية الانتقالية برمّتها، والتي يُفترض أن تنتهي بإجراء انتخابات عامة في الـ 24 من كانون الأول/ ديسمبر المقبل. واشترط المحجوب - الذي يتحدّث باسم حفتر في بعض الأمور التي يمكن التراجع عنها -، بشكل واضح خروج المرتزقة من ليبيا، لإعادة هيكلة الجيش، ليكون جيشاً نظامياً موحّداً لديه القدرة على فرض السيطرة على جميع المناطق. هذه التصريحات جاءت ردّاً على ما أدلى به رئيس الوزراء الليبي المكلّف، عبد الحميد دبيبة، من أن العلاقات مع تركيا تسير بشكل جيّد وبما يخدم المصالح المشتركة للبلدين، وإعلانه عدم مراجعة أيّ من الاتفاقات السابقة الموقّعة، في إشارة إلى اتفاقات ترسيم الحدود البحرية والتعاون العسكري التي يرفضها حفتر وحلفاؤه في مصر والخليج وفرنسا. تعليقات دبيبة حول هذا الملف تحديداً، أزعجت أطرافاً داعمين لحفتر ومواقفه، وهو ما أعاد شبح التوتّر في العلاقات بين السلطة التي لم تحصل على شرعيّتها بشكل كامل بعد، وبين الأنظمة العربية التي شاركت في دعم حفتر على حساب حكومة الوفاق، بقيادة فائز السراج، والتي فضّلت الانحياز لتركيا والحصول على دعمها بشكل واضح، على مدى أكثر من عامين.

وبدا أعضاء في مجلس النواب الليبي التحرُّك ضدّ رئيس الوزراء المكلّف، مطالبين بالتأنّي في منح حكومته الثقة، في وقت دعا فيه رئيس البرلمان، عقيلة صالح، إلى عقد جلسة لمجلس النواب في مدينة سرت يوم الثامن من آذار/ مارس الجاري، من أجل منح الثقة للحكومة، وسط اعتراضات ليس فقط على مكان انعقاد البرلمان، ولكن أيضاً على رئاسة صالح لهذه الجلسة الاستثنائية. ولا يُعتقد أن البرلمان سيكون قادراً على الانعقاد في هذا الموعد لأسباب كثيرة، من بينها عدم تأمين اللجنة العسكرية (5+5) بشكل كامل للمنطقة المقرّر فيها انعقاد البرلمان، وتأكيد رئيس اللجنة وجود ميليشيات مسلّحة في المنطقة، وأنه لا يملك قوّات يمكنها تأمين سلامة النواب. واقترح عقيلة صالح، في خطابه إلى اللجنة العسكرية، مدينة طبرق كمكان بديل في حال صعوبة تأمين انعقاد الجلسة في سرت، في وقت يفترض فيه أن يتسلّم مجلس النواب بياناً رسمياً من اللجنة خلال الأيام المقبلة للردّ بشكل واضح على مطلب رئيس البرلمان الذي يواجه انتقادات حتى من داخل البرلمان وحلفائه الذين يشعرون بتخلّيه عنهم، ولا سيما بعد عدم اتخاذه موقفاً لدعم منح بعضهم حقائب وزارية.

وسلّم دبيبة رئيس البرلمان تشكيلته الحكومية الجديدة التي يتكثّف على تفاصيلها، في وقت سيلجأ فيه رئيس الوزراء المكلّف إلى ملتقى الحوار السياسي للحصول على الثقة وبدء ممارسة مهمّاته اعتباراً من 19 آذار/ مارس، تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة يوم 24 كانون الأول/ ديسمبر، وهو أمر يراه كثيرون مستحيلاً. وعلى رغم انفتاح دبيبة على أطراف عربية عديدة، إلّا أن تصريحاته الأخيرة في شأن الاتفاقات الموقّعة مع تركيا، دفعت إلى تجهيز ملفّات ضدّه يمكن استخدامها للطعن في شرعيته، من بينها اتهامات بشرائه أصوات ناخبين في عملية التصويت التي جرت خلال جلسات «ملتقى الحوار السياسي».

(الأخبار)

فلسطين

انقسامات «فتح» ترجّح كفّة إلغاء الانتخابات

كلّما اقترب وقت إجراء الانتخابات الفلسطينية، تمظهرت الخلافات التي تعصف بحركة «فتح» اكثر فاكثر وبأشكال مختلفة. يبدو ابرزها خروج قوائم انتخابية عدّة قد تضعف موقع الحركة الانتخابي

غزة ــ رجب المدهون

مع اقتراب موعد الانتخابات الفلسطينية، في أيار/ مايو المقبل، ترتفع احتمالات إلغائها أو تأجيلها من قبل الرئيس محمود عباس، في ظلّ تزايد النصائح العربية والإقليمية له بذلك، في حال عدم القدرة على الفوز بها، ومنع حركة «حماس» من الفوز أيضاً.

وتأتي هذه الاحتمالات والدعوات، في وقت تزداد فيه الخلافات الفتحاوية حدّةً. فخلال الأسبوع الماضي، فشلت الجهود التي قادها جبريل الرجوب ورفقاؤه في اللجنة المركزية لحركة «فتح»، في رأب الصدع ومنع تشكل قوائم منفصلة، إذ بات رفض عضوَي اللجنة المركزية، مروان البرغوثي وناصر القدوة، لطريقة إدارة ملف الانتخابات داخل «فتح» بوابةً للخلاف ومدعاة لتشكيل قوائم منفصلة عن قوائم اللجنة المركزية للحركة.

وعلى الرغم من إعلان الرجوب عن وضع خريطة طريق لضبط وضع «فتح» الداخلي قبل الانتخابات، وإقرار آليات تضمن وحدة المفاهيم والمعايير لاختيار المرشّحين، إلّا أنّ هذه الخريطة لا تلبي الرؤية التي يطرحها البرغوثي، بأن لا تشمل قائمة «فتح» شخصيات متّهمة بالفساد ولديها سجل في العمل ضدّ النضال الفلسطيني. وفي هذا السياق، علمت «الأخبار» من مصادر قيادية فتحاوية، أنّ القياديَّين، مروان البرغوثي وناصر القدوة، أمهلا اللجنة المركزية لحركة «فتح» والرئيس محمود عباس حتى الخامس من شهر آذار/ مارس الحالي، للأخذ بمقترحاتهما بشأن الانتخابات التشريعية، وإلّا فإنّهما ذاهبان إلى تشكيل قائمتهما الخاصة، والتي تضمّ فئة واسعة من الجيل الشاب في «فتح» والمناضلين الذين تمّ تحييدهم بسبب نضالهم ضدّ الاحتلال والفساد القائم في السلطة الفلسطينية، طيلة فترة حكم الرئيس عباس.

ومع الإعلان عن الخريطة الجديدة، أعلن القيادي في «فتح»، مدير نادي الأسير، قدورة فارس، عدم ترشّحه للانتخابات التشريعية المقبلة، مرجعاً ذلك إلى توصّله إلى استنتاجات صادمة ومؤلمة بأنّ العملية الديموقراطية مثقلة باشتراطات واستحقاقات وأجندات محلية وحزبية شخصية، تفوق المصلحة الوطنية. وأشار فارس إلى أنّ هذا القرار جاء في أعقاب مشاركته في حوارات ونقاشات امتدّت لسنوات عديدة، واحتدمت خلال الشهرين الماضيين، بعد صدور المراسيم الرئاسية.

في المقابل، كشفت المصادر الفتحاوية عن ورود معلومات للجنة المركزية للحركة، عن أنّ القيادي نبيل عمرو، يسعى حالياً إلى تشكيل قائمة خاصّة به، بعيداً عن قائمة اللجنة المركزية، وذلك بعد رفض الأخيرة وضعه في موقع متقدّم من قائمة الحركة. وأشارت في الوقت ذاته إلى أنّ رئيس الوزراء السابق سلام فياض، الذي يستعدّ هو الآخر لتشكيل قائمة خاصّة به، سيجري مباحثات مع نبيل عمرو لضمّه إلى قائمته، على أن يكون الرجل الثاني في القائمة.

> لم يُصدر عباس عدداً من المراسيم الاستكمالية لعملية الانتخابات الفلسطينية

إلّا أنّ اللجنة المركزية تدرس خطوات ضدّ عمرو وفياض لمنعهما من الترشّح، إذ تستعد لجنة قانونية تابعة لها لتجهيز ملفّات قانونية وقضائية تمنعهما من دخول الانتخابات، خلال فترة الطعون على المرشحين، وذلك نظراً إلى أن قوائم عمرو وفياض ستسحب جزءاً من القاعدة الانتخابية لحركة «فتح». وفي حال استمرار الأمور على هذا المنوال، فقد تدخل حركة «فتح» بأربع قوائم منفصلة ومتنافسة: الأولى تتبع اللجنة المركزية، والثانية تتبع البرغوثي، والثالثة لنبيل عمرو، والثالثة تتبع القيادي المفصول من الحركة محمد دحلان. ويدفع هذا الواقع الرئيس عباس إلى التفكير في إلغاء الانتخابات أو تأجيلها، تحت عدد من الذرائع، أبرزها الوضع الأمني والحريات في قطاع غزة.

قضيةُ إلغاء الانتخابات، أو تأجيلها، برزت أيضاً بعد نصائح قدّمتها دول عربية وإقليمية للسلطة الفلسطينية، خلال مباحثات جرت في الفترة الماضية، وحثّت عباس على عدم التعجّل، ودراسة الأمر جيداً والتراجع في حال وجد أنّ الأمور لا تصب في مصلحة حركة «فتح»، وتعزّز من مكانة حركة «حماس».

ولليوم، لم يصدر عباس عدداً من المراسيم الاستكمالية لعملية الانتخابات الفلسطينية، أبرزها مرسوم تشكيل محكمة الانتخابات التي ستضمّ ثلاثة قضاة من الضفة وثلاثة من غزة وواحداً من مدينة القدس، وفق ما جرى التوافق عليه في القاهرة الشهر الماضي. ولا تزال قضية اختيار القضاة من قطاع غزة معضلة حقيقية، في وقت لا تعترف فيه السلطة في رام الله بالقضاء والقضاة في القطاع، بينما طرحت قيادات فتحاوية أن يكون ممثلو غزة، من القضاة الذين تنحّوا عن العمل إبان سيطرة «حماس» على القطاع. وفي خطوة تمهيدية، أعلن عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، عزام الأحمد، أنّه ليس هناك شرعية للمحاكم في غزّة، مرجعاً ذلك إلى أنّها لا تعمل وفق الدستور والقانون الفلسطيني.

في خضمّ كلّ ذلك، لا تزال طريق الانتخابات ملينة بالأشواك، في ظلّ معضلة عدم استجابة عباس لمخرجات لقاء القاهرة بتغيير قانون الترشح الذي يقضي بضرورة استقالة المرشّحين من أعمالهم، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص وإثبات ذلك بورقة قبول الاستقالة قبل الترشيح، وهو الأمر الذي سيحرم الكثير من المنتمين إلى «فتح» من الترشّح للانتخابات خارج إطار الحركة.

إلى ذلك، أعلن الأحمد أنّ أربعة فصائل أبلغت «فتح» رسمياً موافقتها على التحالف معها في الانتخابات المقبلة، وهي: حزب «فدا»، «جبهة النضال الشعبي»، «جبهة التحرير العربية» و«الجبهة العربية الفلسطينية»، لافتاً إلى أنّه لم يتم بحث ملف قائمة مشتركة مع حركة «حماس»، ومبدياً أمله في أن تُحسم هذه القضية خلال الأيام القليلة المقبلة.

وفيات

بِسـمِ اللهِ الرَحمٰنِ الرَحِيمِ
{الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيكُمُ
ادخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُم تَعمَلُوْنَ}
صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمُ
إنَّا للهِ وَإنَّا إلَيْهِ رَاجِعُونَ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلَّا بِـاللهِ العَلِيِّ العَظِيمِ.
بِمَزِيدٍ مِـنَ الحُزنِ وَالأسَى، وَالتَسلِيمِ وَالرِضَى، نَنعَى إلَيكُمْ وَفَاةَ المرحومة

الحاجة نهلا عبد الامير الشعار
حرم الحاج عباس وهبي (أبو شريف)

اولادها الحاج شريف، الحاج علي، الحاج حسين، محمد، محمود والشيخ مهدي
ووري الجُثـمَانُ الطَـاهِرُ الثَرَى فِي بَلدَتِها برج الشمالي بعد ظهر امس الأحد.
لِروح المرحومة الفَقِيـدَة، وَلِأمـوَاتِـكُمُ الرَحـــمَةُ وقراءة السورة المباركة الفاتحة وَلَـكُـمُ الأَجـرُ والثواب
ونظراً للظروف الصحية الراهنة تقبل التعازي عبر الهاتف او الفاكس: 01844000
او بواسطة البريد الاكتروني Ward@wardlebanon.com

أولاد الفقيدة: سميرة دكروب
زوجة سليمان عون
د. محمد دكروب زوجته ندى هدية
عائلة المرحومة مريم دكروب (في المهجر)
عيسى دكروب
فاطمة دكروب أرملة أسامة صبح
د. صباح دكروب زوجة محمد حلوجي
حكمت دكروب زوجة محمود حبوشي
هلا دكروب زوجة بودين الساحلي (في المهجر)
د. إيمان دكروب زوجة شارل دافي (في المهجر)
د. فداء دكروب في المهجر
ينعون فقيدتهم المرحومة
الحاجة زهرة محمد عباس
زوجة المرحوم الحاج حسين دكروب
المنتقلة إلى رحمته تعالى السبت في 27 شباط 2021
للتعازي الرجاء الإتصال على الأرقام التالية
سميرة 03830359
د. محمد 01737324
عيسى 76000110
03443398 فاطمة
د. صباح 03716134
حكمت 03305580

مطلوب

Needed for Nigeria. Business graduated employee with 5 years experience in accounting. Send cv to: wassimtaleb@live.com

.....

Needed for Lebanon Marketing graduated employee with 5 years experience in Marketing, Sales and PR (knowledge in graphic design is a plus). Send cv to: wassimtaleb@live.com

فرصة عمل للطلاب

إذا كنت طالباً/طالبة جامعيّاً من أصدقاء «الأخبار»، وتبحث عن فرصة لدخل اضافي او جديد، يهمنا ابلاغك بان إدارة التسويق في «الأخبار» تبحث عن مندوبين/ مندوبات لبيع الاشتراكات.
لمن يهمّه الأمر التواصل عبر البريد الالكتروني
hr@al-akhbar.com
أو الاتصال على الهاتف 01/759500

«مهرجان برلين» يتحايل على كورونا... نجدةً للسينما

لا سجادة حمراء، لا نجوم يرتعشون في البرد، لا فساتين ولا توكسيدو، لا صالات مكتظّة، لا شاشة كبيرة بيضاء، لا مصوّرين ولا حشود كبيرة وطوابير أمام قصر البرليناله في ساحة بوتسدام هذا العام! كان الانتظار في زوايا الاحياء، ورؤية الجمهور المتحمّس، يضحك او يبكي شيئاً مفرحاً. نعم، برليناله جميلة، حتى في الحزن. جمهور في كل شارع، يتجول الناس بعضُهم مع بعض، يدفّئون انفسهم اثناء الانتظار، لان الانتظار جزء من البرليناله، ومن المدينة. بهذه الطريقة، تجبرنا برلين على التوقف، والتحدث مع الغرباء حول الدراما والكوميديا والرعب التي شاهدناها للتوّ، والضحك على افلام سينة جداً يقدمها المهرجان كل عام. يبدا النهار برؤية برنامج المشاهدات، مناقشات الافلام المعروضة من بلاد الشرق الادنى والاقصى والجنوب والشمال والغرب. ننتقل من فيلم روائي في الصباح إلى الوثائقي في الظهيرة، ونشاهد مفاجاة غير متوقّعة في المساء. برليناله يحمل اسم برلين، لانه يشبهها... ودّي ومنفتح على العالم. العيون هناك مفتوحة على مصراعيها، الاعراق كثيرة والجميع فضوليون، يفكرون في العالم الكبير، الذي يجعله الجمهور أصغر واصغر، ويأخذه معه إلى الصالة ويعيد اكتشافه بانفتاح كبير، على شاشة عظيمة في السينما، للمرة الاولى منذ 71 عاماً، لن يقام «مهرجان برلين السينمائي الدولي» بالصيغة التي نعرفها بسبب أزمة فيروس كورونا. فما هي التغييرات التي فرضها الوباء؟ وما الذي نتوقّعه من الدورة الحادية والسبعين؟

يكتبها **شفيق طبارة**

الدورة الـ 71 تنطلق اليوم رقمياً **أفلام سياسيّة وشخصيّة... وهوليوود خارج التغطية!**

مهرجانات شتوي وصيفي والسوق الاوروبية

بسبب جائحة كورونا التي لا تزال تضرب الكوكب، ينقسم «مهرجان برلين السينمائي» هذا العام بين الشتاء والصيف، ابتداءً من اليوم لغاية 5 آذار (مارس) الحالي، نحن على موعد مع مهرجان رقمي يقتصر على عروض للعاملين في صناعة السينما والنقّاد والصحافيين، بالإضافة إلى الحوارات، والمقابلات التي تُجرى خلال الحدث ومواهب البرليناله... كل شيء سيكون إذاً «أونلاين». ومن المقرر عقد مهرجان فعلي مع عروض أفلام للجماهير في الصيف، وتحديداً من 9 إلى 20 حزيران (يونيو) 2021. لهذا، قرّرت المديرة العامة للمهرجان ماريت ريسنبيك، والمدير الفني كارلو شاتريان أن تقسيم المهرجان يتيح الحفاظ على الركيزتين الرئيسيتين: سوق الأفلام والمهرجان، وأوضحا: «مع التغيير في شكل المهرجان هذا العام، لدينا فرصة لحماية صحة جميع الضيوف ودعم إعادة بدء الصناعة السينمائية».

البرليناله في الصيف ليس شيئاً جديداً، منذ تأسيسه في عام 1950 إلى عام 1977، كان المهرجان يقام في الصيف وفي الهواء الطلق. كان أحد أسباب نقله إلى الشتاء عام 1978 هو معرض الأفلام، المركز التجاري لصناعة السينما. فكرة الشتاء جاءت، لكيلا تتداخل أسواق الأفلام الدولية في ما بينها، وأيضاً لجذب المنتجين ومشتري الأفلام والموزعين إلى برلين. اليوم، يُعد «سوق الأفلام الأوروبية» (EFM) أحد أهم اللقاءات بالنسبة إلى صناعة السينما. الأخيرة تقوم على السوق الأوروبية في برلين في شباط (فبراير)، ثمّ في أيار (مايو) موعد «مهرجان كان»، وتورينو في أيلول (سبتمبر)، وأخيراً سوق الأفلام الأميركية في لوس أنجليس في الخريف. لا شكّ في أن الحالة العامة للصناعة متأزّمة، ولكنّ افتتاح أي مهرجان وسوق على الإنترنت هو أكثر من ضروري. الفكرة من وراء تقسيم المهرجان ضرورية لتعزيز سوق السينما الأوروبية، التي ستقام بنسخة مصغّرة على الإنترنت بدءاً من اليوم. يقام عادة هذا الحدث في توقيت ومكان المهرجان نفسيهما وأيضاً في «متحف مارتن غروبيوس باو». دينيس روه رئيس «السوق الأوروبية للأفلام» يتفهّم الانزعاج، ويعترف أن سوق الأفلام ستفتقد الجمهور، ولكنه يوضح «لا يزال الكلام الشفهي عن بُعد هو أفضل ما يمكن فعله، يمكننا على الأقل خلق رؤية. تحتاج الصناعة إلى سوق الأفلام في هذا الوقت من العام». لا يمكن عرض الأفلام أمام الجمهور حتى أوائل الصيف على أقرب تقدير. لكن بالنسبة إلى السوق، من المهم جداً أن يلتقي صناع السينما في بداية العام. لذلك بدءاً من اليوم، ستندمج عروض الأفلام مع اجتماعات رقمية، كسوق افتراضية ومنصة للصناعة السينمائية، يتم فيها بث الأفلام، والأحداث وبرامج التدريب وسوق السينما الأوروبية وصندوق السينما العالمية. يكتسي «مهرجان برلين» أهمية ثقافية وسياسية وسينمائية قوية في

> **تضم المسابقة الرسمية 15 فيلماً، ويعرض المهرجان 160 في مختلف المسابقات**

عالم السينما الأوروبية والعالمية. لكنّ الانهيار الكامل للمهرجان صعب جداً على الجميع وعلى الصناعة وصانعي الأفلام الشباب الذين يشاركون كجزء من «مواهب البرليناله». لذلك، على الرغم من الوباء، وصلت إلى المهرجان أفلام أكثر بنسبة 10% مقارنة بالعام الماضي، لذلك هناك مسؤولية لدى الجميع لإنقاذ السينما في هذه الحالة الاستثنائية.

> **الفرنسية سيلين سياما تشارك في البرليناله بـ«أمي الصغيرة»، عن مرحلة البلوغ من منظور أنثوي**

لا شكّ في أن الوضع مريع، إذ تقلّص إنتاج الأفلام، وتوقفت شركات التوزيع في أوروبا عن الشراء منذ العام الماضي بسبب الجائحة. وبالكاد تستطيع البقاء على قيد الحياة بسبب إغلاق الصالات. الصالات السينمائية الألمانية وحدها، تتوقع خسارة إجمالية قدرها مليار يورو هذا العام. يُظهر هذا مدى هشاشة صناعة السينما تحت تأثير الإنتاج العالمي القليل، ومنصات البث، وأخيراً وليس آخراً... الوباء. على الرغم من أن عرض المهرجان على الإنترنت شيء مكلف، ويعني أيضاً انخفاضاً في الإيرادات، ولكن هذا أفضل ما يمكن فعله حالياً. التغييرات التي تخضع لها صناعة السينما اليوم، والمهرجانات وأسواق الأفلام، وشركات الإنتاج والموزعين ومشغلي السينما العالمية، جزء من نظام هشّ يضع مصير السينما في دائرة علامات استفهام كثيرة.

لجنة التحكيم

لجنة التحكيم هذا العام مختلفة أيضاً، تتألف حصرياً من ستة فائزين بجائزة «الدبّ الذهبي» السابقاً بدون رئيس للجنة. وتضم اللجنة هذه السنة كلاً من المخرج الإيراني محمد رسولوف (دبّ برلين الذهبي لعام 2020 عن «ليس هناك شرّ»)، والمخرجة الرومانية أديانا ينتيلي (دب برلين الذهبي لعام 2018 عن «لا تلمسني»)، والمخرجة الهنغارية الديكو إينيدي (دب برلين الذهبي لعام 2017 عن «عن الجسد والروح»)، والمخرج الإيطالي جيانفرانكو روسّي (دب برلين الذهبي لعام 2016 عن «حريق في البحر»)، والمخرجة البوسنية ياسميلا زبانيتش (دب برلين الذهبي لعام 2006 عن «غارا فيثتشا: أرض أحلامي») والمخرج الإسرائيلي نادافّ لابيد (دب برلين الذهبي لعام 2019 عن «مرافدات»). سوف يتم تقديم الجوائز في الصيف أمام جمهور حي كجزء من المهرجان، وسيكون المشاهدون قادرين على مشاهدة الأفلام في السينما وفي الهواء الطلق. أعضاء لجنة التحكيم سوف يشاهدون الأفلام معاً. خمسة أعضاء من لجنة التحكيم سوف يشاهدون الأفلام في صالة السينما في برلين، فيما يشاهدها المخرج الإيراني رسولوف من منزله في طهران، إذ لا يستطيع مغادرة إيران.

الونسو رويز بالاسيوس يشارك في المسابقة بـ«فيلم شرطة» عن أكثر الأجهزة الثارة للجدل في المكسيك

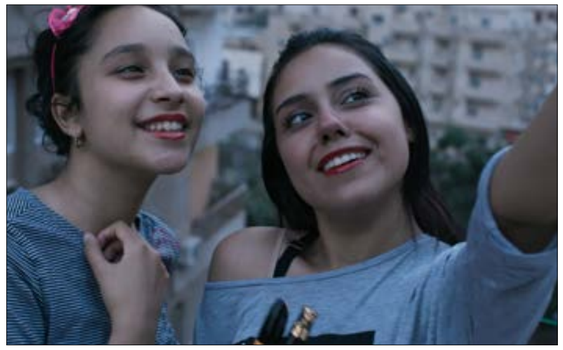

عرض «سعاد» للمخرجة المصرية ايتة امين

مع Bad Luck Banging or Loony Porn، يعود الروماني رادو جود احد مخرجي الموجة الرومانية الجديدة الى برلين

المسابقة الدولية وبرنامج الأفلام

مشاهدة الأفلام أونلاين تنطلق اليوم، مع مسابقة رسمية تضم أفلاماً شخصية جداً، بعضها سياسي والآخر تاريخي من توقيع مخرجين معظمهم من الشباب في ظل غياب الأفلام الأميركية. إلى جانب المسابقة الرسمية التي تضم خمسة عشر فيلماً، سوف يعرض المهرجان 160 فيلماً في مختلف المسابقات (برليناله سبيشل، مسلسلات برلين، لقاءات، برليناله للأفلام القصيرة، بانوراما، المنتدى، المنتدى الموسع، أجيال، منظور السينما الألمانية، استعادة). أما المتنافسون على جائزة «الدب الذهبي» فهم الفرنسي كزافييه بوفوا الذي شارك في «مهرجان كان» عام 1995 وحصد جائزة لجنة التحكيم عن فيلم «لا تنسى أنك ستموت». وفي عام 2010، حصد الجائزة الكبرى في المهرجان نفسه عن فيلم «بشر وآلهة». وعن الفيلم نفسه، حصد «جائزة لوميير وسيزار». وفي عام 2014، شارك في «مهرجان البندقية» «ثمن الشهرة» قبل أن يحلّ على برلين على العام بـ«الباتروس». هنا، يقدم مجدداً البؤس الاجتماعي ويعزز موقعه كمراقب لمفاهيم المسؤولية والرغبة في الموت. ومع Bad Luck Banging or Loony Porn، يعود الروماني رادو جود أحد مخرجي الموجة الرومانية الجديدة إلى برلين بعدما حصد عام 2015 جائزة الدب الفضي لأفضل مخرج عن فيلم Aferim!. كجميع مخرجي الموجة الرومانية الجديدة، يقدّم جود أيضاً في أفلامه نقداً اجتماعياً ممزوجاً بروح الدعابة. النقد الاجتماعي الذي يقدمه في فيلمه الجديد هو عن الشرائط الجنسية التي تُسرَّب على الإنترنت والخطاب الاجتماعي والأحكام العرفية التي تنتج عنها. ومع الألماني دومينيك غراف، سنعود إلى ألمانيا عام 1931 عبر فيلمه «فابيان والذهاب إلى الكلاب» المقتبس عن رواية «فابيان: قصة عالم أخلاقي» للروائي الألماني إريش كستنر. إيران حاضرة في الدورة من خلال مريم مقدم وبهتاش صناعي اللذين يقدمان «أغنية بقرة بيضاء». وكحال المخرجين الإيرانيين، يعرض السينمائيان قضية الذنب والتكفير في مجتمع الجمهورية الإسلامية. يعد «مهرجان كان» عام 2018، يضع الياباني ريوسوكي هاماغوتشي فيلمه الجديد في المسابقة الرسمية في «مهرجان برلين»: «عجلة الحظ والفانتازيا» شبيه بأفلامه السابقة، فهو مجموعة من القصص القصيرة حيث لشخصياته النسائية نسخ متطابقة، يداعب فيها المخرج الأقدار والندم والخداع والصدف. وتثير المخرجة الألمانية فكرة الوطن والبيت في «السيد باخمان وفصله»، حيث السيد باخمان يقدّم لتلاميذه الذين تراوح أعمارهم بين سنتين و14 سنة من 12 دولة مختلفة مفتاح الشعور بالوطن والمنزل. الألمانية ماريا شرير التي قدمت السنة الماضية مسلسل Unorthodox على شبكة نتفليكس، تعرض فيلمها الجديد «أنا رجلك» الذي يطرح فكرة علاقة امرأة مع رجل آلي شبيه بالإنسان تم تصميم ذكائه الاصطناعي للسماح له بالتحول إلى شريك حياتها المثالي.

المخضرم الكوري الجنوبي هونغ سانغسو، يعود إلى السينما الفلسفية الشاعرية بفيلم بالأبيض والأسود يحمل عنوان «مقدمة». الحضور اللبناني في المسابقة يتمثل في «دفاتر مايا» (إخراج الثنائي جوانا حاجي توما وخليل جريج) الذي يتناول قصة مايا، امرأة لبنانية انتقلت مع والدتها للعيش في كندا، منذ أكثر من 30 سنة، ولا تزال تعيش في مونتريال مع ابنتها المراهقة اليكس. عشية عيد الميلاد، تتلقّيان شحنة غير متوقعة، في داخلها دفاتر وأشرطة كاسيت وصور كانت قد أرسلتها مايا عندما كانت لا تزال تعيش في بيروت إلى أعز صديقة لها هاجرت الى فرنسا عام 1982. ترفض مايا فتح الصندوق أو مواجهة ذكرياتها. لكنّ مقتنيات الشحنة من صور ومذكرات تثير فضول الابنة أليكس، فتغوص في هذا الأرشيف وأسرار حياة أمها. تدخل اليكس ـ ما بين الخيال والواقع ـ عالم مراهقة والدتها الصاخبة والعاطفية خلال الحرب الأهلية اللبنانية.

وفي أول فيلم من إخراجه، يقدّم الممثّل الألماني دانيال برول الذي اشتهر في أفلام مثل «وداعاً لينين» (2003) كوميديا سوداء بعنوان «الباب التالي» عن نجم سينمائي يخاطر في تدمير حياته المهنية والخاصة. أما ثالث فيلم من إخراج المكسيكي الونسو رويز بالاسيوس فيحمل عنوان «فيلم شرطة»، يخبر فيه الونسو قصة عن أكثر المؤسسات إثارة للجدل في المكسيك، عندما يقرر شخصان الالتحاق بجهاز الشرطة، ليجدا قناعاتهما وأمالهما مسحوقة تحت أقدام نظام مختلّ.

بعد نجاح فيلمها «بورتريه امرأة تحترق» في «مهرجان كان» عام 2019، تشارك المخرجة الفرنسية سيلين سياما في البرليناله بـ «أمي الصغيرة» عن مرحلة البلوغ من منظور أنثوي وأسئلة عن الخيال والذاكرة والموت.

«ماذا نرى عندما ننظر إلى السماء» هو عنوان الفيلم الجديد للمخرج الجورجي الكساندر كوبيرتزه. سينما هذا المخرج معروفة بشاعريتها اللامحدودة، وجديده قصة حب، تسردها السينما بتفاصيل غالباً ما لا ندركها في حياتنا اليومية.

بعدما حصد عام 2012 جائزة التحكيم الكبرى في «مهرجان برلين» عن فيلم «فقط الرياح»، يشارك الهنغاري بينيديك فليغاوف الموقع بالأنثروبولوجيا، بفيلمه «غابة – أراك في كل مكان». بأسلوبه الواقعي، يغوص في المشاكل الأسرية وأسئلة الحب والله والمرض والأشباح والأشياء. كما يعود الهنغاري دينيس ناغي إلى «برلين»، ليأخذنا إلى بداية الحرب العالمية الثانية في الاتحاد السوفياتي. فيلمه «ضوء طبيعي» يضعنا في معضلة أخلاقية عن الرجال والحروب والذنب والكفاح من أجل البقاء.

المشاركة العربية: لبنان الحرب ومصر الثورة وهموم أخرى

إضافة إلى الفيلم اللبناني «دفاتر مايا» (إخراج جوانا حاجي توما وخليل جريج) الذي يستعيد الحرب الأهلية وينافس على الدب الذهبي في المسابقة الرسمية الدولية، هناك، ستة أفلام عربية تشارك في المهرجان في مختلف المسابقات. الفلسطينية سماهر القاضي تشارك في «لقاءات» بفيلمها الوثائقي «زي ما أنا عايزة». هنا، توثّق سماهر رحلتها في الثورة المصرية والاعتداءات الجنسية الكثيرة التي تخللتها، والتمرد النسائي. يتزامن كل هذا مع حملها وزيارتها إلى رام الله. ثلاثة أفلام عربية تشارك في «بانوراما» تحمل توقيع اللبنانية إليان الراهب في فيلم وثائقي بعنوان «حرب مايا» عن رجل مثلي الجنس يحارب أشباح ماضيه والحب غير المتبادل ومشاعر الذنب، ورحلته بين بيروت وإسبانيا. كما يُعرض «سعاد» للمخرجة المصرية آيتة أمين، الذي كان يفترض أن يعرض للمرة الأولى في «مهرجان كانّ» في دورته التي ألغيت العام الماضي. وهناك اللبناني جورج بيتر بربري الذي يشارك في أولى تجاربه الإخراجية بفيلم بعنوان «موت العذراء وخطيئة عدم العيش». وفي «المنتدى الموسع» يشارك المصري شريف الزهيري بفيلم «سبع سنوات حول دلتا النيل»، يستعرض الحياة اليومية في مدن دلتا النيل، الذي سافر عبرها لمدة سبع سنوات ليقدم فيلماً تبلغ مدته خمس ساعات ونصف ساعة. وفي «المنتدى الموسع» أيضاً، يشارك اللبناني هايغ ايفازيان بفيديو تجريبي (سبع عشرة دقيقة) بعنوان «كل نجوم على صبّاطي».

الحضور اللبناني في المسابقة الرسمية يتمثّله في «دفاتر مايا» لجوانا حاجي توما وخليل جريج

■■■

استعادة «كوميدية» بامتياز

27 فيلماً كوميدياً في قسم «استعادة» هذا العام. تضم الأفلام ثلاث ممثلات أميركيات عظيمات، هنّ: ماي ويست، روزاليند راسل وكارول لامبارد. الأفلام المعروضة كلها من أول الثلاثينيات إلى بداية الأربعينيات. ولكن لماذا هذه الفترة بالتحديد؟ ولماذا هؤلاء الممثلات؟ حلت الثلاثينيات مع تغيّرين كبيرين على العالم السينمائي: الصوت أضيف إلى الصورة وسنّ قانون «هايز» نسبة إلى السياسي الأميركي ويليام هاريسون هايز، الذي كان أول رؤساء «جمعية الفيلم الأميركي». اعتبر هو ومجموعة من المنتجين وصناع الأفلام وأيضاً رجال الدين والسياسة، أن هوليوود في العشرينيات فاسدة يجب ضبطها، فسنّوا قانوناً للرقابة يحد من حريتها بما يتعلق بالعري أو إظهار العلاقة الجنسية، و«التطاول على الذات الإلهية»، وتقييد إظهار المخدرات ومجموعة من الضوابط التي تعلّب السينما كفن. اشترط القانون مثلاً ألا تستمر القبلة المعروضة على الشاشة أكثر من ثلاث ثوان. لذلك وضعت لجنة «استعادة» بقيادة راينر روثر برنامجاً اختارت فيه الأفلام مع التركيز على القواعد الأخلاقية الصارمة لقانون «هايز». «أنا لست ملاكاً» (1933)، «تكون أو لا تكون» (1942)، «يا لها من امرأة» (1943) وغيرها من الأفلام المعروضة يميزها توظيف السينمائيين كل دهائهم للتحايل على هذه القواعد. واضطرّ المخرجون إلى اللجوء إلى الاستعارة والمحاكاة والخداع البصري للتغلب على العقبات والرقابة التي كانت أمامهم. وخلال هذه الفترة أيضاً، نجحت هؤلاء النساء الثلاث في التلاعب على القانون وتشكيل أدوارهن وإيجاد أسلوب خاص، للتحايل عليه وتقديم ما يردن، فتحولن إلى رموز جنسية خلال تلك الفترة، خصوصاً مأي ويست.

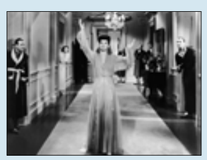

«يا لها من امرأة» (1943)

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 1 آذار 2021 العدد 4283

أنيس النقاش في كواليس السلسلة

«عشريّة النار» على «الميادين»: تلكّ «وصية» أنيس النقاش

قبل أيام، خسر المناضل والمحلّل السياسي اللبناني أنيس نقاش (1951 ـ 2021) معركته مع فيروس كورونا. رحل منسّق «شبكة الأمان للدراسات الاستراتيجية» بعد فترة وجيزة من بداية العمل على سلسلة بعنوان «عشريّة النار» التي أرادت قناة «الميادين» أن توثّق فيها، معه ومع أستاذ علم الاجتماع في «جامعة ويسكونسن» سيف دعنا والباحث والكاتب السياسي محمد فرج، ما حصل في السنوات العشر الماضية في المنطقة. لكنّ المرض فرمل عجلات المشروع بعد تصوير أربع حلقات فقط.

اليوم، وبعد وفاة عاشق فلسطين، قرّرت «الميادين» عدم إكمال رواية بقية فصول السلسلة، والاكتفاء بعرض ما تمّ تسجيله بحضور الراحل الذي سيُهدى هذا العمل إلى «روحه كتحية وتكريم لآخر ما قاله»، وفق ما يؤكد مصدر من فريق العمل لـ «الأخبار». هكذا وابتداءً من يوم غدٍ الثلاثاء، سيبدأ عرض «عشريّة النار» (آخر ما قاله أنيس النقاش/ إنتاج تيما عيسى ـ المنتج المنفّذ زاهر العريضي ـ إخراج فدى الخطيب)، أسبوعياً، على أن تنتهي بحلقة خامسة وأخيرة (لم تُصوّر بعد) حول أنيس النقاش، يتحدّث خلالها دعنا وفرج عن التجربة ككل وعن الراحل، فيما من المحتمل استضافة آخرين أيضاً.

السلسلة التي يقدّمها عبد الرحمن عزّ الدين وتشارَك إعدادها مع قطيبة الصالح ومحمد فرج، كان يُفترض أن تتألّف من 20 حلقة تقدّم قراءة للأحداث التي عاشتها المنطقة بين عامَيْ 2011 و2021. ففي هذه السنوات العشر، برزت تطوّرات وتغيّرات وانتقالات غير مسبوقة في التاريخ المعاصر، بالإضافة إلى ما ترتّب عليها من تحوّلات سياسية وانقلابات استراتيجية. هنا، يوضح المصدر نفسه أنّه كان من المقرّر أن يتم الحديث عن داعش، الإرهاب، «إسرائيل»، محور المقاومة الذي تبلور بعد الحرب على سوريا، فلسطين، التطبيع وغيرها من المسائل المهمّة، غير أنّ «القدر حال دون ذلك».

وفيما انطلقت القراءة في المادّة المُنجزة والمنويّ عرضها من الحدثَيْن الليبي والسوري، «دخلنا مباشرةً في موضوع العسكرة ومحاولة تكرار النموذج الليبي في سوريا». ويضيف المصدر أنّه بعد الحلقة التمهيدية، ستُخصَّص حلقتان بعنوان «لعبة الشطرنج» للتدخّلات الخارجية، خصوصاً في سوريا، بما في ذلك الروسية والإيرانية والأميركية والخليجية وغيرها. كما ستكون هناك حصّة لدور الإعلام العربي والأجنبي في الحلقة الرابعة التي اختير لها اسم «تضليل الإعلام».

***«عشريّة النار» (آخر ما قاله أنيس النقاش): بدءاً من غدٍ الثلاثاء ـ الساعة التاسعة مساءً على «الميادين».**

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

صدرُ الموت

الكبارُ جميعاً رحلوا.
رحلوا جميعاً، ليُمضوا ما بقيَ مِن أعمارِ موتِهم
ضيوفاً على الجبّانات.

..

الآنَ: الذين لا يزالون على قيودِ حياتهم وعِنادِهم
(أولئك الذين كانوا، طيلةَ حياتهم وحياتي،
يَتبرّؤون منّي ويَرمونني ـ عارياً إلاّ مِن ثيابي
ودمعتي ـ خارجَ أبوابِ المحفل) صاروا ينتبهون
إليّ...
الآنَ، إذِ الكبارُ رحلوا أجمعين،
صاروا ينتبهون إلى جثمانيَ الصامدِ العنيد،
ويُسمّونني: عميدَ العائلة.
والآنَ، إذْ لا مهربَ من الانتباهِ إلى وجودي،
صاروا في مجالسِ عزاءاتِهم (فقط في هذه
المجالسِ الضارية)
يَتوَدّدون إليّ، ويَتَبرّعون لشيخوختي بالكرسيّ
الأفخمِ في صدرِ المجلس
ذاكَ الذي ليس وراءَهُ إلّا: صدرُ الموت.

..

الآنَ، جاء دوري.

أكاديمية «دارة الفنون»: الفنّ والأزمة الإيكولوجية

لغاية 15 نيسان (أبريل) المقبل، تواصل «دارة الفنون» (عمّان) استقبال طلبات المشاركة في أكاديميتها الصيفية (بين 1 حزيران و30 تموز 2021)، كجزء من برنامج «إيكولوجيات ما بعد الاستعمار». الأكاديمية التي تتنوّع أنشطتها بين الحضورية والرقمية، توفّر مساحة لتطوير الممارسات الفنية في بيئة نقدية تشجّع التجريب ومشاركة المعارف والتعلّم الجماعي، فيما ستنسّق الجلسات حول أسئلة عن الأزمة الإيكولوجية وأنظمة القيمة ومستقبل الحياة، والتي سيتم عبرها استكشاف استراتيجيات مفاهيمية وجمالية جديدة تشتبك مع الممارسات الفنية والإيكولوجية. تضمّ قائمة المحاضرين والمدعوّين كلّاً من: سحر القواسمي، نداء سنقرط، جمانة إميل عبود، صلاح حسن، كريم اسطفان، فراس شحادة، إسلام الخطيب، ريف فاخوري ودينا بطاينة.
(opencall@daratalfunun.org)

«ما تريده ولاء»: الحلم تحت الاحتلال

ينظّم «مهرجان السينما الفلسطينية في ليدز»، في 8 و9 و10 آذار (مارس) الحالي، عروضاً إلكترونية للفيلم الوثائقي الكندي ـ الدنماركي What Walaa Wants (ما تريده ولاء ـ 2018 ـ إخراج كريستي غاردلاند/ 90 د). يتمحور الشريط حول ولاء خالد فوزي طنجي (الصورة)، الشابة الفلسطينية التي نشأت في مخيم للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية بينما كانت والدتها معتقَلة في السجون الصهيونية. يتتبّع العمل الشابة منذ كانت في الـ 15 من عمرها ولغاية بلوغها الـ 21، مسلّطاً الضوء على إصرارها على أن تكون واحدة من النساء القليلات بين صفوف قوات الأمن الفلسطينية. إنّها قصة لفتاة تناضل لتحقيق حلمها وإيجاد مكان لنفسها في هذا العالم.

عرض فيلم «ما تريده ولاء»: 8 و9 و10 آذار ـ الساعة التاسعة مساءً بتوقيت بيروت ـ موقع eventbrite.co.uk

كورونا خطف يوسف شعبان

بعد أيام على إعلان إصابته بفيروس كورونا، انطفأ الممثل المصريّ يوسف شعبان (1931-2021) عن عمر قارب الـ 90 عاماً. وأعلنت وسائل الإعلام المصرية وفاته في أحد مستشفيات القاهرة حيث رقد أياماً عدة. يُعتبر الراحل واحداً من نجوم العصر الذهبي في الدراما والسينما المصرية، انطلقت مسيرته عام 1961 بفيلم «في بيتنا رجل» مع عمر الشريف والمخرج بركات. شارك لاحقاً في أكثر من 100 فيلم، أبرزها «حمام الملاطيلي» (تأليف محسن زايد، وإخراج صلاح أبو سيف) عام 1973، حيث أدّى دور الرجل المثليّ، وحقّق نجاحاً لافتاً. قدّم على الشاشة الصغيرة عشرات الأعمال من بينها مسلسل «رأفت الهجان» (تأليف صالح مرسي وإخراج يحيى العلمي) و«الشهد والدموع» (إخراج إسماعيل عبد الحافظ). كما شارك في الجزء الخامس من «ليالي الحلمية» (كتبها أسامة أنور عكاشة وأخرجها إسماعيل عبد الحافظ). كذلك، خاض الراحل تجارب مسرحيّة لافتة، أهمها «شيء في صدري» و«أرض النفاق». على الضفة الأخرى، كان لشعبان أثر نقابيّ لافت، فقد تبوّأ منصب نقيب الممثّلين المصريّين لدورتَين متتاليتَين ابتداءً من عام 1997 حتى عام 2003. وفي عام 2017، أعلن اعتزاله الفنّ والابتعاد عن الأضواء. ويُشيّع الراحل صباح اليوم ويُوارى الثرى في مقابر الأسرة في 6 أكتوبر في طريق الواحات.

إعادة الإعمار... من بيروت إلى كوفنتري

تنظّم منصة «العمران العربي» بالتعاون مع Arup، في 10 آذار (مارس) الحالي، ندوة إلكترونية بعنوان «تداعيات إعادة الإعمار: من بيروت إلى كوفنتري»، تقارن بين إعادة الإعمار في المدينتين اللبنانية والبريطانية بعد جولات من التدمير، وإن كان في لحظات تاريخية مختلفة وفي إطارين إقليميين مغايرين. تتخلّل النشاطَ أسئلةٌ حول كيفية فهم العواقب الطويلة الأمد لإعادة الإعمار وتداعياتها؟ وما هي الموارد التي يمكن استخدامها لمواجهة فقدان سبل العيش والأنسجة المدينية والتراث عندما تكون موارد الأمل غير ملموسة؟ أما الضيوف، فهم: إيلي هارويل، مارك ويب، هبة أبو عكر، هويدا الحارثي (الصورة)، عمّار عزوز وآية نصّار.

«تداعيات إعادة الإعمار: من بيروت إلى كوفنتري»: الأربعاء 10 آذار ـ س: 16:00 ـ Microsoft Teams

الإثنين 1 آذار 2021 العدد 139
Lundi 1 Mars 2021 no139

الأخبار

رأس المال

في العدد

03-02
حسين شكر
مسار التخلّي عن دعم الكهرباء: فكفكة «الأقفال»

03-02
مؤشر
2.55 مليار دولار عجز المصارف الخارجيّ

04
علي الزين
أزمة النقد من منظور «نظام التوزيع»

07
حسن شقراني
النفط مقابل الوباء

08
الأمجد سلامة
رأس المال الأوروبيّ وسيطرة التجارة والخدمات على اقتصاد لبنان

عدد المسجّلين على منصة «برنامج استهداف الأكثر فقراً»

620 ألفاً

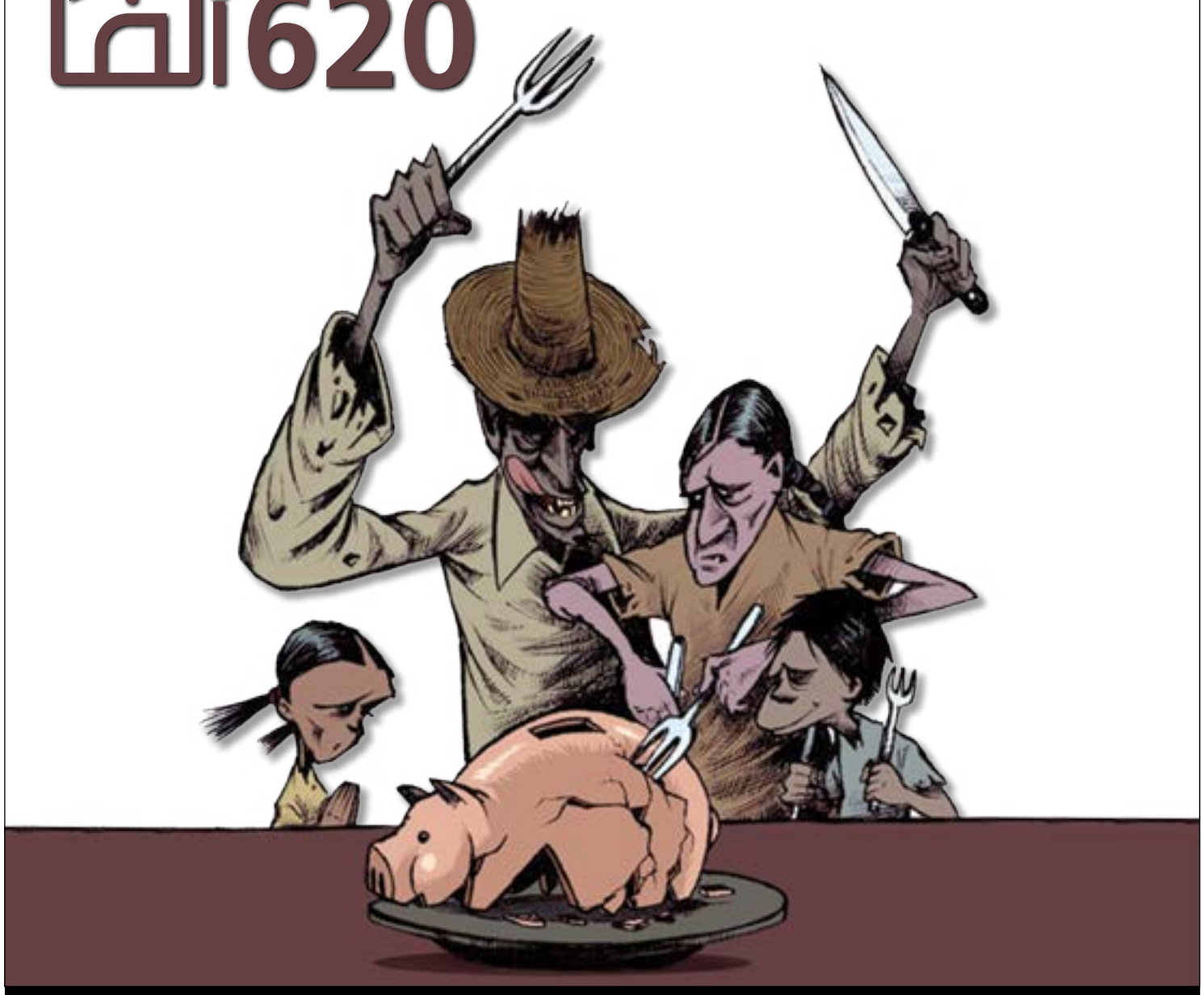

المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية — كاريكاتور: داريو كاستيليخوس، المكسيك — تصميم: رامي عليّان

مَنْ منكم لم يصبح فقيراً بعد؟

في 20 كانون الثاني الماضي فتحت وزارة الشؤون الاجتماعية باب المنصّة الإلكترونية لتسجيل الفقراء. خلال 40 يوماً تسجّل نحو 620 ألفاً. هذا الرقم لا يدلّ على عدد الأفراد الذين يصنّفون أنفسهم فقراء، بل يشير إلى عدد الأسر التي يصنّف معيلها نفسه فقيراً أو غير قادر على إعالة أسرته بالشكل الكافي. بشكل عام، كل شخص سجّل اسمه على المنصّة، يمثّل أسرة مع هامش «خطأ» أو «كذب» بهدف الانتفاع، كان يقدّر في السنوات الماضية بنسبة 20% قياساً على الخروقات التي سجّلت في برنامج استهداف الفقر. هذا المعدل من الخروقات تحقّق في السنوات الماضية في ظل أوضاع شبه طبيعية، أي عندما كانت قنوات التوزيع ممولّة جيداً بالمال العام، وعندما كان شبح الانهيار مجرّد شائعات سخيفة وتافهة يركّبها «مشعوذون» أو أولئك الذين يريدون النيل من سمعة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة والمصارف... اليوم لا يمكن الاعتداد بهامش الخطأ هذا، وخصوصاً بعدما أصيب عدد كبير من عائلات الطبقة الوسطى بعلامات الفقر الناتجة عن تراجع قدراتها الشرائية أو البطالة. رغم ذلك، إذا احتسبنا هامش الخطأ بنسبة 20%، فإن هذا يعني أن نحو 500 ألف أسرة في لبنان باتت تصنّف نفسها فقيرة.

اللجوء إلى برنامج استهداف الفقر لا يمكن اعتباره «فعلاً انتفاعياً» من أجل الحصول على المزيد، كما كان يحصل سابقاً عندما كان سعر صرف الدولار يساوي 1500 ليرة، وكان الانتفاع «مفيداً» إلى حدّ ما. فالانتفاع اليوم هو بقصد الحصول على القليل، أي إنه بات أمراً قسرياً على العائلات (1) التي كانت فقيرة أصلاً وانزلقت أكثر نحو قاع الفقر، وعلى العائلات (2) التي كانت مداخيلها تسمح لها بأن تصنّف نفسها ضمن الطبقة الوسطى، لكنها انحدرت إلى ما دون خطوط الفقر العليا. قد يكون من بين المسجّلين عائلات لديها مدخول كاف لتكون على حافة الخطوط العليا للفقر، لكن هؤلاء معرضون بين لحظة وأخرى إلى الانزلاق نحو الفقر. ويشي هذا العدد الكبير من الأسر التي تصنّف نفسها فقيرة أو تعتبر أنها مؤهلة أكثر من غيرها للاستفادة من برنامج استهداف الأسر الأكثر فقراً، بأن تقديرات البنك الدولي عن معدلات الفقر كانت أقلّ من الواقع. فبحسب وثيقة برنامج استهداف الفقراء المنشور على موقع البنك الدولي، فإن التقديرات لغاية منتصف 2020 كانت تشير إلى أن معدلات الفقر ستبلغ 45%، وهذا يعني أن هناك أكثر من 1,7 مليون فرد، أو نحو 350 ألف أسرة باتت فقيرة، من ضمنها 156 ألف أسرة أو 841 ألف فرد يعانون من الفقر الغذائي. أرقام التسجيل على المنصّة تكاد تكون مضاعفة عن تقديرات البنك الدولي.

بمعزل عن التصنيف ومعاييره، فإن «برنامج استهداف الأكثر فقراً» ليس مصمّماً لاستيعاب كل هذه الأعداد، بل هو مخصّص ليغطّي حاجات أولئك الذين يصنّفون الأكثر فقراً وفق معايير معيّنة، قد تكون مختلفة تماماً عن المعايير التي تعتمدها الأسر لتصنيف نفسها فقيرة. ربما يصل الحدّ الأقصى للبرنامج إلى 200 ألف عائلة تعاني من الفقر المدقع، وهو ما يفوق توقعات للبنك الدولي.

والبرنامج نفسه، هو نسخة محدثة من أداة للزبائنية تستخدمها السلطة من أجل تطويع الناخبين. لذا، فإن زيادة معدلات الفقر سيرفع قدرة السلطة على احتواء الشعب وابتزازه، لكنه في المقابل يزيد المخاوف من حصول اضطرابات اجتماعية عنيفة. ربما لن تتكرّر الفرصة السياسية التي خلقتها لحظة 17 تشرين الثاني، لكن هذا لا يعني أن التعبير عن الفقر سيأخذ شكلاً عنيفاً في المرحلة المقبلة.

كذلك، فإن ارتفاع معدات الفقر العامة، أو أولئك الذين انزلقوا ضمن خطوط الفقر العليا، يعني ارتفاعاً في معدلات الفقر الغذائي أيضاً. هذا يعني ضغوطاً إضافية على القطاع الصحي ضمن المدى المتوسط، وارتفاع أكلاف التغطية الصحية، وتدنّي معدلات العمر المتوقع. القطاع الصحي حالياً ينزف أطباء وممرضين ماهرين هاجروا إلى الخارج، تماماً كما هو النزف الحاصل في قطاعات أخرى فيها عمالة ماهرة أو متخصّصة.

في عزّ هذه الأزمة، تتلهى السلطة بنقاشات حول «ترشيد الدعم». نقاشات عقيمة تماثلهم عقماً، وآخرها تلك الجلسة التي دعا إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأسبوع الماضي. النقاش اليوم يتعلق بمدى كفاية احتياطات مصرف لبنان لدعم استيراد السلع الأساسية من غذائية ومحروقات وقمح وأدوية ومستلزمات طبية. معادلة ستتحوّل إلى كارثة عندما «نصرف المصريات». الأنكى من ذلك هؤلاء الذين يشيرون إلى أن هذه الأموال هي للمودعين. ما رأيكم أن نوزّعها على المودعين الذين سيموتون جوعاً في اليوم التالي عندما يصنّفون أنفسهم فقراء أيضاً؟ إنقاذ الأسر من الفقر لا يجب أن يكون سياسة اقتصادية قائمة على التسوّل، بل يتطلب إنقاذاً اقتصادياً. المساعدات والدعم ليس سوى أدوات تخدير للاستعمال الزبائني. الإنقاذ الاقتصادي مسألة أخرى تتطلب إعادة النظر بكل البنية الاقتصادية والاجتماعية.

مسار التخلّي عن دعم الكهرباء: فكفكة «الأقفال»

حسين شكر

يهدف استخدام دعم المحروقات في دولة ما إلى تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تأمين موارد طاقة رخيصة الثمن ما يتيح لعملية الإنتاج أن تزدهر بعد خفض كلفتها، لكنّ الإفراط في استخدام الدعم ولا سيما في قطاع الطاقة، يخلق أقفالاً تدفع صانعي القرار لإصلاح الدعم عبر سياسات «غير شعبية».

مشروعية مرتبطة بالـ«أقفال»

- عندما تنتهج حكومة ما مسار الدعم فهي تضع نصب عينيها ركائزَ ثلاث تدفع هذه السياسة: الثبات الاقتصادي، التنمية، العدالة. غير أن الإفراط في الدعم يؤدّي إلى تأطيره على أنّه «ريع سياسي» فيأخذ خصائص اجتماعية، ويصبح ممزوجاً بالعقد الاجتماعي بين الدَولة والمواطن ما يجعل مشروعية الدَولة مرتبطة بقدرتها على تأمين هذه الخدمة بالسعر الذي بات المواطن يعتقد أنّه حق مكتسب له من أي حكومة يرضى بها لتدبر حاجاته الخدماتية.

- السياسة المفرطة في دعم محروقات الطاقة لها تأثير كبير على شكل القطاع. فهي تشجّع وبشكل كبير على الاستثمار في مصادر إنتاج الطاقة التي تعتمد هذا النوع من المحروقات المدعومة، ما يجعل قطاع الطاقة أسير تكنولوجيا وحيدة. هذه الأحادية تؤدي إلى تشكيل بنى تحتية وشبكة معرفية ضيّقة تختَصّ حصراً بهذه التكنولوجيا، فتصبح البنى التحتية، من شبكات نقل ومحوّلات طاقة، أسيرة لهذه التكنولوجيا. وبهذا تنشأ «أقفال» قطاعية تُصعّب دخول تكنولوجيات طاقة لتنويع مصادرها والحصول على أمن طاقة جيد.

- من أخطر ما يؤدّي إليه قفل أحادية التكنولوجيا هو اكتسابه خصائص ذات بُعد سياسي قائم على مركزية احتكارية لخدمات الطاقة. فتنشأ شبكة تحالفات قوية يتّسم أعضاؤها بمصالح متداخلة ومشتركة مرتكزة إلى أحادية التكنولوجيا تعمل على بسط سيطرتها المطلقة على القطاع عبر تعميق الانغلاق أكثر وأكثر.

هكذا، تبدأ المشكلة الحقيقية أمام صانعي القرار لإصلاح الدَعم حين يحدث خلل أو عدم توازن مالي في خزينة الدولة وموازنتها. أوّل ما يصطدمون به هو قفل «الريع السياسي» الذي بنى العلاقة بين الحكومة والمواطن، والذي كان يمنع أي نقاش لإصلاح الدَعم في الأيام العادية. هكذا يصبح صانع القرار تحت ضغطين: الأوّل اجتماعي نتيجة «الريع السياسي»، والثاني «تقشّف مالي» لا غنى عنه يُنتجه إصلاح الدعم. المشكلة الأكبر تكون في الدّول التي يعبّر عنها اقتصادياً بـ«النامية» حيث يمتزج الخلل وعدم التوازن المالي، مع القصور المؤسّساتي للدفع نحو إصلاحات قاسية، ومع القفل الاجتماعي، فتكون النتيجة انعدام القدرة على اتخاذ القرار خوفاً من الاحتقان الشعبي أو قصوراً لخلل في آلية صنع القرار. لذا، فإنه بشكل عام، يتم إنتاج سياسات «غير شعبية» لإصلاح الدّعم في هذه الدول بشكل تقليدي من دون العودة لدراسة تكنولوجيا الطاقة الموجودة، بل تذهب الحكومات لرفع تعرفة الطاقة لتغطي قيمة الدّعم عبر برامج مُعدّة من مؤسسات مالية دولية كصندوق النّقد والبنك الدولي. إلّا أنّ من الممكن أن يكون الحل المخفّف للاحتقان الشعبي موجوداً في النّظام التكنولوجي للطاقة نفسه.

> **تأمين الكهرباء بأسعار مدعومة لمدة 30 عاماً جعل المواطن يراها حقّاً يندرج ضمن العقد الاجتماعي الذي تأسّس بعد الحرب الأهلية**

لبنان: الدعم vs الإصلاح

يعيش لبنان مشكلة ذات بعدين:

1- رزوح أقفال الدعم في كل مفاصل قطاع الطاقة في لبنان، حيث تأتي تجلياتها كالتالي:

◦ قفل العقد الاجتماعي. فتأمين خدمة الكهرباء مدعومة للبنانيين لمدة 30 عاماً عبر تعرفة متدنّية جعلت المواطن يراها حقّاً له يندرج في إطار العقد الاجتماعي لفترة ما بعد الحرب الأهلية. المساس بهذه التعرفة قد يؤدّي إلى خلل في هذا العقد يمكن أن ينتج منه غضب كبير.

◦ قفل أحادية التكنولوجيا لإنتاج الطاقة في لبنان: إن غالبية، إن لم يكن كل مصانع إنتاج الطاقة، تعمل على زيت الوقود الثقيل (Heavy Fuel Oil).

◦ أحادية التكنولوجيا هذه، أدّت إلى نشوء أقفال مؤسساتية وتشريعية ومعرفية، إذ تفتقد هذه البنى الثلاث في قطاع الطاقة، إلى تشريعات وأدوات واضحة تخدم انصهار تكنولوجيات إنتاج طاقة جديدة. هذه الأقفال أدّت إلى منع تنويع مصادر الطاقة وبذلك بتنا في واقع أمن طاقة ضعيف، فإذا توقف معمل عن الإنتاج أو فشلت الدولة في تأمين محروقات للمصانع أو لم تستطع الوصول إلى عقود تزويد مصانع الإنتاج، فإن كل لبنان يتأثر بانخفاض ساعات التغذية وازدياد العتمة.

◦ يعاني لبنان أيضاً من قفل الاحتكارات وهي ظاهرة لا تقتصر على كارتيلات النفط والشركات العاملة إما في الإنتاج أو التوزيع أو الجباية، بل أيضاً عبر شبكات مولدات الطاقة الخاصة. وجميعهم قد يعملون جاهدين لإفشال محاولات فتح السوق لشبكات خدماتية جديدة لا تمر عبرهم.

2- لبنان بحاجة ماسّة إلى إصلاح الدّعم نتيجة العجز المالي والخلل في ميزان المدفوعات الذي تعيشه الدّولة بشكل أساسي نتيجة الدين العام الضخم. فالدولة تدعم سنوياً منتجات مختلفة بنحو 5,2 مليارات دولار، من ضمنهم 900 مليون دولار مخصصة لمحروقات الطاقة في مؤسسة كهرباء لبنان. وقد بلغت تحويلات الخزينة إلى المؤسسة بين عامي 2000 و2019 نحو 22,8 مليار دولار. حاجة لبنان للإصلاح، تواجهها الأقفال المذكورة سابقاً. لذلك نرى تخبّط صانعي القرار في ما بينهم لمعرفة كيف، وبماذا، ومتى يبدأون عملية إصلاح الدعم. إلا أنّ ما يُجمع عليه غالبية السياسيين في لبنان، أن هذا الإصلاح سياتي عبر سياسات غير شعبية، وهم بذلك يميلون إلى تطبيق نماذج دول أخرى اتفقت مع المؤسسات المالية الدولية لتطبيق برامج مساعدات مشروطة برفع الدعم. في لبنان، إن حصل هذا في قطاع الطاقة (وهو الأقرب لذلك)، فإن رفع تعرفة الكهرباء على المستهلك قد تتحوّل إلى غليان اجتماعي غير محسوب العواقب.

الطاقة الشمسية حلّ؟

لبنان أمام خيار قد يخفّف وطأة الأثر غير الشعبي لإصلاح الدعم عبر دمج تكنولوجيا الألواح الضوئية للطاقة الشمسية بسوق إنتاج الطاقة. هذا الإدخال بمقدوره حلحلة الأقفال التي يعيشها القطاع في لبنان:

● يمكن لهذه التكنولوجيا أن توقف أحادية تكنولوجيا الإنتاج المعتمدة على مصانع زيت الوقود الثقيل، وبهذا يصبح لدينا تنويع في مصادر الطاقة وأمن للطّاقة أفضل.

● للتكنولوجيا المستحدثة، القدرة على كسر قفل الاحتكار والكارتيلات ما يضعف الحاجة لهذه الجهات واعتبارها عقدة وصل أساسية في سلسلة إنتاج الطاقة.

● بالنسبة لقفل العقد الاجتماعي الناتج عن الريع السياسي، فإنّ التكنولوجيا لها القدرة ولو جزئيّاً على تأمين طاقة بكلفة إنتاج أقل من الكلفة المدعومة حالياً التي تتكبّدها مؤسسة كهرباء لبنان وخزينة الدّولة. كلفة المبيع الحالية للكيلووات ساعة في مصانع إنتاج الطاقة على الفيول هي 0,20 دولار يتحمّل المواطن منها ما يعادل 0,095 دولار، أي 47,5%، وتتم تغطية الكلفة المتبقية عبر الدّعم. أما الكيلووات ساعة لتكنولوجيا الألواح الضوئية فتقدّر كلفة إنتاجها بـ0,08 دولار وهي في بعض التجارب أقلّ. وبهذا لن تحتاج الدّولة إلى تحمل هذا الفرق بين الكلفتين، بل سيتكبّد المواطن تعرفة أقل من التي كان سيتكبّدها في حال رفع الدعم ورفع التعرفة في فاتورة الكهرباء. وهنا يصبح الضّغط الاجتماعي أقل ليتم تخطّي قفل العقد الاجتماعي بأقل الخسائر الممكنة.

تبقى هنا مشكلة العجز المالي لدى الحكومة وعدم قدرتها على الاستثمار في بناء منشآت طاقة جديدة. هذه المشكلة وإن كانت متوقّفة على القرار السياسي إلّا أنّ لها حلولاً مختلفة، من بينها إشراك القطاع الخاص عبر مشاريع استثمارية بين القطاعين العام والخاص. وإذا كان الواقع السياسي في لبنان يعتبر أن الكهرباء هي سلعة سيادية يجب أن لا يدخل عليها القطاع الخاص، فهناك أيضاً إمكانية بحث وتطبيق مشاريع كهذه مع دول أجنبية تعمل على خفض نسبة مساهمتها في انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون عالمياً لتستثمر لدينا في مقايضات تشبه، بعد التعديل، مقايضات الدين للمناخ (Debt for Climate).

هذا الخيار وإن كان صعباً، إلّا أنه يبقى متاحاً لنا في ظل اهتمام دولي، لا سيّما أوروبي/ فرنسي، لمساعدة لبنان على حل مشكلة الكهرباء.

هذه الدول (وخصوصاً الأوروبية) ذات الانبعاثات الكبيرة لثاني أوكسيد الكربون الذي يؤدي إلى الاحتباس الحراري ومشاكل التغير المناخي، تلجأ إلى الاستثمار في دول مختلفة، غالبيتها دول نامية، لتخفيف الانبعاثات في هذه الدّول بنسبة معيّنة ومحدّدة تعادل نسبة مساهمتها في الانبعاثات التي قد وقّعت على خفضها في اتفاقيات المناخ المختلفة وأشهرها اتفاقيتا كوبنهاغن عام 2009 وباريس عام 2015.

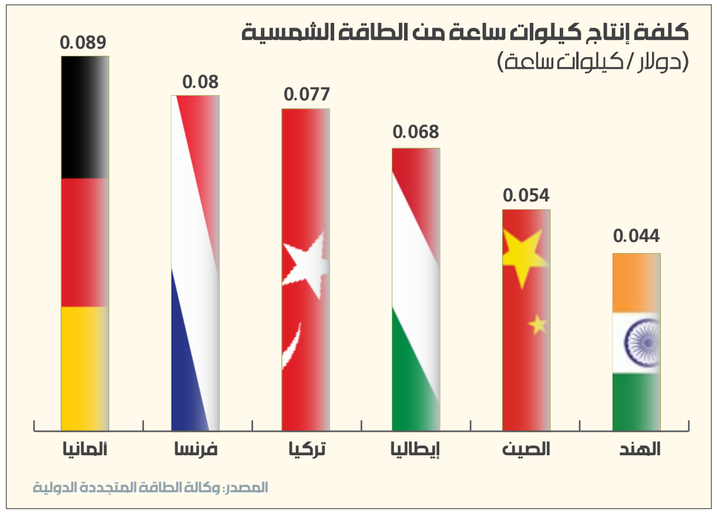

لبنان أمام فرصة مفصلية واستراتيجية في قطاع الطاقة. أي قرار يُتخذ حالياً، قد يؤدي إلى أقفال تكنولوجية تخطيها في المستقبل مكلف جداً، أو إلى انفتاح لا يكبّدنا خسائر مالية ويضمن لنا مواكبة الأسواق والتغيرات العالمية السريعة جداً في مجال إنتاج الطاقة. إن غالبية معامل إنتاج الطاقة في لبنان أصبحت مستهلكة، أو في نهاية عمرها الاستهلاكي، ما يحتّم الاستثمار في مصانع إنتاج جديدة. لكن لبنان لا يملك ترف الاستثمار في تكنولوجيات معيّنة الآن، ثم الذهاب مستقبلاً للاستثمار في منشآت جديدة بهدف مواكبة التغيرات العالمية تكنولوجيّاً وماليّاً.

الغرف او فكفكة العقد

إذا أردنا تفصيل سيناريوات قطاع الطاقة في لبنان، فنحن أمام أحد هذه الخيارات:

1- إبقاء المصانع الحالية مع توقّع انخفاض قدرة الإنتاج للطاقة، أي ساعات تغذية أقلّ نتيجة العمر الاستهلاكي للمصانع، وعدم قدرة لبنان على تأمين الزيت الثقيل لتشغيلها، بالإضافة إلى إلزامية رفع الدعم المباشر ما سيؤجّج الشارع الساخط أصلاً على صانعي القرار، وبالتالي لا ندري ما يمكن أن تكون النتيجة.

2- الاستثمار في مصانع إنتاج طاقة جديدة تعمل على المحروقات، أي الزيت الثقيل (كما نملك حالياً)، أو الغاز الأرخص ثمناً، والذي يعتبر حلاً جدّياً. في كلتا الحالتين، هذه المصانع لها نفقات رأسمالية وتشغيلية مرتفعة، ويترتب عليها مخاطر عدم قدرة تأمين عقود شراء محروقات من الخارج كما يحصل الآن، وسيحصل مستقبلاً. بالإضافة إلى أن هذا الاعتماد الأحادي على هذه التكنولوجيا سيؤدّي إلى إعادة فرض قفل أحادية التكنولوجيا الذي نعيش الآن. مع الأخذ في الاعتبار أن متوسط التكلفة المستوية للطاقة (LCOE) لتكنولوجيا الألواح الضوئية تساوي 56 دولاراً/ ميغاوات ساعة، أما المتوسط لتكنولوجيا الدورة المركبة التي تستخدم الغاز (Combined Cycle Power Plant) تساوي 71 دولاراً/ ميغاوات ساعة.

3- الاستثمار في الطاقة المتجدّدة يعني نفقات رأسمالية بلا نفقات تشغيلية، لذا ليست هناك حاجة لمحروقات ومخاطر تأمينها، ولا نحتاج إلى دعم محروقات ننتج بها الطاقة لشراء الريع السياسي.

4- الجمع بين الخيارين الثاني والثالث مع الاعتماد الكبير على الطاقة المتجدّدة فيصح لدينا تنويع لمصادر الطاقة، مخاطر تشغيلية أقل، أمن طاقة أعلى.

0.2
دولار
هي كلفة الصبع الحالية للطاقة المنتجة في مصانع الكهرباء العاملة بواسطة الفيول. يتحمل منها المواطن 0.095 دولار

0.08
دولار
للكيلوات / ساعة
هي الكلفة المقدّرة لإنتاج الطاقة بواسطة تكنولوجيا الألواح

اسم المعمل التاريخ المتوقع لسحبه من الخدمة

دير عمار	تتقاعد التوربينات ما بين 2015 و 2031
الزهراني	2025
الزوق	كان من المتوقع سحبه في 2015 لكن مدد لـ 2025
صور	2021
بعلبك	2021
الجيه	2021
حريشة	2021

المصدر: الكاتب

مؤشر

2.55 مليار دولار عجز المصارف الخارجيّ

على المصارف أن تسدّد التزاماتها الخارجية من دون استعمال السيولة المفروضة عليها بموجب التعميم 154 (3% من مجموع الودائع بالدولار في حسابات خارجية حرّة). او اي سيولة إضافية تحصل عليها من الزبائن. ويُمنع عليها ايضاً استعمال السيولة التي تأتيها من الزبائن في اي التزامات محلية ايضاً

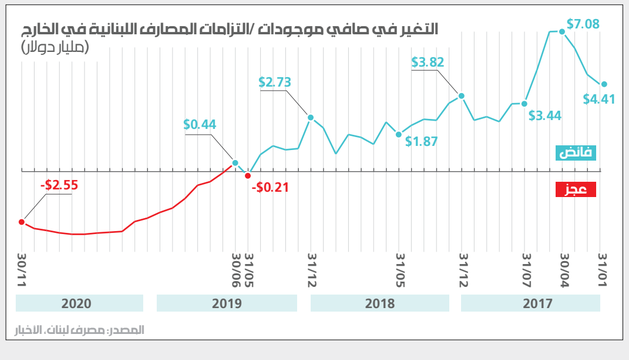

بلغ حجم انكشاف المصارف اللبنانية في الخارج (الموجودات مقابل الالتزامات في المؤسّسات المالية الخارجية أو مصارف المراسلة) 2,55 مليار دولار بحسب أرقام مصرف لبنان لشهر تشرين الثاني الماضي. وهذا يعني، أن التزامات المصارف تجاه الخارج، تفوق موجوداتها. يأتي ذلك، في ظل انتهاء المهلة التي منحها مصرف لبنان للمصارف في إطار التعميم 154 من أجل تكوين سيولة خارجية بنسبة 3% من ودائع بالدولار في نهاية حزيران 2020 أو ما يعادل 3,42 مليارات دولار. ففي حال تمكّنت المصارف من جمع المبلغ كاملاً، ستكون لديها سيولة تغطّي 79% من التزاماتها الخارجية، لكن الأمر اختلف بعد قرار المجلس المركزي الأخير الذي لا يكتفي بمنع المصارف من استخدام السيولة الخارجية خارج إطار التعميم 154، بل يفرض عليها أيضاً أن تُبقي أي سيولة إضافية تحصل عليها في حساب حرّ (نقدي في فروعها أو لدى مصارف المراسلة) من أي التزامات. بمعنى آخر، بات يترتب على المصارف أن تعالج أزمة التزاماتها الخارجية السلبية من دون استخدام الأموال الجديدة التي تحصل عليها. هذا الأمر يحوّلها إلى بنك «بريد» يُمنع عليه التسليف أو فتح الاعتمادات أو أي أمر آخر. هذه درجة متقدمة من الإفلاس التي لا تقوم بها سوى «مصارف الزومبي».

منذ عام 2017 تواجه المصارف عجزاً في صافي موجوداتها / التزاماتها لدى المؤسسة المالية الأجنبية (مصارف المراسلة بشكل أساسي). في أيار 2017 بدأ يميل هذا الصافي إلى السالب. هذا الأمر نجم عن علامات تراجع في الموجودات مقابل ارتفاع في الالتزامات. فعلى مدى أعوام 2017 و2018 و2019 و2020، سُجّل تراجع دراماتيكي في هذه الموجودات من 10,8 مليارات دولار في مطلع 2017 إلى 4,6 مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني 2020. الحال كانت معكوسة على ضفّة الالتزامات، ففي الفترة المذكورة ازدادت هذه الالتزامات من 6,4 مليارات دولار إلى 7,15 مليارات، علماً بأنها بلغت أقصى مستوى لها في تشرين الأول 2019 مسجّلة 9,7 مليارات دولار.

هذه التطورات على ضفتّي الموجودات والالتزامات تشير بوضوح إلى أنه رغم الارتفاع الطفيف في الالتزامات، إلا أن المشكلة الأساسية كانت مرتبطة أكثر بالموجودات. فقد تدهورت تغطية المصارف لالتزاماتها الخارجية بشكل متسارع وكبير بسبب تدهور قيمة الموجودات الخارجية. وهذا الأمر مرتبط بشكل أساسي بانخراطها في الهندسات المالية التي أطلقها مصرف لبنان في عام 2016. مصرف لبنان اتّكل على جشع المصارف من أجل جذب سيولة كبيرة من الخارج إلى الداخل، وحقّق نجاحاً باهراً في ذلك بالاستناد إلى «حماقة» المصارف ورغبتها في تحقيق الأرباح السهلة والكبيرة. مصرف لبنان كان يعي تماماً ما يفعل وكانت لديه كل المؤشرات التي تمنحه قراءة وافية ومفصّلة عن أوضاع العجز الخارجي وموازنات المصارف أيضاً وأنماط عملها. في المرحلة الأولى من عملية جذب الأموال، عملت المصارف على إغراء الزبائن فاستقطبت الكثير من الأموال ما عزّز موجوداتها الخارجية لتبلغ 7 مليارات دولار في أيار 2017، لكن مفاعيل الهندسات المالية أدخلت المصارف في المرحلة الثانية بعد انتقال الأموال من الخارج إلى الداخل. في شهر حزيران 2017 بدأ مسار الانحدار بالنسبة إلى حساب صافي الموجودات والالتزامات، فخسرت المصارف منه نحو 2 مليار دولار خلال حزيران 2017.

استمرّ المسار الانحداري خلال الأشهر التالية إلى أن تراجع فائض صافي الموجودات/الالتزامات الخارجية إلى 3,45 مليارات دولار في مطلع 2018. وعلى مدار عام 2018، شهد الحساب تقلبات ضمن المسار الانحداري، فكانت قيمة التراجع في الفائض تفوق قيمة الزيادات المسجّلة في الموجودات، إلى أن بلغ الفائض 2,73 مليار في نهاية 2018. وفي عام 2019 تسارع التدهور. غالبية أشهر تلك السنة سجّلت انخفاضات متتالية. في أيار 2019 انقلب الفائض إلى عجز بلغ في نهاية السنة مليارَي دولار. خلال 12 شهراً من عام 2019 خسرت الموجودات الخارجية للمصارف أكثر من 4,7 مليارات دولار، ما يعني أن العجز بدأ يتحوّل إلى عجز بنيوي ثابت يشي بأن المصارف لم تعد قادرة على تغطية التزاماتها في الخارج. وفي سنة 2020، واصل العجز ضمن المسار نفسه، مسجّلاً 3,16 مليارات دولار. ورغم أنه تقلّص في الأشهر التالية، إلا أنه لا يزال عجزاً كبيراً بلغ 2,55 مليار دولار في شهر تشرين الثاني الماضي.

هذا التطوّر يرسم أسئلة صعبة ستواجهها المصارف، لكنها ازدادت صعوبة بعد قرار المجلس المركزي الأخير القاضي بمنع استعمال السيولة المفروض على المصارف جميعها في إطار التعميم 154 في غير محلها، كما أنه يفرض عليها أيضاً أن تضع السيولة الإضافية التي تحصل عليها خارج إطار التعميم في حساب حرّ من أي التزامات. فهل هذا يعني أنه لم تعد قادرة على تغطية التزاماتها السابقة إلا بأموال جديدة؟

عملياً، ما يقوله مصرف لبنان هو أنه وفّر الحماية المحلية للمصارف بطرق والاعيب يمكن القيام بها محلياً فقط، لكنه يشير بوضوح إلى عدم قدرته على توفير الحماية من المصارف المراسلة التي قد تلجأ إلى «الإفلاس القسري». فالحلّ المفروض بموجب هذه التعاميم وقرارات المجلس المركزي، هو بمثابة «حبوب مهدّئة» للمصارف المراسلة التي ستحصل على ودائع إضافية من «حسابات الفريش» الآتية إلى لبنان. صحيح أن هذه الحسابات حرّة من الالتزامات، وبالتالي فهي لا تغطي حكماً أي التزامات مترتبة على المصارف في الخارج، إلا أنها قد تدفعها نحو التعامل مع المصارف اللبنانية بهدوء أعلى ولا تجرّها مباشرة نحو الإفلاس. هذا الاستنتاج يعزّز أكثر قياساً على جدول الالتزامات الزمني، إذ أنه لا يفرض على المصارف تسديد التزاماتها كاملة في وقت واحد.

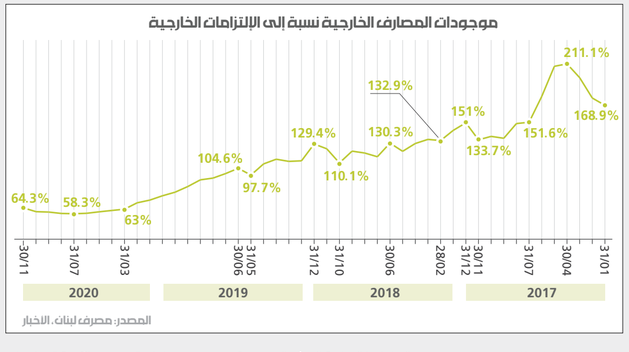

ميشال نجار يقترح إنفاق 7 مليارات دولار على الطرق في لبنان

أزمة النقل من منظور «نظام التوزيع»

علي الزين *

أطلّ الأسبوع الماضي، وزير النقل والأشغال العامة في حكومة تصريف الأعمال ميشال نجّار، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، في فيديو مباشر من مكتبه في الجامعة الأميركية للتكنولوجيا حيث يشغل مركز نائب الرئيس بعنوان «مشاكل وحلول النقل والحاجة لأخصائيين في قطاع النقل». استحوذ قطاع النقل البري على القسم الأكبر من الإطلالة بعد تعريف قطاع النقل بأنه «الشريان الذي يوصل الأمور ببعضها، ويحفّز الاقتصاد، ويُستعمل للذهاب إلى العمل ولنقل البضائع من مكان إلى آخر». إذاً، هو شريان لوصل «الأمور» ببعضها. بهذا المعنى يتحدث نجّار عن النقل في لبنان انطلاقاً من مفاهيم «التوزيع»، فيقترح إنفاق 7 مليارات دولار لتحديث الطرق، ويتعامل مع مشاكل الانتقال بين المناطق وزحمة السير، كأنها رحلة سياحية تحتاج إلى «تاكسي بوت»... ليس نجار وحده، وإنما كثيرون من أهل السلطة يعتقدون أنه يمكن إحياء «نظام التوزيع» لتبديد الأموال ومنح الامتيازات

العلّة في الطرقات؟

في إطلالته، بدأ وزير النقل والأشغال العامة ميشال نجّار، بالترويج لفكرة إنفاق 7 مليارات دولار. استند في كلامه هذا إلى وجود 22 ألف كيلومتر من الطرقات في لبنان «قديمة وتعود بغالبيتها إلى الأربعينيات والخمسينيات، وتسير عليها حالياً نحو 1,7 مليون سيارة»، وأشار إلى أنه منذ ذلك الوقت لم يستثمر لبنان بالطرقات لناحية التوسعة أو البنى التحتية مثل مجاري تصريف مياه الأمطار... برأيه، كان هذا الأمر، سبباً في طوفان الطرقات. لذا «كانت هناك حاجة بحسب التقديرات إلى 7 مليارات دولار كان يُفترض أن يتم رصدها عبر مؤتمر سيدر».

كذلك تطرّق نجّار إلى موضوع سكك الحديد، معتبراً أن «أغلب الناس قطعوا الأمل من الموضوع»، لكنه يعتقد أن «سكك الحديد شغلة مهمة». وشرح بأن الشبكة قديمة وتعاني اليوم من التهالك والتعديات عليها معتبراً أن إزالتها سهلة. كذلك قال، إن معالجة هذه المشاكل أمر ضروري نظراً لأهمية وجود قطار في لبنان لنقل البضائع والأشخاص ونظراً للراحة والحيوية التي يوفرها للاقتصاد «هذا ما يمكن أن يعرفه كل مسافر إلى أوروبا». وأعلن نجّار أن هناك الكثير من الشركات التي أبدت رغبتها في الاستثمار في سكك الحديد، من ضمنها شركة صينية مستعدّة لتمويل إنشاء سكة حديد تربط مرفأ طرابلس برياق ومنها إلى حمص، فضلاً عن وجود شركات أخرى مهتمة بإنشاء سكة حديد من الناقورة إلى طرابلس.

لاحقاً، انتقل الوزير إلى تسويق اختصاص إدارة النقل واللوجستيات في الجامعة التي يعمل فيها، قبل أن يفتح المجال أمام أسئلة المشاركين التي ركّزت على مجموعة قضايا أبرزها: الإجراءات الواجب اتخاذها لتسهيل تنقل ذوي الاحتياجات الخاصة، فرص العمل في قطاع النقل، مشاريع النقل العام... من بين الأمور التي أثارها الوزير هي تلك المتصلة بالخطط المستقبلية لتسهيل تنقلات ذوي الاحتياجات الخاصة في النقل، إذ اكتفى بالإشارة إلا أن الأمر سيُلحظ في أي نظام نقل وفق «معايير دولية». وفي مجال النقل المشترك أشار إلى أن إحدى المشاكل تكمن في غياب نظام النقل العام وخطوطه، مختصراً النقل المشترك بسيارات الأجرة وثلاثين باصاً تابعة لمصلحة سكك الحديد والنقل المشترك، وقد أشار إلى استبدال مشروع الباصات ذات المسارات المخصصة المنوي تنفيذه بين بيروت وطبرجا بمشروع خطوط باصات ضمن بيروت الكبرى من دون أن يشرح الجدوى من ذلك، علماً بأنه أقرّ تمويل المشروع الأول بنحو 295 مليون دولار منذ تموز 2019، لكنه يتحدّث بفخر كبير عن مشروع «تاكسي بوت» للانتقال على طول الساحل.

هكذا «نحرف» المليارات

كلام نجار لا يختلف كثيراً عن كلام رموز السلطة الذين استعملوا نظام التوزيع لتبديد الأموال وتحويل المال العام إلى الخاص، واستعملوا أدوات منح الامتيازات أيضاً. فمن المستغرب أن يقدّم الوزير أزمة النقل والانتقال في لبنان، وخصوصاً في مجال النقل البري، على أنها مشكلة فقر بالطرقات والحاجة إلى المزيد منها. هل يعلم معاليه، أن كثافة الطرقات في لبنان البالغة 2,1 كلم/كلم2 تفوق الكثافة في دول كبيرة كفرنسا والمانيا؟ هو يزعم أنه لم يتم الاستثمار كفاية في الطرقات، علماً بأن نحو ربع الإنفاق الاستثماري بين 1993 و2017 كان للطرق وحدها بقيمة تقدّر بنحو 3,5 مليار دولار. هذا رقم ضخم جداً وهائل مقارنة بما تم استثماره في النقل المشترك أو الليّن في تاريخ لبنان.

أما بخصوص إنفاق 7 مليارات دولار على الطرق، فهذا الأمر يثير الكثير من التساؤلات والريبة. هل أهل السلطة يسعون لإعادة إحياء نظام التوزيع القائم على تحويل المال العام إلى مال خاص عبر مشاريع لا قيمة ولا طعم ولا نكهة لها؟ هل فكّر نجار بما يمكن أن نفعله بمبلغ 7 مليارات دولار في مجال النقل المشترك والليّن، بدلاً من «حرقها» على طرقات ستزيد أزمة السير تعقيداً، فعلى عكس ما يعتقد نجار، سواء عن اطلاع وخبرة أو عن ضعف المعرفة وقلّة الإلمام، إن زيادة الطرقات بكيلومتر واحد هو هدر، حرفياً، لكل قرش، لأن ذلك سيزيد الطلب على استعمال السيارة، وبالتالي سيؤدي إلى مزيد من التورّم في زحمة السير ويُدخلنا في حلقة مفرغة من توسعة الطرقات وزيادة عدد السيارات. قد يكون مفهوماً أن يدافع الوزير عن أعمال وزارته والتقصير في مراقبة الأشغال العامة سواء في التخطيط أو التنفيذ أو الاستلام، لكنه فضّل أيضاً تقديم صكوك براءة للمتعهدين والفاسدين من خلال إشارته إلى قدم الطرقات، لا بل بدأ أكثر تناقضاً عندما أشار إلى توافر اعتمادات صيانة الطرق ثم أقرّ لاحقاً بأن اعتمادات وزارته صفر، وأن بعض أشغال صيانة الطرق تمّت بمبادرات «خيّرة»، من هم هؤلاء «الخيّرون»؟ هل سلكت تبرعاتهم الطرق الدستورية؟ هل كانت فعلاً بلا مقابل؟ هل يقدّم الوزير تبريراً لتفسير طوفان الطرقات في الشتاء، مرّة عبر تحميل عدم الاستثمار في تحديث الطرقات وتوسيعها، ومرة عبر تحميل المسؤولية للبلديات والمواطنين الذين يلوّثون مجاري المياه، متغاضياً عن الفساد في التلزيمات وفساد استلام الأشغال...

السكك الحديدية لها قصّتها مع الوزير أيضاً، فهو لم يشرح كيف ومتى جرى النقاش مع شركات صينية وغيرها؟ من هي هذه الشركات؟ ولماذا هي مهتمّة، وفي إطار أي مشروع؟ أين أصبحت هذه الاقتراحات؟ هو يجزم بأن وجود قطار يحلّ أزمة السير، لكن هذا الأمر تدحضه الدراسات، فالقطار غير كاف إن لم يأتِ ضمن خطة لخفض استعمال السيارة وتخطيط مدني وعمراني ملائم (غالبية الدول الصناعية والغنية تملك شبكات نقل مشترك متطورة وقطارات تحديداً، إلا أنها تعاني من أزمات سير بعضها أكثر تعقيداً من أزمة لبنان). على أي حال، إنْ أعتبر الوزير وجود تعدّيات على خطوط سكك الحديد وأملاكها في لبنان، هو أمر قابل للعلاج، فلماذا لم يبدأ به بعد؟

وإذا كان الوزير يريد تطبيق «المعايير الدولية» لتسهيل تنقلات ذوي الاحتياجات الخاصة، وهم فئة مهمشة وشبه غير معترف بها في لبنان، فما هي هذه المعايير الدولية التي يريد استيرادها؟ هل هناك تعريف واضح لها غير التعريفات التي تتعلق بالإنسانية والمعاملة الراقية؟ قد يكون اللجوء إلى تعابير من نوع «معايير دولية» مفيد للترويج الإعلامي. إذا كانت هذه المعايير غير مطبّقة لدينا، فإن المسؤولية تقع على السلطة التي يمثّلها الوزير نجّار، أما تفسيراته غير المنطقية من خلال ربط حالة الانهيار بمسائل متصلة بتنقل ذوي الاحتياجات الخاصة في النقل العام، هي تعدّ قصر نظر، لأنه يخطئ من يظنّ أن ذوي الاحتياجات الخاصة لا يتنقلون بالسيارة أو مشياً على الأقدام أو بالعربات المدولبة أو أنه يعتقد أن مشاكل ذوي الاحتياجات الخاصة محصورة بالتنقل بواسطة النقل العام؟

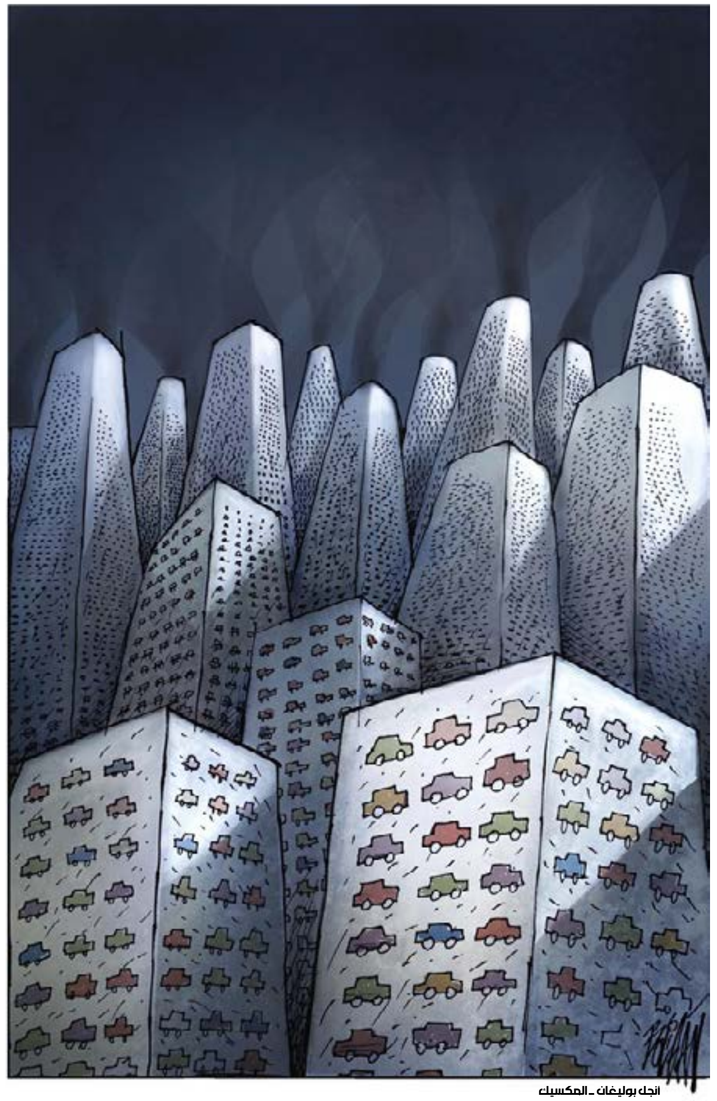

انجلا بوليغان ـ المكسيك

> **توسيع الطرقات يعني زيادة هامش استعمال السيارات التي يُعتمد عليها أكثر للتنقل في لبنان**

امتياز النقل البحري

ثمة مشكلة واضحة إذا كان وزير النقل يتحدث عن النقل المشترك بوصفه يقتصر على سيارات الأجرة وباصات النقل العام. يتغافل الوزير قصداً أو جهلاً، عن وجود 3500 باص و16000 فان يشغّلهم القطاع الخاص والأفراد (مع تقديرات بأن 70% يعملون بطريقة غير شرعية)، لا بل اعتبر أن النقل العام هو الأرخص والأسهل للاستعمال، وهذا أمر غير صحيح أبداً. في عام 2018 أجريت دراسة تبيّن فيها أن أقل من 13% من مستخدمي النقل المشترك في لبنان يستعملونه نظراً للخصائص التي يقدّمها (سهولة، سرعة، راحة، أمان...)، فيما ترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 50% لمستخدمي السيارات.

لم يقل الوزير لماذا يعدّ مشروع خطوط الباصات ضمن بيروت الكبرى أهم من مشروع المسارات المخصصة للباصات بين بيروت وطبرجا. بناء على أي دراسة جدوى جرى هذا الاستبدال. هل الإجابة تكمن في ما قاله تالياً عن مشروع «تاكسي بوت». فهذا المشروع يعدّ خيالياً، حتى بمقاييس السلطة الحالية. تاكسي البحر، لا يتطلب دراسة تقنية، بل أيضاً لا يمكن تقديمه كوجبة منفردة. يجب أن يأتي في إطار خطة متكاملة. الشق التقني يمثّل مانعاً للحديث عنه بشكل أساسي، ويجعله مشروعاً مهماً لـ«الكزدورة» والسياحة في عرض البحر، فيما قد تبدو قدرته الاستيعابية ضئيلة للغاية نسبة إلى الحاجة؟ وهو لا يُغني أبداً عن وجود خطط نقل متوسطة وبعيدة بعد الوصول من مرفأ ضبيه إلى مرفأ بيروت، مثلاً. الا يحتاج الأمر إلى نظام نقل مشترك للانتقال إلى مسافات أكثر عمقاً؟ مَن سيحصل على امتياز النقل عبر البحر هذه المرّة؟

في هذه الإطلالة ورد الكثير مما يدلّ على أن الهدف منها الترويج للجامعة التي يعمل فيها الوزير ولاختصاص النقل. أما في المضمون، فهناك الكثير من الملاحظات: الوزير أعفى البلديات من مسؤولياتها تجاه المشاركة في حلّ أزمة النقل، وهو لم يذكر مطلقاً موضوع رفع الدعم والكارثة التي ستحلّ على اللبنانيين، وهو أيضاً لم يذكر خلال 45 دقيقة كلام، أي كلمة عن النقل الليّن (المشي على الأقدام والدراجة الهوائية) رغم المنحى العالمي الذي يأخذه هذا النوع من التنقل وخصوصاً بعد جائحة كورونا، علماً بأن هناك دراسات جاهزة للتنفيذ في ما يخصّ بيروت. إلقاء اللائمة على الأزمة الاقتصادية والصحية الحالية لتبرير القصور في معالجة مشاكل النقل، هو في غير محله... كل ما قيل هو أحاديث مكرّرة وتقليدية عن النقل تتضمن أخطاء شائعة وخلفيات واضحة. ليس منتظراً من نجار أو أي وزير غيره، أن يحيد عن الفولكلوريات بما أنه لا يُمثّل سوى شخص إضافي في منظومة سقطت منذ حين وفي دولة تفككت بنيوياً كل قطاعتها، وليس أولها قطاع النقل.

* متخصص في قطاع النقل

وجهات نظر

التعلّم في الخارج في ظلّ الأزمة النقديّة

فرحات فرحات *

اعتاد اللبنانيون على السفر إلى بقاع الأرض من أجل الرزق وتحصيل العلم. أرقام الطلاب اللبنانيين الذين يقصدون دول العالم قاطبة، كانت على تزايد خلال السنوات الماضية. لذا فإن خبر تأثّر الأهالي غير المحظيين بإرسال الأموال إلى الخارج، لم يكن صدفة. فهو خلاصة سياسة تعليمية شديدة المرونة لجهة الترخيص لمؤسّسات تعليمية غبّ الطلب، وسياسة الإفادات وانتفاع الآلاف منها بغير حق، فضلاً عن المصادقة على الشهادات الجامعية المستوردة كيفما كان. ومن هنا تأسّست لجنة الطلاب اللبنانيين في الخارج. هي لجنة من لجان كثيرة تولد من رحم المعاناة، وكثيرة هي المعاناة في وطن لا سلطات تعمل فيه بالقدر المطلوب.

بمعزل النظر عن أحقيّة الطلاب وأهاليهم في النأي بأنفسهم عن الأزمة النقديّة في البلاد! أليس حرياً بالسلطة التشريعيّة خصوصاً في ظل محدودية الاحتياط النقدي من العملات الصعبة، أن تشبع ملفاتها درساً قبل إقرارها، أم أن التشريع في جمهورية الموز هو عمل من لا عمل له؟

ينصّ القانون الرقم 193 الذي أُقرّ في مجلس النواب بتاريخ 30 أيلول 2020 ووقّعه رئيس الجمهورية في 16 تشرين الأول 2020، في مادته الأولى: «على المصارف العاملة في لبنان إجراء تحويل مالي لا تتجاوز قيمته عشرة آلاف دولار أميركي لمرة واحدة لكل طالب من الطلاب اللبنانيين الجامعيين المسجّلين في الجامعات أو المعاهد التقنية العليا خارج لبنان قبل عام 2020-2021، من حساباتهم أو حسابات أولياء أمورهم أو ممن لم يكن لديهم حسابات في المصارف بالعملة الأجنبية أو العملة الوطنية اللبنانية وفق سعر الصرف الرسمي للدولار 1515 ليرة وذلك بعد إجراء المصارف المقتضى للتثبت من حق الستفيد...».

إشكاليات هذا القانون كثيرة، منها: أنه ساوى ما بين الأهالي من أصحاب الملايين والموظفين الصغار من جهة؛ ولم يُحدّد أي الاختصاصات يحتاج إليها الوطن لتطوّره، وبالتالي لدعمها وتمويلها من احتياطات العملة الصعبة النادرة في زمننا هذا؛ والأهم ساوى بين جميع الجامعات في الخارج وبأحقيّة الحصول على شهادة منها بمعزل عن جدارة وكفاءة الجامعة التي تمنحها.

ما هي القيمة المتوجب دفعها لتغطية هذا القانون؟ بالاستناد إلى أرقام معهد اليونيسكو للإحصاء، (وهي الأرقام الوحيدة المتوافرة) هناك أكثر من 18 ألف طالب لبناني يدرسون في الخارج يتوزعون على أكثر من خمسين وجهة، أي أن كلفة تطبيق هذا القانون تتجاوز 200 مليون دولار سنوياً.

أين يتعلم اللبنانيون في الخارج؟ فرنسا ما زالت في الصدارة وهي من الدول التي اعتاد اللبنانيون على السفر إليها بهدف التعلّم. لكن هناك العديد من الدول على اللائحة، ما يثير سؤالاً أساسياً: ما هو مستوى الجامعات في هذه الدول؟ هل الجامعات هناك أفضل من مؤسّسات التعليم العالي المحليّة؟ هل هناك ضرورة ليتعلم فيها اللبنانيون، أم هي فقط شهادة خارجية؟

عالمياً، وبالاستناد إلى إحصاءات اليونيسكو، هناك 5,3 ملايين طالب يتعلمون خارج أوطانهم في عام 2019، مقارنة مع مليونَي طالب في عام 2000. يدفعهم إلى ذلك، قدرة الأهالي الماليّة وعدم ثقتهم بالجامعات في بلادهم لتحصيل الدرجات العلمية أو للقيام بدراسات غير متوافرة، أو تكون محفّزة بقوانين حكومية مثل «الابتعاث» في دول الخليج التي ترسل أبناءها للتعلّم في جامعات عالية التصنيف دولياً لكي تسهم في بناء رأس مال بشري قادر على تسلّم المهام كافة في وطنه، وبالأخصّ في الإدارة العامة؛ السعوديّة مثلاً، ترسل الآلاف سنوياً على نفقة الحكومة للقيام بدراسات عليا في الخارج، لكنها باتت تلزم المتقدّمين بشرط أن يكون المواطن موظفاً حكومياً.

دول الخليج تحدّد الجامعات التي يجب أن يتعلم فيها مواطنوها، وهي تموّل دراستهم فيها. وبمقدار ما هي مسألة التمويل مهمة، إلا أن هناك أهمية إضافية في لبنان متصلة بتصديق الشهادات؛ بناءً على أي معايير تصدّق وزارة التربية والتعليم العالي، الشهادات الخارجية؟ هل تصدّق أي شهادة صادرة عن أيّ جامعة مرخّصة في الخارج مهما كان مستواها الأكاديمي، وإنفاقها البحثي، ودرجة الأساتذة فيها، وحجم أبحاثهم المنشورة في المجلات المحكّمة الدولية،

> **الأجدر بالنواب إقرار تشريع يحتضن الطلاب الذين يواجهون صعوبات في إكمال دراستهم في الخارج عبر مساعدتهم على استكمال تحصيلهم في الجامعة الوطنية وتقديم الدعم المناسب لها**

وحجم الاستشهادات بها، ناهيك بنسب التوظيف لحملة شهاداتها؟ الأمر الغالب هو أننا نعيش في جمهورية موز في مختلف المجالات والحقول، إذ لا عمل لأجهزة الخدمة العامة سوى التظاهرات السنويّة والمطالبات بزيادة رواتب، مدفوعين بنوّاب للأمة يشرّعون كيفما اتفق.

على أي حال، هناك أدوات تسمح بتحديد المعايير. ففي ظل عالمية العلم وأهمية البحث العلمي، هناك عدد من المؤسّسات الدوليّة التي تصدر تصنيفاً سنوياً للجامعات الأرقى والأهم بالاستناد إلى المعايير الآتية: السمعة الأكاديميّة للمؤسّسة (نتيجة استبيان لأساتذة في التعليم العالي عن جودة البحوث، والتدريس)، عدد الاقتباسات لكل كلية (العدد الإجمالي للاقتباسات التي نالتها جميع الأوراق البحثية التي تمّ نشرها خلال الخمس سنوات السابقة من قبل أعضاء هيئة التدريس)، نسبة أعضاء هيئة التدريس على الطلاب، وسمعة المؤسسة الأكاديمية، ونسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين، ونسبة الطلاب الدوليين.

إذاً، إلى أي مدى تنسجم المعايير المتبعة في لبنان مع المعايير العالمية؟ في اتصال هاتفي مع السفارة اللبنانية في كييف (أوكرانيا)، حول أبرز ثلاث جامعات يدرس فيها الطلاب اللبنانيون هناك، وبعد البحث عنها بالاعتماد على تصنيف (QS World) وهو الأكثر اعتماداً لأنه يصنّف أهم ألف جامعة في العالم، تبيّن أن الجامعة الأولى لجهة عدد الطلاب اللبنانيين المسجّلين هناك، غير مصنّفة ضمن مؤشّر (QS World). بمعنى آخر، إن ترتيب هذه الجامعة يتجاوز الألف. كذلك، فإن الجامعة الثانية في أوكرانيا التي يسجّل فيها طلاب لبنانيون، تحتلّ المرتبة الـ 477 دولياً. والجامعة الثالثة تحتلّ المرتبة الـ 700 على مستوى العالم. هذا هو حال عشرات الوجهات التعليميّة في عشرات الدول غير المصنّفة ضمن خريطة البحث العلمي العالمي، في ظل غياب وزارة التربية والتعليم العالي عن القيام بأبسط أدوارها في التوجيه والإرشاد الى الجامعات ذات السمعة العلميّة الدوليّة، وغياب السفارات اللبنانية في الخارج عن تسليط الضوء على الجامعات ذات المستوى العلمي الراقي في أماكن تواجدها.

أما على المقلب الآخر، فيظهر من خلال ذات التصنيف لعام 2021 وجود عدد من الجامعات اللبنانية المصنّفة في مراتب جيدة؛ الجامعة الأميركية في بيروت تحتلّ المرتبة الـ 220 عالمياً والثانية (2) عربياً، تليها الجامعة اللبنانية الأميركية في المرتبة الـ 551 دولياً والرابعة عشرة (14) عربياً، وجامعة القديس يوسف في المرتبة الـ 541 عالمياً والمرتبة التاسعة عشرة (19) عربياً، والجامعة اللبنانية في المرتبة الـ 701 دولياً والحادية والعشرين (21) عربياً.

هنا نسأل: في خضمّ الأزمة التي نعيشها، ألم يكن جديراً بالنواب الطلب من الجامعات الوطنيّة احتضان الطلاب الذين لديهم صعوبات في إكمال دراستهم في الخارج، على أن تتم معادلة سنيّ دراستهم في الدول التي كانوا يتعلّمون فيها؟ كذلك، ألم يكن مناسباً تقديم دعم مادي مباشر للجامعة اللبنانية والجامعات المحليّة بزيادة الإنفاق على البحوث، وعلى نشر الأوراق العلميّة في المجلات الأكاديميّة، ما ينعكس تطوراً في تصنيفها العربي والدولي، وفي نوعيّة أساتذتها وطلابها، وفي خدمتهم للعلم والوطن؟

انجلا بوليغان ـ المكسيك

أين يتعلم اللبنانيون في الخارج؟

بلد المقصد	عدد الطلاب
فرنسا	4,468
الامارات العربية المتحدة	1,610
الولايات المتحدة الأميركية	1,493
المملكة المتحدة	1,194
ألمانيا	996
ايطاليا	943
اوكرانيا	803
ايران	710
أستراليا	619
كندا	611
السعوديّة	476
بلاروسيا	385
تركيا	328

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء 2018-2019

* باحث اقتصادي

قراءات

دراسة

يوم الصفر: كيف ولماذا وحّدت كوبا نظام عملتها المزدوجة؟

هيلين يافي *

غُرب الأول من كانون الثاني 2021، أصبح دونالد ترامب الرئيس الثاني عشر للولايات المتحدة الأميركية الذي يترك منصبه من دون تغيير النظام في كوبا، رغم أنّ ذلك لم يكن بسبب عدم المحاولة. فقد أطلقت إدارة ترامب العنان لما يزيد عن 240 إجراءً جديداً لتشديد أطول وأشد حصار في العالم بهدف إغراق الشعب الكوبي بالبؤس والمعاناة. حتى في ظلّ الوباء ازداد الضغط على كوبا، وفرضت واشنطن عقوبات خانقة بينما عزّزت المعارضة التي تتخذ من ميامي مقرّاً لها عدم الاستقرار السياسي والتناحر الأهلي. وفي آخر فصول المنكافات، أعادت إدارة ترامب في 12 كانون الثاني 2021 كوبا إلى اللائحة الأميركية للدول الراعية للإرهاب في خطوة تهدف إلى عرقلة أيّ جهود من جانب إدارة بايدن الجديدة لتحسين العلاقات مع الجزيرة.

في عام 2020، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لكوبا بنسبة 11%، أي إن نحو ثلث الانخفاض الإجمالي الذي شهدته الجزيرة خلال «المرحلة الاستثنائية» بين عامَي 1990 و1993 بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. بلغت إيرادات العملة الصعبة 55% فقط من الإيرادات المقدّرة في عام 2020، بينما انخفضت الواردات بنسبة 30% مقارنة بعام 2019. تحتاج كوبا إلى العملة الصعبة للشراء من السوق الدولية إذ إن أكثر من نصف المواد الغذائية والوقود والأدوية والموارد الحيوية الأخرى المستهلكة في الجزيرة هي مستوردة، لذا الرفوف فارغة والطوابير طويلة. هذا السيناريو معقّد وفي الوقت عينه يولي أهمية ملحّة لعملية «النظام النقدي».

يعود تاريخ العملة المزدوجة لكوبا إلى عام 1993، وهو أسوأ عام في تلك «المرحلة الاستثنائية»، عندما تمّ تشريع الدولار الأميركي على مضض، والسماح له بالعمل جنباً إلى جنب مع عملة الكوب المحلّية، فحيازة الدولار محظورة منذ عام 1979. أظهر الرئيس فيدل كاسترو، عند إعلانه التشريع في خطاب ألقاه في 26 يوليو 1993، شيئاً من الامتعاض محذراً من التفاوتات الناشئة؛ أولئك الذين يتلقون تحويلات سوف يتمتعون «بامتيازات لا يتمتع بها البقية»، وهو شيء «لم نعتد عليه». ومع ذلك، فقد انتشر استخدام «السوق السوداء» للدولار الأميركي على نطاق واسع لدرجة أن الحظر لم يكن عملياً. ونقل التشريع امتيازات استخدام الدولار من الأفراد إلى الدولة، ليستفيد منها الجميع. كما شكّل عنصراً ضرورياً لانفتاح صناعة السياحة التي تعمل بالدولار. علاوة على ذلك، مع وجود الكثير من الكوبيين ممن لديهم أقارب في الولايات المتحدة، يمكن أن يؤدي تدفق التحويلات إلى تعزيز الاقتصاد المالية إلى تفاقم اللامساواة العرقية والطبقية المتجذّرة تاريخياً، إذ كان معظم المستفيدين هم من البيض والميسورين. أقارب هؤلاء غالباً غادروا في موجات الهجرة المبكرة ذات الدوافع السياسية وكانوا راسخين في الولايات المتحدة أو أوروبا، ولديهم موارد كافية لإرسال الأموال إلى كوبا.

سُمح التعامل بالدولار الأميركي في الاقتصاد المحلّي وللاستخدام الشخصي. استمر شراء معظم الضروريات الأساسية بعملة الكوب، لكن بيعت السلع الكمالية والسلع الأساسية الإضافية التي لا تشملها مخصّصات البطاقة التموينية في «متاجر تحصيل العملات الصعبة»، المعروفة باسم «متاجر الدولار»، بأسعار تشمل ضرائب مرتفعة. بالنسبة إلى المستهلكين الكوبيين، انخفضت قيمة الدولار بسرعة مقابل «الكوب» (في البداية من دولار واحد يساوي 150 كوبْ في عام 1994 إلى دولار واحد يساوي 18 كوبْ في عام 1996) واستقرّت عند 24 كوبْ مقابل الدولار الواحد. مع ذلك، في مؤسّسات الدولة، تقيّدت الحسابات وعمليات الصرف بسعر الصرف الرسمي، وهو كوب واحد للدولار الواحد. الأمر الذي خلق مشكلة لأنه حجب الخسائر والفوائض من حساباتهم، وأزال الحوافز لزيادة الصادرات.

في عام 1994، أدخلت الحكومة الكوبية البيزو الكوبي الجديد «القابل للتحويل» (الكوك) ليحلّ محل الدولار الأميركي المستخدم في كوبا بسعر صرف واحد إلى واحد. تمّت طباعة عملة الكوك والتحكم بها من قبل البنك المركزي الكوبي. تدريجياً، فاق استخدام عملة الكوك، الدولار الأميركي، ليتم لاحقاً إلغاء الدولار الأميركي كعملة قانونية في عام 2004 . جاء «إلغاء الدولرة» رداً على مجموعة استهداف الأصول الكوبية التي أنشأها بوش لوقف تدفق الدولار الأميركي من وإلى كوبا. قسّمت العملة المزدوجة، الاقتصاد، إلى قسمين. يعتمد الفرع الذي يعمل فيه أي كوبي، على ما إذا كان دخلهم حصرياً من راتب حكومي مدفوع بعملة الكوب، أو إذا كانت لديهم إمكانية الوصول إلى الدولار أو الكوك. كان للعديد من الكوبيين موطئ قدم في كل قطاع. ومع ذلك، فقد رسخ أيضاً عدم المساواة وقطع الصلة بين العمل والأجر. لم يعد الدخل يعكس مستويات المهارة،

> **في سياق العدوان الأميركي، والاعتماد التجاري، والأزمات الاقتصادية، والندرة، تهدف الحكومة الكوبية إلى تبنّي حوافز مادية الأمد لزيادة الإنتاج والإنتاجية في الإطار الاشتراكي**

ولا كمية أو جودة العمل الرسمي. بإمكان أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الدولار، شراء سلع البيزو المدعومة بجزء بسيط من سعر السوق واستهلاك سلع إضافية من متاجر الدولار. وأولئك الذين يعتمدون على دخل البيزو لا يستطيعون تحمل الأسواق غير المدعومة. موظفو الدولة، بمن في ذلك أصحاب المهارات العالية، كانوا يحصلون على أقل المداخيل. ترك العديد من الكوبيين المؤهلين مهنهم للحصول على وظائف مع إمكانية الوصول إلى عملة الكوك التي وفّرت لهم مستوى أعلى من الاستهلاك، مثل السياحة أو قيادة سيارات الأجرة أو المشاريع المشتركة.

لاقى هذا الإعلان الاستحسان. فقد استنتج معظم الكوبيين عدم المساواة في الدخل نتيجة النظام النقدي المزدوج، وبالتالي افترضوا أن التوحيد النقدي سيؤدي تلقائياً إلى اختفاء عدم المساواة. ورغم الاتفاق على ضرورة التوحيد، فقد تأخرت العملية نتيجة تعامل كوبا مع مشاكل أخرى ملحة، علماً بأنه تم القيام بأولى الخطوات. تم تحويل سعر الصرف الواحد في بعض الشركات الكوبية، إلى كوك واحد مقابل كوب واحد، وبعد ذلك من واحد إلى عشرة، ما أدى إلى خفض قيمة الكوب بشكل كبير، ورفع أكلاف الإنتاج المحلي، ما يتطلّب إعانات حكومية أكبر لتجنيب تحميل الشعب الكوبي الأكلاف العالية.

يكمن الحل في النهاية في زيادة الإنتاج وزيادة الإنتاجية. زاد الحد الأدنى للأجور الشهرية لموظفي الدولة (ثلثا إجمالي الموظفين) بنسبة 525% من 400 كوب (17 دولاراً) إلى 2100 كوب (88 دولاراً). الحد الأقصى الجديد، استناداً إلى ساعات العمل واستبعاد المدفوعات الإضافية المتاحة، هو 9510 كوبْ (396 دولاراً). سيتم ربط الرواتب العالية بالمؤهلات التعليمية والمعايير التخصصية الأخرى. تم رفع الحد الأدنى للمعاش المرتبط بالسن أو معاش العجز بنسبة 450% إلى 1528 دولاراً. تحمي هذه الزيادات الكوبيين من ارتفاع الأسعار الذي لا مفرّ منه، والذي كان متوقعاً بمتوسط 160% و 300% للشركات الخاصة. لذا، كلما زادت نسبة الدخل التي ينفقها الكوبي في القطاع غير الحكومي، زاد تأثره بارتفاع الأسعار. ومع ذلك، فإن فوائد زيادة الرواتب للأفراد ستتآكل إذا أدت ندرة السلع إلى دوامة التضخّم.

والغاية من رفع الأجور هي تحفيز الكوبيين على تحسين مؤهلاتهم ومهاراتهم. ستدفع هذه التعديلات طبقة كبيرة من المجتمع الذين يعيشون من دون عمل رسمي، نحو سوق العمل، وسيستفيدون من تقديمات الدولة والاستهلاك المدعوم. بحلول كانون الأول 2020، تقدّم الاف الكوبيين لشغل وظائف في القطاع الحكومي. ومع ذلك، لا تزال الندرة عالية، وتلوح في الأفق دوامة التضخم.

«البطاقة التموينية» ستبقى وسيلة لتوزيع المنتجات الغذائية المدعومة بشكل كبير، ولكن سيُرفع الدعم عن السلع الأخرى في سلّة الأسر تدريجياً مع تحوّل التركيز إلى «دعم الناس»، وليس المنتجات، بحيث سيستهدف دعم الدولة المحتاجين.

لم يحدث شيء دراماتيكي في يوم الصفر نفسه. أمام الكوبيين ستة أشهر للتخلص من الكوك أو تصريفه حسب سعر الصرف الحالي: الكوك الواحد يساوي 24 كوبْ. ومع ذلك، لن تكون عملة الكوب هي العملة القانونية الوحيدة في كوبا. في عام 2019، فتحت الحكومة «مؤقتاً» متاجر بعملة قابلة للتحويل بحرية (MLC)، بما في ذلك الدولار. اتّسعت سلسلة المتاجر هذه في تموز 2020. ورغم أنها لا تحظى بشعبية كبيرة، إلا أنها وسيلة لإمداد الدولة بالعملات الصعبة التي تشتد الحاجة إليها. تقبل متاجر MLC البطاقات المصرفية فقط، والتي تعتمد على الكوبيين الذين لديهم ودائع نقدية في المصارف الكوبية. يعتمد نجاح هذه المتاجر إلى حد كبير على التحويلات، لكنها تضرّرت من جراء العقوبات الأميركية والانكماش العالمي.

تعتمد جميع المؤسسات الحكومية الكوبية الآن سعر صرف 24 كوبْ مقابل الدولار الواحد، أيّ انخفاض في قيمة العملة بنسبة 2300% من سعر الصرف الواحد للواحد. من المفترض أن يجبرهم هذا على زيادة الكفاءة والإنتاجية من أجل التكيّف. التزمت الدولة بحماية الشركات من خلال تقديم الدعم والائتمان لمدة عام واحد. ومع ذلك، فإن الدافع لزيادة الإنتاجية لا بد أن يقلل من الأمن الوظيفي ويزيد من البطالة - وهو أمر صعب للقوى العاملة التي اعتادت على الحماية المكثفة بغض النظر عن الأداء.

حظيت مؤسّسات الدولة بسيطرة أكبر على قرارات الإدارة: تحديد الأسعار، ورفع الرواتب، وتوزيع الأرباح، وتأمين النقد الأجنبي. يمكن للكيانات الحكومية أو غير الحكومية التي تقوم بالتصدير الاحتفاظ بـ 80% من الإيرادات. أولئك الذين يزودون متاجر MLC يمكنهم الاحتفاظ بنسبة 100%. يجب أن يفيد «النظام النقدي» المصدّرين، لكنّ المستوردين سوف يعانون. يجب أن يكون هذا بمثابة حافز لاستبدال الواردات بالمنتجات المحلية، وتعزيز روابط الإنتاج الوطني، وتوفير العملات الصعبة النادرة، وزيادة إيرادات النقد الأجنبي.

بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب، سيؤدّي توحيد النقد والصرف إلى تبسيط عملية التفاوض والتقييم وإدارة الأعمال في كوبا. لكنّ التأثير الإيجابي يضعف من حقيقة أن وزارة الخزانة الأميركية تهدّد بفرض غرامة على الأجانب الذين يتعاملون مع كوبا. تجهد الحكومة الكوبية لمكافحة الإجراءات الأميركية الرامية إلى تخويف المستثمرين الأجانب. في كانون الأول 2020، أعلنت أنه سيتم رفع القيود المفروضة على ملكية الأعمال الأجنبية (باستثناء الصناعات الاستخراجية والخدمات العامة)، ما يلغي التزام المستثمرين الأجانب بالدخول في مشاريع مشتركة مع الدولة الكوبية في مجالات السياحة والتكنولوجيا الحيوية وتجارة الجملة. تضمّنت محفظة الاستثمار الأجنبي السنوية لكوبا 503 مشاريع وتسعى الحكومة للحصول على 12 مليار دولار منها كجزء من استراتيجيتها للتنمية الوطنية.

رغم أنّ «النظام النقدي» يزيد من تعرّض الكوبيين لآليات السوق، إلا أنه لا يمثّل قطيعة مع النظام الحالي في كوبا. في سياق العدوان الأميركي، والاعتماد التجاري، والأزمات الاقتصادية، والندرة، تهدف الحكومة إلى تبني حوافز مادية أكبر في معركة طويلة الأمد لزيادة الإنتاج والإنتاجية في الإطار الاشتراكي. وبالعودة إلى تشرين الثاني 2005، تحدّث فيدل كاسترو عن «حلم أن يتمكن كل فرد من العيش على راتبه أو معاشه التقاعدي المناسب» من دون الحاجة إلى البطاقة التموينية ما يسمح لطبقة «طفيلية» في المجتمع الكوبي برفض العمل والاستفادة من إعانات الدولة. منذ عام 2007، أشار راؤول كاسترو باستمرار إلى «المبدأ الاشتراكي» المتمثل في «كلّ بحسب استطاعته وكلٌ بحسب عمله» باعتباره ما تطمح إليه كوبا. لقد كرّرها الآن في ما يتعلق بالنظام النقدي الجاري.

أجّلت كوبا يوم الصفر، على أمل خلق ظروف مؤاتية لتنفيذه. ولكن مع تفشّي الوباء والركود الاقتصادي العالمي الذي بدأ للتوّ، لم يكن هناك شيء يمكن كسبه من المزيد من التأخير. قد تثير هذه العملية قلق الكوبيين، لكن مع مرور التعديل عبر الاقتصاد، ومع وعد الدولة بعدم التخلي عن أحد، يمكن أن تكون خطوة حيوية للتنمية الكوبية. ولكن حتى لو رفعت إدارة بايدن الجديدة بعض العقوبات، فإن هذا العام يعد بأن يكون عاماً قاسياً على كوبا.

انجل بولبغان ـ المكسيك

للاطلاع على المقال كاملاً: https://blogs.lse.ac.uk/latamcaribbean/2021/02/10/cuba-dual-currency-system-how-and-why-its-day-zero/

* محاضرة في الإقتصاد والتاريخ الإجتماعي في جامعة غلاسكو، لندن. مختصة في شؤون التنمية في كوبا وأميركا اللاتينية

■ ترجمة ضحى ياسين

75 دولاراً للبرميل، هل يكفي السعودية؟

النفط مقابل الوباء

حسن شقراني

متسلحةً بقدراتها الإنتاجية الاستثنائية، وفي ظلّ انتعاش ملحوظ يُسجّل منذ بداية العام في سوق النفط، تلتقي مجموعة «أوبك+» - وهي تشكيلة من البلدان المنتجة للنفط اجتمعت لدواع استراتيجية أكبر من قدرة المنظمة التاريخية التي تحمل الاسم - في 4 آذار لبحث مستقبل حصص الإنتاج وسياسة الإنتاج للمرحلة المقبلة.

لكلّ بلد من المجموعة برنامجه الخاص ورؤيته لسوق النفط طبقاً لحاجته ولقدرته على صياغة القرارات واتخاذها، وتحديداً البلدين الأكثر نفوذاً، السعودية وروسيا. لكن ما يجمعها هو الارتياح لتعافي سعر البرميل وعودته إلى المستويات التي كانت سائدة قبل انتشار وباء كوفيد-19.

مقارنة بالخريف الماضي، تُسجّل أسعار النفط اليوم ارتفاعاً بنسبة 75%. وهو تحول دراماتيكي عما كانت عليه السوق في خضم الوباء العالمي حين انخفض سعر البرميل في سوق تداول العقود الآجلة إلى ما دون الصفر في لحظة معينة، تلك السوق هي البورصة حيث حيّز العرض والطلب يعكس أساسيات الاقتصاد والمعطيات السياسية وتوقعات المحللين في كل لحظة، لذا، فإن تقييم السلعة سلباً يعني أن السوق ارتأت بأن مخاطر حملها أكبر من التخلي عنها بخسارة.

التقديرات اليوم تفيد بأن السعر سيستمر بالارتفاع وسيبلغ 70 دولاراً للبرميل في الفصل الثاني من هذا العام، على أن يرتفع إلى 75 دولاراً في الفصل اللاحق، وفقاً لأبحاث «غولدمان ساكس». تعكس هذه التقديرات تعديلاً بنحو 10 دولارات مقارنة بالتوقعات السابقة. ويشرح المحللون في المصرف الأميركي، أن العودة السريعة إلى حالة من التوازن بعد أشهر الشتاء ستتبعها مرحلة من ارتفاع العجز حيث إن نمو الطلب سيتخطى زيادة الإنتاج التي قد تتوصل إليها مجموعة «أوبك+».

وكان المصرف نفسه قد توقع تعافي الطلب على النفط وتخطي المستوى الذي كان سائداً ما قبل الوباء عند 100 مليون برميل يومياً، بحلول شهر آب المقبل. فما الذي حصل تحديداً منذ ربيع 2020 ليُسجّل النفط هذا الارتفاع السريع ويجعل التوقعات عند هذا المستوى من التفاؤل؟

يعود ارتفاع السعر عملياً إلى أساسيات السوق التي تُحدّد الطلب الحقيقي. فبعدما عانى الاقتصاد العالمي من صدمة وباء كوفيد-19 التي أدّت إلى تقلّصه بنسبة 3,5% في عام 2020، يستعيد منذ أشهر نشاطه مع بدء توزيع اللقاحات والبحث في أُطر العودة إلى نوع من الحركة الطبيعية بين الدول؛ اليوم يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5,5% هذا العام، مُعدّلاً بالتالي توقعاته صعودياً.

صحيح أن النمو العالمي يُسجّل تفاوتاً بين البلدان والأقاليم وذلك طبقاً لمعطى الجهوزية المؤسّساتية والطبية في التلقيح وتطبيع الاقتصاد مع مرحلة ما بعد الوباء، وصحيح أن النموّ قد يتعثر مع تعافي أسعار النفط على نحو سريع من الانهيار الذي أحدثه فيروس كورونا الجديد في عام 2020. وسط توقّعات بأن يبلغ سعر برميل النفط 75 دولاراً في الصيف المقبل. غير أن تفاصيل هذه الدورة المستجدة من تذبذب السوق هي أعمق من العرض والطلب، إذ قد يتحول عقد التعافي من الوباء، إلى شوط النمو الأخير للنفط مع تحوّل العالم إلى الطاقة البديلة. تحوّلٌ تقوده الولايات المتّحدة، تُحضّر له روسيا، وتُراقبه السعودية بقلق وريبة

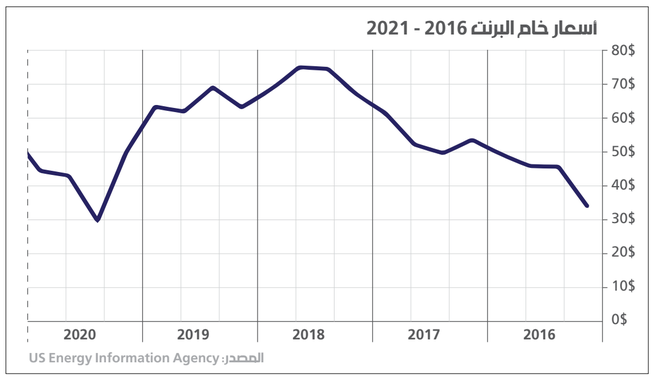

ظهور نسخ جديدة من فيروس كورونا الجديد بما يستتبع ذلك من صعوبة احتوائها باستخدام اللقاحات الموجودة، إلا أن العالم بدأ يتأقلم مع الفيروس بحدود معينة، ويعدّل نشاطي الاستهلاك والإنتاج، وبالتالي الطلب على النفط الناجم عنهما.

المعطى الثاني المهم الذي يشرح صعود الأسعار أخيراً هو السياسة النفطية السعودية التي لا تزال تُحدّد بهوامش كبيرة مسار السوق. فالمملكة مرتبطة وجودياً بالنفط الثمين، وهو لا يزال مسؤولاً عن نصف الناتج المحلي الإجمالي تقريباً وأي قرار سيادي متعلق برفع المديونية أو وقف أو تحفيز المشاريع الاستثمارية مرتبط بمسار سوق النفط؛ في العام الحالي مثلاً، تحتاج السعودية إلى أن يبلغ معدل سعر البرميل 68 دولاراً لكي تحقّق توازناً مالياً.

عشية انتشار فيروس كورونا الجديد حول العالم وتسبّبه بوباء شلّ الحركة الاقتصادية وكبح الطلب على الوقود الأحفوري، كانت الرياض تخوض معركة تأطير جديدة مع روسيا في إطار حرب مستمرة تارة مع هذا البلد الأوروبي، وطوراً مع الولايات المتّحدة ومنتجي النفط الصخري فيها. أدّت هذه الجولات إلى انخفاض سعر البرميل من 60 دولاراً إلى المستويات الدنيا. وهي مستويات لا تناسب أبداً

> **تُسجّل أسعار النفط اليوم ارتفاعاً بنسبة 75%. وهو تحول دراماتيكي عما كانت عليه السوق في خضم الوباء العالمي حين انخفض سعر البرميل في سوق تداول العقود الآجلة إلى ما دون الصفر في لحظة معينة**

الرياض وموسكو رغم صراعهما على الحصص السوقية، لذا توصلت مجموعة «أوبك+»، التي تضمّ 23 بلداً نفطياً، إلى اتفاق لكبح الإنتاج بنحو 10 ملايين برميل يومياً. وتم تعديل الاتفاق تدريجياً وصولاً إلى نهاية العام حين اتّخذ قرار البدء برفع الإنتاج. غير أن السعودية، متوجسة من أن زيادة في المعروض قد تُغرق السوق مجدداً، قررت خفض الإنتاج بنحو مليون برميل إضافي حتى نهاية شهر آذار المقبل.

هذه السياسة التي تعتمدها السعودية والتي أضحت تُشكّل استراتيجيتها النفطية في التأثير على الأسعار وأيضاً في كسب حصص سوقية جديدة، ستكون عرضة للاختبار مجدداً مع اجتماع أعضاء مجموعة «أوبك+» هذا الأسبوع للبحث في مستقبل حصص الإنتاج والآليات كبح الإنتاج أو زيادته. وإذ يحمل كل بلد من المجموعة، وتعدادها 23، أجندة خاصة نابعة من هواجس اقتصادية وسياسية، ترى الرياض في المفاوضات المرتقبة جولة جديدة من النقاش بشأن مستقبل النموذج الاقتصادي الذي تديره مع ابتعاد العالم تدريجاً عن النفط وتحوّل شركات نفطية كبرى إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة.

تأتي هذه الجولة بعدما شهدت السعودية ومعها بلدان مجلس التعاون الخليجي النفط تحولاً اجتماعياً عميقاً تابعاً من انهيار أسعار النفط والنشاط الاقتصادي عموماً بسبب كوفيد-19، وأيضاً نتيجة السياسات القومية التي بدأت تطبّقها هذه البلدان والتي تمثّلت بتراجع عدد السكان في البلدان الستة بنسبة 4% تقريباً؛ وهو تراجع سيستمر على ما يبدو خلال السنوات الثلاث المقبلة. ومن شأن هذا التحول أن يرتدّ على الاقتصاد النفطي الإقليمي برمّته ويفرض تحدياً إضافياً على بلدان المنطقة للتنويع الاقتصادي والابتعاد عن النفط. ومع الاستمرار بالبرامج القومية التي تفرض قيوداً على العمالة الأجنبية، هناك حاجة ضرورية إلى زيادة الاستثمار في تحفيز إنتاجية مواطني تلك البلدان لتعويض النقص الذي تخلّفه هجرة الأجانب.

وضع السعودية والبلدان النفطية الخليجية في هذه الجولة النفطية هو جزء من صورة أشمل لسوق النفط تُخبر قصة توازن جيوسياسي يختل مع تحول البلدان إلى الطاقة البديلة، وتحديداً في ظل ما تطرحه الإدارة الأميركية الجديدة على مستوى السياسة العامة في مجال الطاقة والبيئة. فقد اعرب الرئيس المنتخب جو بايدن عن التزامه بتحقيق أعلى خفض ممكن من انبعاثات الكربون يُمكن أن تحققه بلاده، وذلك غداة موافقته على عودة واشنطن إلى اتفاق باريس المتعدد الأطراف لحماية المناخ الذي كان سلفه دونالد ترامب انسحب منه. وقد تخضع مناورات الرئيس الديمقراطي الجديد لتعديلات كثيرة إلا أن التزاماً بيئياً لإعادة الانتخاب وإعادة إنتاج قطاع الطاقة في أكبر اقتصاد في العالم سيخلق ترددات سياسية وصناعية عميقة في سوق النفط وعبر الاقتصادات كافة.

كذلك يفرض تقييم سوق النفط، من المنظور الأوسع، النظر في وضعية اللاعب الثالث المهم في المعادلة، روسيا. فرغم أن تراجع الطلب على النفط وانخفاض الأسعار يُعدان أمراً سلبياً للاقتصاد الروسي، إلا أن موسكو تمكّنت خلال فترة العقد الماضي من تطوير وسادات اقتصادية تجعلها أكثر قدرة على تحمل الصدمات النفطية. لذا هي تناصر خيار زيادة الإنتاج في إطار محادثات «أوبك+» في مواجهة السعودية المتحفّظة والقلقة على قيمة ثروتها الطبيعية في السوق. وقد عبّر الرئيس فلاديمير بوتين عن هذا التوجه في العام الماضي عبر التزام بخفض الاعتماد على إيرادات النفط إلى ثلث الإيرادات العامة الإجمالية هذا العام، بعدما كانت عند النصف منذ عقد مضى.

93,8
مليون برميل يومياً هو الطلب المتوقع عالمياً على النفط في الربع الأول من عام 2021 بحسب تقديرات شركة غولدمان ساكس

مقال

تحت عباءة الطائفة [1]
رأس المال الأوروبيّ وسيطرة التجارة والخدمات

الأمجد سلامة

من ضروب قصر النظر، تصوير ما شهده لبنان في السنتين الأخيرتين على أنّه انهيار في سعر صرف الليرة اللبنانية متأتٍّ من مشاكل اقتصادية مرتبطة بظروف موضوعية. الواقع هو أن الاقتصاد اللبناني يموت. الأدقّ أن منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني تتفتّت. هذه المنظومة، هي التي تُحدّد العلاقة بين الكيانات الاقتصادية وأجهزة الدولة وقوانينها، وتحدّد أيضاً شكل توزيع الدخل والثروة، وهي متشابكة عضوياً مع الطوائف كمؤسّسات دينية واجتماعية واقتصادية. لذا، إن تبعات تفتّت المنظومة ستصيب الطوائف اللبنانية. ومن الطبيعي في المقابل، أن تتدخّل الأخيرة لمحاولة منع التفتت أو محاولة إدارته بما يلائم مصالحها. أي مقاربة لمعالجة الوضع الراهن أو محاولة الخروج منه، من دون الالتفات إلى هذا التشابك، هو عمل غير مُجد. لا بل إن طرح خطط أو تصوّرات تحصر الأزمة بعام 1992 وما بعده، هو تقزيم للتشابك بين الطوائف ومنظومة الاقتصاد السياسي اللبناني، وتأثير هذا التشابك على مسارات تنفيذ أي خطّة ستوضع ونجاحها. صحيح أن الحريرية السياسية هي التي خطّطت ونفّذت السياسات التي ولّدت الانهيار الذي يعيشه لبنان اليوم، إلاّ أن تنفيذها لم يكن ممكناً من دون تبنّيها من قبل منظومة الاقتصاد السياسي. يمكن القول بأن سياسات الحريرية السياسية تسرّبت إلى نسيج منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني وكل الطوائف المتشابكة معه. هكذا، أصبح ضرورياً الأخذ في الحسبان تشابك الطوائف بمنظومة الاقتصاد السياسي من أجل توقّع ردود أفعال الطوائف أولاً، ولحظه أثناء رسم الخطط.

تشابك غير خفيّ

هذا التشابك ليس خفياً. لا يمكن لمسه أو اقتفاء أثره في منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني. بالعكس، إن وجود الطوائف في المنظومة واضح وجليّ ويمكن تتبّعه ورصد تأثيره عبر القطاعات. هذا ما يوضحه بحث أعدّه سامي بارودي بعنوان: «الطائفية وجمعيات الأعمال في لبنان ما بعد الحرب». فهو أشار إلى جزء من الترابط العضوي بين الطوائف ومنظومة الاقتصاد السياسي اللبناني عبر استعراض تطور «التوازن الطائفي» وانعكاساته في الجمعيات والغرف القطاعية المتنوّعة. هذه الجمعيات والغرف تمثّل ثقلاً اقتصادياً وعوامل ضغط على المستويات التشريعية والتنفيذية في الدولة. كنّا قد لمسنا ذلك في السنتين الأخيرتين عبر أداء جمعية مصارف لبنان خلال الأزمة الحالية. كذلك الأمر في أداء جمعية تجّار بيروت وجمعية الصناعيين وغيرها من الجمعيات القطاعية خلال الإقفالات العامة بسبب وباء كورونا خلال السنة الماضية.

على سبيل المثال، كان أعضاء مجلس إدارة جمعية تجّار بيروت - التي كانت تتمتّع بتأثير سياسي كبير قبل عام 1975 وما زالت تتمتع بهذا التأثير بدرجة أقلّ - يتوزّعون مناصفة بين المسلمين والمسيحيين (12 عضواً لكل منهما). بينما انقسم تمثيل المسلمين بين 10 من الطائفة السنيّة واثنين من الطائفة الشيعية، وتوزّع التمثيل المسيحي على 5 مقاعد للطائفة المارونية و4 للأرثوذوكس و3 للكاثوليك. وفي أول انتخابات مجلس إدارة بعد الحرب الأهلية في عام 1994، ارتفع عدد الأعضاء المسلمين إلى 14 (كلهم من الطائفة السنية) وتمثّل المسيحيون بعشرة مقاعد - بينما قاطع التجار الشيعة الانتخابات بسبب عدم تلبية مطلبهم بزيادة ممثليهم لتعكس تطوّر وضع التجار الشيعة في بيروت. سبّب هذا الخلل في المناصفة أزمة لم تتلاشَ تبعاتها إلاّ مع انتخابات عام 1998 التي أعادت فرز المناصفة بين المسيحيين والمسلمين على حساب مقاعد الطائفة السنية في مجلس الإدارة (8 للسنة و4 للشيعة و3 للموارنة و5 للأرثوذوكس و3 للكاثوليك وواحد للأرمن). هذه التسوية طُبخت بين ممثلي الطوائف في السلطة التنفيذية. بحسب بارودي، فإن اللوائح التي كانت تتنافس قبل وبعد الحرب كانت تحفظ هذا التوازن الطائفي، بما يعكس توازنات أعداد التجار وأحجام رأس مالهم من حيث انتماءاتهم الطائفية.

لا يوجد مثال أوضح عن توزيع التوازن على اللوائح من انتخابات مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت في عام 1972. يتألف مجلس إدارة الغرفة من 18 عضواً تعيّن الحكومة ثلثهم. وانعكس الصراع بين الصناعيين والتجار في انتخابات مجلس إدارة الغرفة في ذلك العام، بين صناعيين يريدون الحفاظ على ارتفاع الرسوم الجمركية، وتجار يريدون خفض مستواها. ورغم الشكل الديمقراطي للانتخابات، إلاّ أن كلتا اللائحتين حافظتا على التوزيع الطائفي الذي يحفظ التوازن. فأفرزت الانتخابات مجلس مناصفة بين المسلمين (6 سنة و2 شيعة ودرزي) والمسيحيين (4 أرثوذوكس و3موارنة وكاثوليكي وأرمني). وأفرزت أول انتخابات لمجلس إدارة الغرفة بعد الحرب، في عام 1992، مجلساً من 24 عضواً مناصفة بين المسلمين (5 سنة و5 شيعة ودرزيان) ومن المسيحيين (4 أرثوذوكس و4كاثوليك و3 موارنة وأرمني).

أمّا جمعية الصناعيين فتطوّر التوزّع الطائفي في مجلس إدارتها من 10 أعضاء مسيحيين واثنين مسلمين كما كان في عام 1943، إلى 16 مسيحياً و8 مسلمين في عام 1975. وأفرزت أول انتخابات بعد الحرب، في عام 1992 مجلساً من 13 مسلماً و11 مسيحياً، إلى أن أعيد التوازن في انتخابات 1994 التي أفرزت مجلساً جاء مناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

ربما أن أهم هذه الجمعيات القطاعية في واقعنا الحالي هي جمعية مصارف لبنان، التي كان يتوزّع التمثيل فيها بين مسلم واحد و11 مسيحياً قبل الحرب. بينما في انتخابات عام 1988 أصبح العدد مناصفة بين المسلمين والمسيحيين بستة أعضاء لكل من الطرفين.

تعكس هذه الصورة كيفية تداخل منظومة الاقتصاد السياسي مع الطوائف. فالمنظومة تتمثل بالعلاقة بين مختلف أجهزة الدولة (التشريعية والتنفيذية) من جهة والجمعيات والغرف القطاعية المهنية من جهة أخرى، وكيفية انعكاس هذه العلاقة على تنظيم الاقتصاد وتوزيع الثروة والدخل ضمنه. ولكن الطوائف تدخل على مستويين، المستوى الأول هو السياسي، حيث لكل طائفة حصّة - يتغيّر حجمها بتغيّر الظروف والديموغرافيا - كرّسها تطور الظروف السياسية والاقتصادية في جبل لبنان منذ القرن السابع عشر، وأحكم تكريسها الفرنسيون من خلال تركيب نظام لبنان الانتداب.

أمّا المستوى الثاني فهو على صعيد المؤسسات الاقتصادية وجماعات الضغط التي أفرزته هذه المؤسسات (مثل الجمعيات الآنفة الذكر). لذا، يصبح للطوائف تمثيل داخل القطاعات الاقتصادية، كما داخل مؤسسات الدولة، وتصبح متشابكة عضوياً مع منظومة الاقتصاد السياسي.

تدفّق رأس المال

دراسة هذا التشابك ضرورية، لأن تفكيكه ببساطة لن يأتي بشكل عضوي بمجرّد طرح خطط تتجاهله. فهذا التشابك عمره من عمر نشوء رأس المال في جبل لبنان الذي نشأ في كنف طائفة على حساب الحيازات الإقطاعية. هذا الاستنتاج ورد في مقالة بول سابا البحثية بعنوان «نشأة الاقتصاد اللبناني - النمو الاقتصادي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين». فقد أشار إلى أن رأس المال في جبل لبنان بدأ بالنشوء على أثر ظهور بيوتات تجارية على علاقة مباشرة ببيوت التجارة والمصانع في فرنسا. وهذا التحول حصل بسبب انفتاح أسواق شرق المتوسط أمام الأسواق الأوروبية في منتصف القرن السابع عشر، ما أدّى إلى تغيّر مسارات تصدير إنتاج جبل لبنان الزراعي من الداخل السوري إلى الأسواق الأوروبية، وأخضع الجبل لإغراءات تلبية احتياجات الأسواق الفرنسية والبريطانية من الحرير. ومع الوقت تحوّلت كل الحيازات الإقطاعية إلى زراعة شجر التوت وتربية دود القز. وبشكل طبيعي ازداد اعتماد الجبل على استيراد الحبوب والماشية لتلبية حاجاته الغذائية. وبسبب تصدير الحرير إلى أوروبا، بدأت النقود بدخول الدورة الاقتصادية في جبل لبنان، عبر البيوتات التجارية (أغلبيتها الساحقة من المسيحيين) التي كان الفرنسيون قد أعطوها الحقّ الحصري لشراء الحرير وتصديره إلى بيوت التجارة الفرنسية. وفي الوقت نفسه، حصل هؤلاء التجار على الوكالات الحصرية لاستيراد المصنوعات الفرنسية (منسوجات بشكل أساسي) وبيعها في أسواق جبل لبنان. وسرعان ما تحوّل رأس المال الأوروبي (الفرنسي بالأخص) إلى أداة للإقراض المرابي بين التجار والإقطاعيين، حيث وجد الكثير من الإقطاعيين أنفسهم غارقين بالديون التي توجّبت عليهم لتجّار مسيحيين في قسمَي جبل لبنان، الدرزي والمسيحي.

> إن منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني تتفتّت وهي التي تُحدّد العلاقة بين الكيانات الاقتصادية وأجهزة الدولة وقوانينها، وتحدّد أيضاً شكل توزيع الدخل والثروة، وهي متشابكة عضوياً مع الطوائف كمؤسّسات دينية واجتماعية واقتصادية

أنجل بوليغان ـ المكسيك

يصف سابا ما حصل بعد ذلك بتفتّت الاقتصاد الإقطاعي، لأن الإقطاعيين بدأوا يخسرون حيازاتهم الزراعية لمصلحة التجار. فانعكس ذلك على شكل حرب طائفية في عام 1842 في الشوف وعاليه، وكذلك حدوث تمرّد من الفلاحين المسيحيين على آل الخازن في كسروان في عام 1859 ما أدى مجدداً إلى الحرب الطائفية في عام 1860. عملياً نشأ رأس المال اللبناني في كنف الطوائف المسيحية (بالأخص الموارنة) في مدن ساحل جبل لبنان، ونما في أراضي إقطاعيي الجبل من المسيحيين والدروز.

وبعد التسوية التي أنهت حرب عام 1860، أُعلن إنهاء جميع الامتيازات الممنوحة للأسر الإقطاعية، وأنيطت جباية الضرائب بموظفين بأجر تحت السلطة المباشرة للحاكم العثماني. وفي عام 1862، أصدر الحاكم العثماني أمراً بتسجيل جميع مبيعات العقارات غير المنقولة في المحاكم المنشأة حديثاً، ثم تم إجراء مسح عقاري واستكماله. وعلى أثر هذه التغييرات، يُقدّر انخفاض حصة الإقطاعيين من الثروة الوطنية من 75% إلى ما بين 25% - 10%. بينما كانت بريطانيا قد تدخّلت منذ العقد الرابع من ذلك القرن لإعطاء بعض التجار المسلمين وكالات حصرية للتجارة معها - بسبب التنافس الإمبراطوري بين بريطانيا وفرنسا - فولدت بيوتات تجارية تحت كنف طوائف أخرى بعد أن سُنّ هذا المسار عند الطوائف المسيحية.

وتحوّل بعض فائض رأس المال، الذي راكمه التجار من الإقراض الربوي (في ظل غياب المصارف) ومن تصدير الإنتاج الزراعي واستيراد المصنوعات والغذاء، إلى الاستثمارات الصناعية المتواضعة. فافتتح الكثير من التجار صناعات مكمّلة للإنتاج الزراعي، حيث كانت عبارة عن مصانع غزل الحرير ومعاصر الزيتون والعنب الحديثة. ولكن كلّما وجد الصناعيون- التجار أنفسهم في مواجهة أزمة بسبب هشاشة اقتصاد جبل لبنان، تخلّوا عن صناعاتهم وأعادوا توجيه رأس مالهم إلى التجارة.

في كنف النظام

يشرح روجر أوين في مقالته البحثية «الاقتصاد السياسي للبنان الكبير 1920-1970»، أنّ هذه الدينامية، بين القطاعات واحتضان الطوائف لها، المقوننة ضمن نظام المتصرفية الناتج عن حرب 1860 ثبّتها الفرنسيون في عام 1920 عندما أنشأوا دولة لبنان الكبير. وبالفعل استمرّت الصناعة على الهامش في الفترة ما بين الحربين العالميتين. بينما تدهور قطاع إنتاج الحرير بشكل تدريجيّ إلى أن انهار على أثر أزمة «الكساد الكبير» في عام 1929. وقد وسّع هذا الأمر هيمنة التجار على الاقتصاد في البلد الحديث الولادة، فاستفاد تجّار جبل لبنان من إضافة مساحات من السهول السورية (البقاع وعكار وطرابلس والجنوب) إلى الدولة الوليدة، حيث نشأت كتلة سكانية إضافية مجبرة على الاستهلاك عبر الخدمات التي يقدّمونها واحتكاراتهم. وتوسّع توظيف رأس المال المتأتّي عن هذا القطاع إلى قطاع الخدمات، حيث طوّر التجار نشاطهم المرابي إلى خدمات مصرفية، في ظل نظام جمركيّ متساهل وتطوير بنية تحتية تهدف إلى خدمة التجارة إلى الداخل السوري. وحصل هذا كلّه في كنف نظام سياسيّ كرّس مبدأ حصول الطوائف على حصص في الدولة، ما عزّز سطوتها كحاجة وكحاضن لرأس المال اللبناني، الذي نشأ أساساً في كنف الطوائف.

التدقيق في العوامل التي أدّت إلى نشوء منظومة الاقتصاد السياسي في لبنان تحت عباءات الطوائف اللبنانية، ضروري لفهم كيفيّة تفكيكها أو على الأقل تعديل مسارها من دون الاصطدام بالطوائف. لكنّ التوقّف عند هيمنة قطاعات الخدمات على المشهد الاقتصادي، بدعم من الطوائف الراعية، ليس كافياً. لأنه من الضروري أيضاً فهم مسار هيمنة الخدمات المصرفية وقطاع المصارف على الاقتصاد اللبناني.